



ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الأعيان

محضر الجلسة الثالثة

من الدورة العادية الأولى لجلس الأمة الثاني عشر المنعقدة في الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الواقع في ١٥/رجب/١٤١٤ هجري الموافق ١٩٩٣/١٢/٢٨ ميلادي

الجلد (٣١)

العدد (٣)

جدول الأعمال

الصفحة

٤

١- تلاوة محضر الجلسة السابقة

٤

٢- تلاوة الاجازات والاعتذارات

أ- طلب اجازة مقدم من دولة العين السيد زيد الرفاعي .

ب- طلب اجازة مقدم من معالي العين الدكتور كامل ابو جابر .

ج- طلب اجازة مقدم من معالي العين السيد سالم مساعده .

د- طلب معذرة مقدم من معالي العين السيد كامل الشريف .

الصفحة

- هـ- طلب معذره مقدم من معالي العين السيد مروان الحمود .
- و- طلب معذره مقدم من سعادة العين عبد المجيد شومان .
- ٣- الكتب الواردة :
- ٦ - تلاوة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم (١٥٩٣) تاريخ ١٩٩٣/٤/٦ ، المتضمن موافقة مجلس النواب على :-
- مشروع قانون لقابة للمعلمين لسنة ١٩٩٣ مع التعديلات عليه .
- (أحيل الى اللجنة القانونية)
- ٤- قرارات اللجان :-
- ٢٤ أ- قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٣/١١/٣٠ ، المتضمن انتخاب معالي السيد أحمد الطراونه مقررا للجنة .
- ب- قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٣/١١/٣٠ ، المتضمن انتخاب سعادة الدكتور كمال الشاعر مقررا للجنة .
- ج- قرار اللجنة الادارية رقم (١) تاريخ ١٩٩٣/١١/٣٠ ، للمتضمن انتخاب معالي السيد مروان الحمود مقررا للجنة .
- د- قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١) تاريخ ١٩٩٣/١١/٣٠ ، المتضمن انتخاب دولة السيد زيد الرفاعي مقررا للجنة .
- هـ- قرار لجنة التربية والتعليم العالي رقم (١) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٤ ، المتضمن انتخاب معالي السيد ذوقان الهنداوي مقررا للجنة .
- (هذه القرارات لاعلام المجلس)
- و- قرار لجنة التربية والتعليم والتعليم العالي رقم (٢) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٦ ، بشأن القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ ، قانون التربية والتعليم .
- ٥- تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة .

مجلس الأعيان

محضر الجلسة

- ٤- معالي السيد طاهر حكمت : وزير العدل .
- ٥- معالي الدكتور جواد العناني : وزير الاعلام ووزير دولة لشؤون رئاسة الوزراء .
- ٦- معالي الدكتور عبد الله عريقات : وزير الشباب .
- ٧- معالي الدكتور هشام الخطيب : وزير المياه والري .
- ٨- معالي السيد احمد العقابله : وزير الشؤون البلدية والقروية والبيئة .
- ٩- معالي الدكتور عبد السلام العبادي : وزير الاوقاف والشؤون والمقدسات الاسلامية .
- ١٠- معالي الدكتور محمد مهدي الفرحان : وزير الزراعة .
- ١١- معالي السيد راضي ابراهيم : وزير التمرين
- ١٢- معالي السيد طلال سلطان الحسن : وزير دولة للشؤون الخارجية .
- ١٣- معالي الدكتور خالد العمري : وزير التربية والتعليم .
- ١٤- معالي الدكتور خالد الزعبي : وزير دولة للشؤون القانونية والبرلمانية .
- ١٥- معالي الدكتور محمد عفاش العدوان : وزير السياحة والآثار .
- ١٦- معالي السيد ادب الهلسة : وزير النقل
- ١٧- معالي الدكتور فواز ابو الغم : وزير دولة
- ١٨- معالي الدكتور امين محمود : وزير الثقافة.
- ١٩- معالي السيد عادل ارشيد : وزير دولة
- في تمام الساعة العاشرة والنصف من صباح يوم الثلاثاء الموافق ١٩٩٣/١٢/٢٨ ميلادي ، عقد مجلس الأعيان جلسته الثالثة من الدورة العادية الأولى برئاسة دولة الاستاذ احمد اللوزي وحضور عطفة أمين عام مجلس الأمة السيد صالح الزعبي .
- وتغيب باجازه من الأعضاء السادة :
- ١- دولة السيد زيد الرفاعي
- ٢- معالي الدكتور كامل ابو جابر
- ٣- معالي السيد سالم مساعده
- وتغيب بمعذره من الأعضاء السادة :
- ١- معالي السيد كامل الشريف
- ٢- معالي السيد مروان الحمود
- ٣- سعادة السيد عبد المجيد شومان
- وتغيب عن الجلسة الأعضاء السادة :
- دولة السيد احمد عبيدات .
- وحضر من الحكومة
- ١- دولة الدكتور عبد السلام العناني : رئيس الوزراء ووزير الخارجية والدفاع .
- ٢- معالي الدكتور معن ابو نوار : نائب رئيس الوزراء .
- ٣- معالي الدكتور سعيد التل : نائب رئيس الوزراء ووزير التعليم العالي .

مجلس الأعيان
الجلسة الثالثة
المنعقدة في ١٩٩٣/١٢/٢٨ م

دولة رئيس المجلس :



بسم الله الرحمن الرحيم

النصاب قانوني وإعلان بدء الجلسة .
جدول الأعمال .

السيد الأمين العام : ١ - تلاوة محضر
الجلسة السابقة .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على محضر الجلسة السابقة وإعفاء
الأمين العام من التلاوة ؟

الجميع : موافقون

السيد الأمين العام : ٢ - الاجازات
والاعتذارات :

أ- طلب اجازة مقدم من دولة العين السيد زيد
الرفاعي ؟

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على اجازة دولة السيد زيد الرفاعي ؟

الجميع : موافقون

السيد الأمين العام : ب- طلب اجازة
مقدم من معالي العين الدكتور كامل ابو جابر .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الأخيان الالفهم

تحية طيبة وبعد ،،

أرجو التكرم بالعلم بالنفي سأكون خارج
البلاد من الفترة ١٩٩٣/١٢/٢١ ولمدة ثلاثة
اسابيع .

متمنياً لكم كل التوفيق

العين

د. كامل ابو جابر



دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على معلة معالي السيد كامل
الشريف ؟

الجميع : موافقون

السيد الأمين العام : طلب معله مقدم
من سعادة السيد عبد المجيد شومان

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الأخيان الالفهم

أرجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة
المجلس لهذا اليوم الموافق ١٩٩٣/١٢/٢٨

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

عبد المجيد شومان

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على معلة سعادة السيد عبد المجيد
شومان ؟

الجميع : موافقون

السيد الأمين العام : طلب معلة مقدم
من معالي السيد مروان الحمود .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الأخيان الالفهم

أرجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة
المجلس لهذا اليوم الموافق ١٩٩٣/١٢/٢١

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

مروان الحمود

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على معلة معالي السيد مروان الحمود ؟

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على اجازة معالي الدكتور كامل ابو
جابر ؟

الجميع : موافقون

السيد الأمين العام : طلب اجازة مقدم
من معالي السيد سالم مساعده .

دولة رئيس مجلس الأخيان الاكرم

تحية واحتراماً وبعد :

أرجو التفضل بالعلم بالنفي سوف لن
أتمكن من المشاركة في جلسات المجلس للوقت
أو أي من لجانه خلال اسبوعين من تاريخه ،
وذلك بسبب وجودي خارج المملكة خلال
الفترة المذكورة .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

١٩٩٣/١٢/٢٧

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم على اجازة معالي السيد سالم مساعده ؟

الجميع : موافقون

السيد الأمين العام : طلب معله مقدم
من معالي السيد كامل الشريف .

بسم الله الرحمن الرحيم

دولة رئيس مجلس الأخيان الالفهم

أرجو قبول اعتذاري عن حضور جلسة
المجلس لهذا اليوم الموافق ١٩٩٣/١٢/٢٨ .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام

كامل الشريف

محضر الجلسة الثالثة من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٣/١٢/٢٨ م

الجميع : موافقون .

السيد الأمين العام :

٢- ثلاثة كتاب معالي رئيس مجلس النواب رقم ١٩٥٣ تاريخ ١٩٩٣/٤/٦ ، المتضمن موافقة مجلس النواب على مشروع قانون لقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣ مع التعديلات عليه .

بسم الله الرحمن الرحيم

المملكة الأردنية الهاشمية

الرقم : م ق/٢٥/١٩٥٣

التاريخ : ١٤١٣/٩/١٤ هـ

الموافق : ١٩٩٣/٤/٦ م

دولة رئيس مجلس الأعيان

قرر مجلس النواب في جلساته :

السادسة والعشرين / للمقدمة بتاريخ ١٧/٣/١٩٩٣

السابعة والعشرين / للمقدمة بتاريخ ٢١/٣/١٩٩٣

من الدورة العادية الرابعة لمجلس النواب الحادي عشر الموافقة على مشروع قانون لقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣ ، كما ورد من الحكومة معدلاً .

ابعث لديولتكم اربعين نسخة من مشروع القانون ، لعرضه على مجلسكم الكريم لاجراء المقتضى .

واقبلوا قائق الاحترام

رئيس مجلس النواب

د. عبد اللطيف عربيات

دولة رئيس المجلس : هل يرى المجلس احواله الى اللجنة القانونية ؟ معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس ، انا ارى ان يحال على اللجنتين معاً اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم نظراً للجانب التربوي التعليمي المتعلق بالمشروع ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ ذوقان الهنداوي

السيد ذوقان الهنداوي : اثنى على ذلك ، كنت اريد ان اقول ما قاله معالي الاستاذ جودت السبول ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور سعيد التل .



الدكتور سعيد التل : بدي اذكر نفس الملاحظة التي تفضل فيها معالي الاستاذ جودت السبول ان يحال الى اللجنتين .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة

الاستاذ مضر بدوان .



دولة السيد مضر بدوان : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع هذا القانون صدر فيه قرار من المجلس العالي لتفسير الدستور ، فقبل ان يحال هذا القانون الى لجنة تربوية لتدخل في تفصيلاته ، ارى من الواجب اقرار موضوع قرار المجلس العالي لتفسير الدستور .

ما هو هذا القرار ؟

كما اعلم بأن كان قرار المجلس العالي لتفسير بان اربعة مقابل خمسة والخمسة قالوا مخالف للدستور في الواقع يحتاج هذا الامر الى بحث قانوني متعمق حتى فيما اذا كان سيمشي هذا القانون كما هو مقترح الآن على مجلس الاعيان لبحث البنود او انه سيرد من الناحية الشكلية بانه هل هو مخالف او غير مخالف ؟ فقبل ان نخوض في التفاصيل علينا ان نقرر هذه الناحية ، لا يجوز لنا الآن ان نبحث في تفصيلات هذا القانون وهنالك قرار من المجلس العالي باغلبية خمسة ، صحيح بان دستورية القوانين تحتاج الى ستة اصوات ولكن رب قائل يقول بان القانون المعمول به يحتاج الى ستة اصوات وليس المشروع ، رب قائل

يقول في هذا الموضوع .

لذلك ارى ان تبحث اللجنة القانونية فقط هذه النقطة فيما اذا قررت تحال عندئذ الى اللجنة التربوية والقانونية ثانية ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو عماد . معالي الاستاذ احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه : بالنسبة لاقتراح معالي جودت بك الاصل ان المجلس النظام الداخلي يقرر اللجان واختصاص كل لجنة وعند الضرورة تجتمع لجنتان ، لكن الاصل ان يحال الى اللجنة القانونية فقط لأنه لو اخذنا بهذا المبدأ فعندما نبحث قانون الصحة مثلاً يجب ان تأتي بلجنة الصحة مع اللجنة القانونية وكل لجنة وكل موضوع له لجنة ولكن لا يمنع على اللجنة ان تطلب من وزارة التربية والتعليم او من اللجنة القانونية في المجلس للتربية والتعليم ان تشارك معها في الرأي اما يجب ان نعين في الدرجة الاولى اختصاص كل لجنة وانفراد هذه اللجنة باختصاصها الا عند الضرورة ويجب ان لا نجعل من الضرورة قاعدة عامة .

القاعدة العامة ان تنفرد اللجنة في نظر الموضوع ولكن يمكن ان يدعى معالي الوزير ومن يحتاج من الوزارة او من لجنة التربية والتعليم .

بالنسبة للنقطة الثانية التي اثارها دولة مضر باشا معه حق انه اول ما يدرس هو الدستورية فاللجنة عندما يحول اليها هذا القانون ويربط معه قرار المجلس العالي اول ما رايح ينصرف احتمالها في دستورية القانون او عدم دستوريته وستوصي المجلس الكريم بما تراه مناسباً حول هذه النقطة التي تتقدم على كل

مجلس الأعيان
الجلسة الثالثة

نقطة أخرى فيما يتعلق بالقانون وشكراً سيدي
دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة الدكتور
كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : شكراً ،
سيدي الرئيس ، ارجو ان أؤيد ما طرحه دولة
الاستاذ مضر بدران إذ انه لا يجوز في الواقع
الحوض في جوهر هذا الموضوع او مضمونه
قبل ان يت في دستوريته . وقد شرح دولته
الموضوع شرحاً وافياً واني أؤيده في ذلك
وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي
الدكتور عبد اللطيف عربيات .

الدكتور عبد اللطيف عربيات : دولة
الرئيس هذا القانون كما هو معلوم كان يطلب
من مجلس الامة مجلس النواب واحيل الى
الحكومة لوضعه بصيغته التي قدمت بها الى
المجلس ، أقره مجلس النواب واحاله الى مجلس
الاعيان حسب الاصول ، الحكومة من جانبها
هي التي قدمت سؤالاً الى مجلس تفسير
الدستور لابتداء رأي في سؤال قدمته الحكومة
وليس للمجلس علم بذلك وان كان هناك اي
اشكال يمكن ان يكون هو يطلب من الحكومة
اذا كانت الحكومة حصلت على جواب يمكن
ان تبلغ به المجلس ، فلا ارى ان هذا يحق سير
القانون بمجره الطبيعي الذي هو عليه الآن وارى
احالته كما طلب بعض الأخوة الى اللجنة القانونية
واللجنة التربوية وتبحث هناك في اللجنة وليس هنا
، ولا ادري هل من حق المجلس ان يبحث دستورية
هذا السؤال وطبيعة الجواب ام ان الدستور والنظام
هو الذي يحكم ذلك .

فأنا ارى ان القانون في مجراه الطبيعي

ويحول حسب ما اقترحه بعض الاخوان .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي
الدكتور ، الاستاذ احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه : القانون عندما
يصل من الحكومة ويبحثه مجلس النواب لا
يعود للحكومة علاقة به وانما العلاقة لمجلس
الامة بالنواب والاعيان وطالما ان هذا القانون قد
درس وجاء الى مجلس الاعيان فلم يعود
للحكومة علاقة للتفسير الذي هو ارسلته
والمجلس هو الذي يتصرف في موضوع هذا
التفسير وفي موضوع هذا القانون فهو ملك
المجلس وليس ملك الحكومة القانون الآن في
هذه المرحلة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي
الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد ذوقان الهنداوي : دولة الرئيس
فيما يتعلق بالنقطة الاولى .

احالة القانون المؤقت الى لجنة معينة
وبالنسبة لما تفضل به معالي الاستاذ احمد
الطراونه ، النظام الداخلي صريح وواضح يقول
(يجوز اجتماع لجتين او اكثر لدراسة مشروع
قانون او موضوع معين بناءً على قرار من
معين او قانوناً او مشروع قانون الى لجتين
فالمجلس هو سيد القرار وما هو اختصاص كل
لجنة هذا . يظل قضية خلافية ان قانون التربية
والتعليم او قانون نقابة المعلمين ، هل هو قانون
تربوي او بحث قانوني بحيث هذا يظل فيه
خلاف لكن الذي يفصل في هذا الخلاف نص
النظام الواضح والصريح إنه اذا قرر المجلس هو
سيد نفسه .

الامة .

فالاقتراح يمكن الاسلم لا يجوز في
اعتقادي وبرأي المتواضع للجنة القانونية ان
تبت في هذا الموضوع في قرار المجلس العالي
هل هو دستوري او غير دستوري ؟

خمسة ، اربعة هل هو دستوري او غير
دستوري يمكن الوضع الاسلم ان يعود هذا
القرار قانون نقابة المعلمين هل هو دستوري او
غير دستوري ، يعود الى المجلس العالي لتفسير
الدستور ويقضى هنالك الى ان يتخذ قرار
بالاغلبية يصار بالنظر في هذا القانون كما ورد
من الحكومة ومن مجلس النواب وشكراً سيدي
الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الأخ،
معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات .

الدكتور عبد اللطيف عربيات : شكراً
دولة الرئيس ، احب ان اشير الى ما تفضل له
معالي الاستاذ احمد الطراونه .

اولاً : هذا القانون هو بمجره الطبيعي
قدمته الحكومة الى مجلس النواب حسب
الاصول وأقره المجلس وأحاله الى مجلس
الاعيان ، لم يصل الى مجلس الامة سواء
النواب او الاعيان حسب ما اعلم اي اشارة من
الحكومة حول هذا السؤال . الآن الحكومة هي
التي قدمت السؤال الى المجلس العالي لتفسير
الدستور ولم تبلغ بشيء غير هذا ان كان هناك
طلب او قرار كما تفضل به معالي الاستاذ
ذوقان الهنداوي ان المجلس العالي لم يتخذ قراراً
وحسب ما سمعناه سماعاً وليس كتابة ان
القرار بحكم المنعزم لانه لم يتم حسب
الاصول التي تقبل او ترفض ولهذا المجلس لم

فيما يتعلق بالنقطة الثانية سيدي الرئيس،
الحكومة احوالت قانون نقابة المعلمين الى
مجلس الامة ونفس الوقت طلبت تفسيراً من
المجلس العالي لتفسير الدستور .

المجلس العالي في الواقع لم يتخذ قراراً ،
المجلس العالي كان قرار خمسة مع اربعة ،
اتخاذ القرار بحسب النص الدستوري يجب ان
يتخذ القرار سواء سلباً او ايجاباً باغلبية ستة
اصوات لم يتخذ قرار لان المجلس العالي لم
يؤيد او يرفض لم يصوت ستة اشخاص في
المجلس العالي الى جانب تأييد القانون او رفض
القانون اذن المجلس العالي لم يتخذ قراراً بالنقطة
التي استوضحت بها الحكومة ، هذه ناحية ،
الناحية الثانية ، الحكومة احوالت القانون الى
مجلس الامة ، مجلس النواب بت فيه واحاله
الى مجلس الاعيان ، لا ادري ما هي المرجع
الدستوري او القانوني الذي يجب او يمكن ان
نستند اليه لكي لا ننظر في هذا القانون وقد
وصلنا ؟

اذا كان فيه نقطة خلافية فيما يتعلق
بالقرار الذي اتخذه المجلس العالي يمكن لمجلسنا
لانه كحسب الدستور يجوز لمجلس الامة او
الحكومة ان تحيله مرة ثانية الى المجلس العالي
لتفسير الدستور وبهذه المناسبة هنالك سوابق
في هذه الدولة على انه صدر قانون من مجلس
الامة ثم صدر قرار من المجلس العالي بابطال
ذلك القانون وابطل القانون ، يعني لاضير اذا
كان هنالك قرار بالسير في هذا القانون
ولنفرض انه صدر قرار به ووفق على هذا
القانون ثم صدر قرار من المجلس العالي بان هذا
القانون غير دستوري عندئذ يصدر قانون
باطال ذلك القانون الذي اصدره مجلس

محضر الجلسة الثالثة من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٢/٢٨/١٩٩٣م

يصله شيء حول هذا السؤال فالقانون بمجره الطبيعي وكما تفضل الأستاذ ذوقان هو إن حصل شيء نالي فهذا لا مانع ان يعرض في حينه أما أنا أرى ان القانون في مجراه الطبيعي ولا يحق للجنة القانونية ان تبت في دستورية القانون او عدم دستوريته الدستور والنظام هو الذي يبت في ذلك .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الأخ، معالي الأستاذ جودت السبول .



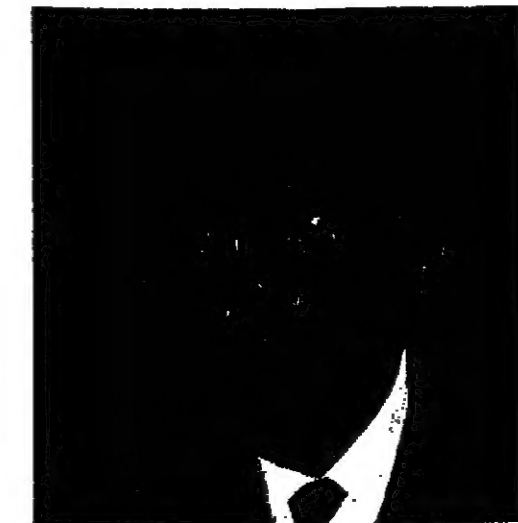
السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس ، اعتقد انه من واجب هذا المجلس ابتداءً وليس من حقه فقط ان يبحث وان يتيقن ان المسألة التي هو بصدد بحثها واصدار قرار بشأنها مسألة لا تخالف الدستور وتتفق مع احكامه ولذلك فإن هذا المجلس الموقر يملك ومن واجبه ايضاً ان يبحث ابتداءً هل مشروع القانون الذي هو بصدد بحثه واتخذ القرار بشأنه موافق لاحكام الدستور ام غير موافق ؟

هذا من جهة دولة الرئيس من جهة أخرى اعتقد أولاً فيما اعلم ان سيادة رئيس الوزراء آنذاك اشعر دولتكم بما اتخذته المجلس العالي لتفسير الدستور من قرار وان رأياً ورد

يقول ولا يعدو ذلك القرار ان يكون مجرد تعبير عن رأي خمسة فقط .

اذن من حق المجلس من خلال لجنته القانونية عندما يعتقد ان اشكالا ما قائم ان يطلب المساعدة من خلال التفسير او التوضيح بالاساليب والوسائل الدستورية والقانونية ، ولذلك فان احالة مشروع القانون الى اللجنة القانونية ولجنة التربية والتعليم معاً امر مناسب كما ارى وان البحث الذي جرى مع معالي المقرر في هذا الشأن كان ان تبحث اللجنة ابتداءً في شأن توصية توجيهها الى هذا المجلس الموقر هل هذا المشروع موافق لاحكام الدستور ام انه غير موافق وماذا توصي المجلس والقرار بالطبع في النهاية والمال هو للمجلس الموقر الكريم وشكراً ، دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً استاذ جودت ، دولة الأستاذ بهجت التلهوني .



دولة السيد بهجت التلهوني : نحن جاعنا هذا القانون من مجلس النواب والنظام يقضي بان نحيله الى اللجنة القانونية واللجنة القانونية هي التي تبحث الاسباب لا نحن الذين ندخل بالاسباب والموجبات



معالي وزير العدل : اعتقد ان موضوع البحث في دستورية القانون او عدمه ومفعول قرار المجلس العالي لتفسير الدستور حول هذه النقطة وتأثيره على بحث القانون المقترح ، هذه هي نقطة أولية يجب البت بها ، قبل الشروع الى تحويله الى لجنة التربية والتعليم .

اعتقد ان هنالك امكانية للجمع بين الاقتراحين المقدمين من دولة الأستاذ بهجت التلهوني ودولة الأستاذ مضر بدران وهو ان يحال القانون الى اللجنة القانونية ليتبحثه مبدئياً يبحث القرار الصادر عن المجلس العالي لتفسير الدستور وتأثير هذا القرار على موضوع بحث القانون وجواز بحثه من عدم جوازه .

يضاف الى ذلك ان مجرد صدور القرار عن المجلس العالي لتفسير الدستور ونشره في الجريدة الرسمية كافٍ لأعلام الكافة بصدوره ، ولذلك يمكن القول باننا على علم جميعنا بأن هنالك قرار صادر بهذا الصدد لذلك انا مع الاقتراح القائل بأن نحال الى اللجنة القانونية على ان تبت اللجنة القانونية ابتداءً في مفعول قرار المجلس العالي لتفسير الدستور الصادر بهذا الصدد وشكراً .

التي نظرها المجلس العالي ، هي التي تستقصي عن تشتت الآراء في المجلس العالي لتفسير احكام الدستور كيف تشتت الآراء خمسة ضد اربعة وتستقصي ماذا سيكون وانا اعتقد بانه ليس كذلك صواباً ان نشرك الآن لجنة التربية والتعليم مع اللجنة القانونية .

نحن نحيل القانون الى اللجنة القانونية لئلا هذا القانون ما اذا كان يمكن ان يرى من قبلها فاذا وجدت بانه لا يوجد للتربية والتعليم حق في اقامة النقابة ، هي تأتي بقرارها المسبب الى المجلس الكريم وتعرض الاسباب الموجبة وربما تطلب من الحكومة كذلك وتعرض ما جرى من تشتت الآراء عندما طرحت الحكومة في السابق هذا السؤال .

وبعد ذلك يمكن للمجلس الكريم ان يتناقش في هذا ، أما الآن نحن نتناقش ونضم لجنة التربية والتعليم الى اللجنة القانونية فهذا سابق لأوانه لانه ليست هنالك خلاف ، الخلاف على هل يجوز ان يكون للموظف في التربية والتعليم ، للموظف في التربية والتعليم والذي يخضع لوزارة نقابة ام لا ؟

وهذا الذي تشتت الآراء حول (خمسة اعضاء ضد اربعة) ولذلك جاء القانون هذا ، ولذلك نحن نحيله الى اللجنة القانونية وهي التي تضع الاسباب او تسأل الحكومة أو تتخذ من الاسباب ما تراه مناسب .

تعرضه على مجلسكم الكريم وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو عدنان ، معالي وزير العدل .

محضر الجلسة الثالثة من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٢/٢٨/١٩٩٣م

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي
الاستاذ احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه : للدستور
حرمة، وسيادته على كل بحث وعلى كل
قانون فيجب عندما أثبتت هذه النقطة وأصبح
مجلس الاعيان على علم بأن هنالك ناحية
دستورية يجب ان تبحث فلا يجوز ان تقدم
على هذه الناحية اي ناحية اخرى او اي بحث
آخر .

ولذلك انا اوافق الاخوان الذين تكلموا
حول هذه النقطة واحالته الى اللجنة القانونية
فقط ، والسبب اننا اذا قررنا اشارك لجنة التربية
والتعليم في هذا الموضوع كأننا اهلنا الناحية
الدستورية ودخلنا في صلب الموضوع في
صلب القانون ، القانون الآن يجب ان يؤجل
الى ان يبت في الناحية الدستورية . المجلس
الان امام الدستور ، فيجب ان نقرر الناحية
الدستورية ثم ندخل بعدها في مشروع القانون،
لذلك يجب ان تنفرد اللجنة القانونية في هذا
الموضوع لأن الناحية ناحية دستورية وليست
ناحية نقابة المعلمين يجب ان نقر الناحية
الدستورية أولاً والناحية الدستورية ستوصي
اللجنة ما تراه مناسبة الى المجلس والمجلس هو
صاحب الولاية في اعطاء القرار في هذا
الموضوع .

دولة رئيس المجلس : شكراً اذا الامر
اصبح واضحاً ان مثل هذا القانون بداية يحال
الى اللجنة القانونية ، لكن اثر اشكال او
اعتراض أو اقتراح من اكثر من عين ، معالي
الاستاذ جودت السبول ، معالي الاستاذ ذوقان
الهنداوي واظن معالي الدكتور عبد اللطيف
عربيات اذا ما دام الامر في البداية يجب ان

يحال الى اللجنة القانونية ظهر اقتراح جديد ،
اي انه يريد ان يحال الى التربية والتعليم
بالاضافة الى القانونية ، وفي ضوء ما ذكره
الاخوة جميعاً من آراء في الناحية الدستورية
وفي قرار المجلس العالي فاني ادعو المجلس ان
يصوت هل يحال الى اللجنتين ؟ وانتم تعلمون
ما هو المقصود في الناحية الدستورية ، من
يوافق على احالته الى اللجنتين ؟ التربية والتعليم
و القانونية .

صار واضحاً ياسيدي ، معالي الاستاذ
ذوقان .

السيد ذوقان الهنداوي : وجهة نظري
لانه الحقيقة الاقتراح الذي قدمه معالي وزير
العدل كان واضح بالفعل أوضح من
الاقتراحات لانه معالي الاستاذ احمد الطراونه
بدء باقتراحه أنه يحال الى اللجنة القانونية
باعتبار ان هذا القانون هو من صلاحيات
اللجنة القانونية فقط .

معالي وزير العدل يقترح باحالته الى
اللجنة القانونية لتنظر هذه اللجنة في قانونية او
في دستورية القانون اذن اختلف الغرض من
احالته اذا كان بدنا نبحث فيه كقانون يمكن
العدل ان تشترك لجنة التربية والتعليم مع اللجنة
القانونية في بحثه ومع ذلك انا بدني اعلق على
النقطة الثانية .

اذا كان في اشكال دستوري الدستور
وضح عندما نقع في هذا الاشكال من الذي
يطلب توضيح او ايضاح او تفسير هذا
الاشكال الدستوري ، المادة (١٢٢) تقول
(للمجلس العالي المنصوص عليه في المادة
(٥٧) حق تفسير احكام الدستور اذا طلب اليه

العالي لتفسير الدستور ، هل هذا القرار من
شأنه ان يجعل مثل هذا القانون دستورياً أولاً .

هنالك اشكالية حول الفهم ، فالمطلوب
من اللجنة القانونية ليس ان تبحث الدستورية
من عدمها وانما ان تبحث مضمون ومفهوم
وتفسير قرار المجلس العالي لتفسير الدستور على
هذه النقطة وهل هنالك اشكال ام لا ، اذا كان
هنالك اشكال فليجأ بحله الى الطرق
الدستورية التي اشار اليها معالي الاستاذ
ذوقان الهنداوي .

نحن نتكلم عن مرحلة قبل تقرير ان
هنالك اشكال نحن نريد ان نتأكد هل هنالك
اشكال فعلاً نتيجة قرار المجلس العالي لتفسير
الدستور أولاً وبعد ذلك يصار الى حله اذا وجد
بالطرق الدستورية التي الم اليه معالي الاستاذ
ذوقان الهنداوي ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي
الوزير، معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراونه : ياسيدي كل
عمل اللجنة القانونية ان تقترح على المجلس
الصيغة التي او السؤال الذي يجب ان يوجه
حول التفسير وليس التفسير ، اللجنة ليس من
صلاحياتها التفسير ولكن لما كان الجواب بقدر
السؤال يجب ان يكون السؤال محدد لكي
يكون المجلس على بينة على ماذا يجب ،
السؤال مهم في الموضوع ، كل ما هنالك
اللجنة توصي المجلس والمجلس صاحب الولاية
انما تبين كيف يكون السؤال ليكون الجواب
عليه حول هذه النقطة الدستورية .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الاستاذ
مضر بدران .

ذلك بقرار صادر عن مجلس الوزراء او بقرار
يتخذه احد مجلسي الامة بالاكثرية ، فانا مش
عارف يعني القرار ، صاحب القرار هو هذا
المجلس ، وانا مع ان يحيل المجلس ، ان يعيد مرة
ثانية تفسير دستورية القانون المؤقت أو مشروع
القانون الى المجلس العالي لكن لماذا يحال الى
اللجنة القانونية وصاحب القرار هو نفسه
مجلس الاعيان مجلس الاعيان احد مجلسي
مجلس الامة فانا لا اعترض على احالته مرة
ثانية ، لكن لا ان تتخذ ويرد انا اكرر ماقلته في
بداية كلامي ويرضه برأي المتواضع باعتقادي
ان ليس الحق للجنة القانونية ان تصدر رأياً في
دستورية هذا القانون ، لانه الدستور واضح .

دولة رئيس المجلس : معالي الأخ اللجنة
القانونية هي لجنة متخصصة انتخبها المجلس ،
هي تنتظر في الامور الدستورية والقانونية
والذي جاء من المجلس العالي لتفسير الدستور
والسؤال الاساسي من الحكومة ، تنتظر هذه
اللجنة كيف تقترح على المجلس التوصية
المطلوبة ، ليست صاحبة قرار هي ستوصي
المجلس انما صاحب القرار وصاحب الحق
والولاية هو المجلس ، الذي عندها إما ان يوجه
السؤال من جديد للمجلس العالي أو يتباحث
مع السلطة التنفيذية لعل السلطة التنفيذية ايضاً
وهي صاحبة السؤال الاول ان تتابع سؤالها
لتصل الى نتيجة حاسمة في امر متصل
بالدستور . معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : اسمحوا لي ان
نستعيد الاقتراح الذي او مطلع الاقتراح الذي
تقدم به دولة الاستاذ مضر بدران .

قال دولة الاستاذ مضر بدران على ما
فهمت ان هنالك اشكال حول فهم قرار المجلس

مجلس الاعيان

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع اقتراحي كان مساعدة للمجلس الكريم ان لا يخوض مطولاً في هذا الموضوع ونختصر الوقت في اللجنة القانونية .
لانه اذا بده يبحث الان هذا القانون انه معندوش إشكال خليني اقول عن نفسي ، انا اقول انه هنالك في خمسة قالوا بعدم الدستورية واربعة قالوا بالدستورية ، انا من الطبيعي أصف مع الخمسة ، ولا أريد ان اتجه هذا الاتجاه بدون ان ينحصر هذا الامر وتقول لنا اللجنة القانونية ان هذا القرار فرضاً الذي صدر عن المجلس العالي لا قيمة له . ويبحث بشكل طبيعي امام هذا المجلس ، او ان تقول فرضاً بأنه كان في تشيت في الرأي يمكن ان يقرر المجلس بأغلبية الاعضاء او حسب الدستور ان يحال ثانية للمجلس العالي للتفسير ليأخذ قرار ثاني فرضاً بحكي فلذلك هي مساعدة للأخوة أعضاء المجلس ان يعرفوا بانهم يصوتوا بطمأنينة ، وقناعة ، فقط ، ليس الموضوع ان يصدر قراراً ، اللجنة تقول ان هذا القانون ليس دستورياً لانه ليس من صلاحياتها . هذه صلاحيات المجلس العالي ولكن تنور المجلس الكريم إنارة الاشكال شو صار فيه كما ذكر معالي وزير العدل ، انه المفروض اضطلعنا في الجريدة الرسمية على قرار المجلس العالي لتفسير الدستور . انا متأكد وثلاث ارباع أعضاء المجلس ما اضطلعوا . متأكد لأنني سألت والان من النقاش بعضهم يقول الحكومة بحثه او ما

بحثه ، لا الحكومة بحثه للمجلس . الاعيان والمجلس النواب هذا القرار ياريت كان يرفق بهذا القانون لندرسه ايضاً يمكن عندئذ استغني عن الإحالة الى اللجنة القانونية وأدرس هذا الموضوع بالمرقات مع هذا القانون أي قرار المجلس العالي . لذلك الاقتراح ما بدوش ضجه ولا بده شيء معين ، انه يروح على اللجنة القانونية إللي بهجينا فيه تأخذه من اللجنة القانونية وإللي ما بهجينا فيه أعضاء المجلس الكريم ما يأخذوه وانتهينا .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة ابو عماد ، وكرر ثانية ان الامر صار واضحاً لماذا نحيله الى اللجنة القانونية وهي صاحبة الحق الاول في النظر في اي قانون ، لكن هنا في اشكالية لعلها تعين المجلس بابداء الرأي والتوصية بالطريقة والكيفية التي نسير عليها . في ضوء ذلك اظن لا يبقى موضوع اقتراح ان يحال الى لجنة التربية والتعليم ، اذن الآن هل يوافق المجلس الكريم على إحالته للجنة القانونية في ضوء كل الافكار التي أبدت ، من يوافق على ذلك ؟ وشكراً لكم جميعاً .

اذن يحال الى اللجنة القانونية ((هذا هو نص مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣ كما اقره مجلس النواب ، الذي قرر المجلس إحالته الى لجنته القانونية لبحثه مع بحث قرار المجلس العالي لتفسير الدستور لتقديم توصياتها بشأنه))

مشروع قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣

كما اقره مجلس النواب

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون نقابة المعلمين لسنة ١٩٩٣) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

المادة (٢) يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه الا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

الوزارة : وزارة التربية والتعليم

الوزير : وزير التربية والتعليم

النقابة : نقابة المعلمين المؤلفة وفق احكام هذا القانون .

الهيئة العامة : الهيئة العامة للنقابة .

المجلس : مجلس النقابة .

الفرع : فرع النقابة .

النقيب : نقيب المعلمين .

المعلم : كل من يتولى التعليم او اي خدمة تربوية متخصصة او ادارية او فنية مساعدة في اي مؤسسة تعليمية حكومية او اي ادارة من ادارات الوزارة او المؤسسات التعليمية الخاصة .

المادة (٣)

أ. يؤسس في المملكة نقابة تسمى (نقابة المعلمين) تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي والاداري ولها بهذه الصفة الحق في تملك الاموال المنقولة وغير المنقولة لتحقيق غاياتها واحداها ، وان تقاضي وتقاضي وان توكل عنها اي محام في الاجرايات القضائية او القانونية المتعلقة بها .

ب. يكون مركز النقابة في عمان ولها فتح فرع في أي منطقة يوجد فيها مديرية تربية وتعليم وذلك بقرار من المجلس .

المادة (٤) تمارس النقابة نشاطها وتعمل على المساهمة في تحقيق مايلي :

أ. رفع المستوى العلمي والثقافي والاجتماعي للمعلم .

ب. الارتقاء برسالة التعليم وتطويرها والحفاظة على اخلاقياتها وتقاليدها .

مجلس الأعيان

ج- جمع كلمة المعلمين والمحافظة على حقوقهم وكرامتهم .

د. تأمين الحياة الكريمة للمعلمين وعائلاتهم في حالة العوز والشيخوخة .

تلزم النقابة في سياق ممارستها لنشاطها وإعمالها للمصوص عليها في هذا القانون بما يلي :

أ. المحافظة على متطلبات العملية التربوية وبشكل خاص رعاية مصلحة الطالب وحقه في التعلم وعدم الإضرار بهذا الحق .

ب. مراعاة أحكام نظام الخدمة المدنية المعمول به وأحكام التشريعات الأخرى المتعلقة بشؤون التربية والتعليم أو بالمعلمين .

المادة (٩)

أ. يعتبر عضوا في النقابة كل معلم عامل في جهاز الوزارة وتوحد الجهة المختصة فيها المجلس باسماء المعلمين الذين تنطبق عليهم أحكام هذه الفقرة .

ب. يحق للمعلم العامل في أي مؤسسة تعليمية أخرى سواء كانت حكومية أو خاصة من غير مؤسسات التعليم العالي الانتساب إلى النقابة وفقا لأحكام هذا القانون .

ج- يشترط في عضو النقابة أن يكون أردني الجنسية وأن لا يكون منتسبا إلى نقابة أخرى .

المادة (٧)

أ. يقدم طلب الانتساب إلى النقابة من المعلمين المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من المادة (٦) من هذا القانون إلى المجلس مرفقا بالوثائق والمستندات التي يحددها .

ب. يصدر المجلس قراره بشأن الطلب خلال ثلاثين يوما من تاريخ تقديمه ، وللمجلس الموافقة على الطلب أو رفضه بقرار معلل .

ج- يبلغ قرار المجلس لطلاب المضبوطة ويعلق لوحة الإعلانات في مركز النقابة وفروعها .

المادة (٨) تتكون النقابة من الهيئات التالية :

أ. الهيئة العامة .

ب. المجلس .

ج- الهيئات العامة للفروع .

د. الهيئات الإدارية للفروع .

المادة (٩) تتكون الهيئة العامة من مجموع الأعضاء المنتخبين من قبل الهيئات العامة للفروع كمندوبين

ويعملون لها في الهيئة العامة بنسبة تمثيل تعادل (١:١٠٠) .

المادة (١٠) تتولى الهيئة العامة ممارسة الصلاحيات والمهام التالية :

أ. انتخاب النقيب ونائب النقيب وأعضاء المجلس .

ب. مناقشة التقرير السنوي عن أعمال المجلس وإصدار القرارات اللازمة بشأنه .

ج. اقرار مشروع الميزانية السنوية للنقابة وتصديق الحسابات السنوية الختامية الخاصة بها .

د. تعيين مدقق حسابات قانوني للنقابة .

هـ. دراسة الأمور الأخرى التي تعرض عليها من المجلس وإصدار القرارات المناسبة بشأنها .

و. مناقشة الاقتراحات التي يقدم بها الأعضاء شريطة أن تكون قد قدمت وتبلغ بها المجلس خطيا قبل موعد اجتماع الهيئة العامة بخمسة عشر يوما على الأقل .

ز. مناقشة مشاريع تعديل هذا القانون والأنظمة الخاصة بالنقابة .

المادة (١١)

أ. تعقد الهيئة اجتماعا عاديا مرة واحدة في السنة ولها عقد اجتماع غير عادي أو أكثر خلال السنة إذا اقتضت الضرورة ذلك بدعوة من المجلس لمناقشة أمور معينة أو بناء على طلب من عدد لا يقل عن (٢٥٪) من أعضاء الهيئة العامة على أن يبينوا في الطلب الأمور التي يراد للهيئة العامة مناقشتها في الاجتماع غير العادي ، ولا يجوز مناقشة أي أمور أخرى لم تدرج في الدعوة للاجتماع ، وذلك تحت طائلة بطلان تلك المناقشة وأي قرار يصدر فيها .

ب. يكون أي اجتماع تعقده الهيئة العامة قانونيا إذا حضرته الاغلبية المطلقة من أعضائها على الأقل . فإذا لم يكتمل هذا النصاب فتدعى الهيئة العامة لمقعد اجتماع آخر بعد مدة لا تقل عن سبعة أيام ولا تزيد على خمسة عشر يوما ويكون الاجتماع الثاني قانونيا مهما كان عدد الأعضاء الذين حضروه .

ج. يلغى الاجتماع غير العادي للهيئة العامة إذا لم يتوفر النصاب القانوني له بعد مضي ساعة واحدة على الوقت المحدد له .

د. تتخذ الهيئة العامة قراراتها العامة في الأمور التي تعرض عليها بالاجتماع أو باكره أصوات الحاضرين ، أما القرارات المتعلقة بتعديل القانون والأنظمة الخاصة بالنقابة فيشترط موافقة الثلثي الحاضرين من أعضائها .

المادة (١٢) يتألف المجلس من النقيب ونائب النقيب وتسعة أعضاء ينتخبهم الهيئة العامة من بين أعضائها وفقا لأحكام هذا القانون ، وتكون مدة دورة المجلس سنتين من تاريخ انتخابه .

محضر الجلسة العامة

المادة (١٣)

أ. يشترط فيمن يجوز ترشيحه وانتخابه نقيباً أو نائباً للنقيب أو عضواً في المجلس ما يلي :

١. ان لا يكون وزيراً عاملاً .

٢. ان لا تقل مدة خدمته التعليمية عن عشر سنوات اذا كان مرشحاً لمركز النقيب أو نائب النقيب وان لا تقل مدة الخدمة هذه عن خمس سنوات اذا كان مرشحاً لعضوية المجلس .

ب. لا يجوز انتخاب النقيب ونائبه لأكثر من دورتين متتاليتين .

المادة (١٤)

أ. يتم انتخاب النقيب ونائبه وأعضاء المجلس من قبل الهيئة العامة بالاقتراع السري المباشر في وقت واحد وعلى ورقة مستقلة لكل منهم على النموذج المقرر وان تكون مهيورة بخاتم النقابة ، ويصحى الوزير أو من ينوبه لحضور عملية الانتخاب .

ب. يشترط للفوز بمركز النقيب حصول المرشح على الاكثية المطلقة لاصوات الحاضرين من أعضاء الهيئة العامة على الأقل .

فإذا لم يحصل أي من المرشحين على هذه الاكثية لأول مرة ، فيعاد الاقتراع في الجلسة نفسها بين المرشحين الآخرين اللذين حصلوا على أكثر الاصوات ، ويفوز بمركز النقيب من يحصل منهما في هذا الاقتراع الثاني على أكثر الاصوات .

ج. تسري احكام الفقرة (ب) من هذه المادة على انتخاب نائب النقيب .

د. اما الاعضاء فيفوز منهم بعضوية المجلس من يحصل في الانتخاب على الاكثية النسبية من الاصوات .

هـ. يبلغ النقيب نتيجة الانتخابات الى الوزير خلال سبعة ايام من تاريخ اجرائها وتشر في الجريدة الرسمية .

المادة (١٥) يتولى النقيب رئاسة المجلس والهيئة العامة وتنفيذ القرارات والاتفاقيات التي يوافق عليها المجلس ، ويحل النقابة لدى الجهات المحلية والاجنبية والدولية ، ويتولى نائبه ممارسة صلاحياته عند غيابه

المادة (١٦)

أ. اذا استقال النقيب أو شغل مركزه لأي سبب آخر يصبح نائبه قائماً بأعماله حتى نهاية دورة المجلس ، وإذا شغل مركز نائب النقيب لأي سبب فينتخب المجلس من يحل محله من بين أعضائه .

ب. اذا شغل مركز النقيب ونائب النقيب في وقت واحد فيتولى أكبر أعضاء المجلس سناً أعمال النقيب ، ويختب المجلس من بين أعضائه نائباً للنقيب ويوليان ممارسة أعمال النقيب ونائبه اذا كانت

المدة المتبقية من دورة المجلس لا تزيد على ستة اشهر والا فتدعى الهيئة العامة للاجتماع خلال مدة لا تزيد على ثلاثين يوماً لانتخاب النقيب ونائبه .

جـ. اذا شغل مركز أي عضو في المجلس لأي سبب من الاسباب بما في ذلك تطبيق احكام الفقرة (ب) من هذه المادة فيصبح المرشح الذي كان قد نال أكثر الاصوات بعد المرشحين اللذين فازوا بالانتخابات عضواً في المجلس ويلغى النقيب بذلك خلال سبعة ايام من شغل المركز ويدعوه الى حضور اجتماعات المجلس .

د. اذا كان عدد الاعضاء المستقلين أو اللذين شغرت مراكزهم يزيد على ثلث أعضاء المجلس فتدعى الهيئة العامة لانتخاب من يخللهم لاكمال المدة الباقية من دورة المجلس .

المادة (١٧) يعتبر عضو المجلس فاقدا لعضويته بقرار من المجلس اذا تغيب عن حضور ثلاثة اجتماعات متوالية أو ستة اجتماعات متفرقة من اجتماعات المجلس دون عذر يقبله .

المادة (١٨)

يتولى المجلس المهام والصلاحيات التالية :

أ- ادارة الشؤون الادارية والمالية للنقابة وفقا لاحكام هذا القانون والانظمة الصادرة بمقتضاها بما في ذلك تحصيل الرسوم والواردات الاخرى المستحقة للنقابة .

ب- استثمار اموال النقابة .

ج- اعداد الموازنة السنوية التقديرية للنقابة والحسابات الختامية لها وتقديمها للهيئة العامة مرفقة بالتقارير اللازمة لبيان الموقف المالي للنقابة .

د- اقتراح مشاريع تعديل هذا القانون والانظمة الخاصة بالنقابة ورفعها الى الوزير بعد اقرارها من الهيئة العامة .

هـ- دعوة الهيئة العامة الى عقد اجتماعاتها وتنفيذ قراراتها .

و- الاشراف على فروع النقابة ومتابعة اعمالها ووجه نشاطها .

ز- تعيين ممثلي النقابة في المجالس والهيئات واللجان التي تشارك فيها النقابة .

ح- تشكيل إي مجلس أو لجنة أخرى يراها ضرورية لتحقيق اهداف النقابة وتحديد صلاحياتها .

ط- تشكيل المجلس التأديبي الذي تنحصر مهمته بأعضاء النقابة من القطاع الخاص وتحديد صلاحياته والاجراءات التأديبية والعقوبات التي تتخذ بحق المخالفين بموجب النظام الداخلي للنقابة .

ي- التعاون مع نقابة المعلمين في الوطن العربي ومع المنظمات والاتحادات العربية والاقليمية والدولية المعنية بشؤون التربية والتعليم والمواقفة على الاشتراك في المؤتمرات والندوات التي تدعى اليها

محضر الجلسة الثالثة من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٣/١٢/٢٨ م

النقابة .

- ك- إصدار المطبوعات التربوية التي تخدم أهداف النقابة .
- ل- تعيين الموظفين والمستخدمين في النقابة وتحديد رواتبهم وشروط استخدامهم وسائر الشؤون المتعلقة بهم وإصدار التعليمات اللازمة لذلك .
- م- تملك واستئجار ما تحتاج اليه النقابة من ابنية وعقارات .
- ن- ابداع اموال النقابة في المصارف التي يحددها .
- س- القيام بأي مهام أو صلاحيات أخرى ينص هذا القانون أو الانظمة الصادرة بمقتضاه على انها من مهام وصلاحيات المجلس .

المادة (١٩)

تتألف واردات النقابة من المصادر التالية :

- أ- رسوم الانساب للنقابة ورسوم اشتراك الاعضاء فيها كما يحددها النظام الداخلي للنقابة .
- ب- التبرعات والاعانات والهيئات التي يوافق مجلس الوزراء على قبولها .
- ج- الإيرادات المتأتية للنقابة من النشاطات الثقافية والاجتماعات التي تقوم بها .
- د- ربح استثمار اموال النقابة .

المادة (٢٠)

تبدأ السنة المالية للنقابة في اليوم الأول من شهر كانون الثاني من السنة وتنتهي في اليوم الحادي والثلاثين من شهر كانون الأول من السنة نفسها .

المادة (٢١) يحدد النظام الداخلي للنقابة ما يلي :

- أ. الامور الادارية المتعلقة بمواعيد اجتماعات الهيئة العامة للنقابة والهيئات العامة للفروع واجراءات الدعوة اليها والامور التنظيمية والادارية المتعلقة باجتماعاتها وانتخاب المجلس .
- ب. الامور الادارية والتنظيمية المتعلقة باعمال المجلس بما في ذلك توزيع المناصب على اعضائه وتحديد المهام والمسؤوليات الموكلة لكل منهم ومواعيد اجتماعات المجلس واجراءات الدعوة لها .
- ج. الامور المتعلقة بالرسوم والاشتراكات وتحديد موعدي واجراءات دفعها والعوائد الاخرى للنقابة وابداع اموالها في المصارف واجراءات وصلاحيات الصرف منها .
- المادة (٢٢) تتكون الهيئة العامة للفرع من جميع اعضائه العاملين في منطقتة الادارية وممارس

المهام والصلاحيات التالية :

- أ. اقرار الخطة التنفيذية للفرع في اطار الخطة العامة للنقابة .
- ب. مناقشة التقريرين الاداري والمالي المقدمين من الهيئة الادارية للفرع واتخاذ القرارات المناسبة بشأنهما .
- ج. تصديق الحسابات الختامية للسنة السابقة واعتماد مشروع خطة موازنة الفرع للسنة المقبلة .
- د. انتخاب مندوبي الفرع للهيئة العامة للنقابة بالاقتراع السري وذلك بالنسبة المقررة .
- هـ. انتخاب الهيئة الادارية للفرع .

المادة (٢٣) لا يجوز الجمع بين العضوية في المجلس وعضوية الهيئة الادارية للفرع .

المادة (٢٤)

أ. تعقد الهيئة العامة للفرع اجتماعا عاديا واحدا في السنة ويجوز دعوتها لاجتماع غير عادي من الهيئة الادارية للفرع ، او بناء على طلب ثلث اعضاء الهيئة العامة له على الاقل ولي جميع الاحوال لا يجوز للهيئة العامة مناقشة اي امور اخرى لم تدرج في دعوتها في الاجتماع وذلك تحت طائلة بطلان مثل تلك المناقشة واي قرار يصدر فيها .

ب. يكون اي اجتماع تعقده الهيئة العامة للفرع قانونيا اذا حضرته الاغلبية المطلقة من اعضائها على الاقل وتتخذ قراراتها وتوصياتها بالاجماع او باكثرية اصوات الحاضرين .

ج. اذا لم يتحقق النصاب المنصوص عليه في الفقرة (ب) من هذه المادة فدعو الهيئة الادارية الى اجتماع آخر خلال مدة لا تقل عن سبعة ايام ولا تزيد على خمسة عشر يوما ويكون الاجتماع الثاني قانونيا مهما كان عدد الاعضاء الذين حضروه .

ويلغى الاجتماع غير العادي للهيئة العامة اذا لم يتوفر النصاب القانوني له بعد مضي ساعة واحدة على الوقت المحدد له .

المادة ٢٥ -

أ. تتألف الهيئة الادارية للفرع من سبعة اعضاء ينتخبون من قبل الهيئة العامة للفرع من بين اعضائها بالاقتراع السري وتولي ادارة الفرع لمدة سنتين من تاريخ انتخابها ، وبشرط ان ينتخب عضوا فيها ان لا تقل مدة خدمته التعليمية عن ثلاث سنوات .

ب. تنتخب الهيئة الادارية للفرع من بين اعضائها رئيسا ونائبا للرئيس وامينا للسبر وامينا للصندوق .

محضر الجلسة الثالثة من الدورة العادية الاولى للتعقد في ١٢/٢٨/١٩٩٣م

المادة (٢٦)

تتولى الهيئة الإدارية للفرع المهام والصلاحيات التالية :-

أ. دعوة الهيئة العامة للفرع للاجتماع وتنفيذ قراراتها .

ب. ادارة شؤون الفرع الادارية والمالية والمهنية .

ج. دراسة الامور المحالة اليها من المجلس وابداء مطلعاتها وتوصياتها بشأنها .

د. تشكيل اللجان والقيام بالنشاطات التربوية والاجتماعية التي تتسجم مع اهداف النقابة .

هـ. ايداع اموال الفرع في المصرف الذي تحدده .

المادة (٢٧)

تتولى النقابة من ضريبة الانية والأراضي داخل المناطق البلدية وضريبة المعارف عن الاملاك التي تستعملها لتحقيق اغراضها وغاياتها المنصوص عليها في هذا القانون ومن رسوم طوابع الواردات على المعاملات الخاصة بها ومن رسوم طوابع البريد على مراسلاتها .

المادة (٢٨)

أ. بعد سريان احكام هذا القانون يشكل الوزير لجنة برئاسة احد كبار موظفي الوزارة وعضوية ستة من المعلمين العاملين في الوزارة او من خارجها ممن امضوا مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة في ممارسة التعليم .

وتتولى هذه اللجنة ممارسة صلاحيات النقيب ومجلس النقابة والهيئة الادارية للفروع ، المنصوص عليها في هذا القانون بما في ذلك مالي :

١- تسلم قوائم بأسماء المعلمين العاملين في جهاز الوزارة من الجهة المختصة فيها وتثبت عضويتهم في النقابة .

٢- قبول طلبات انتساب المعلمين في اي من المؤسسات التعليمية الاخرى المنصوص عليهم في الفقرة (ب) من المادة (٦) من هذا القانون والبت فيها .

ب. تمارس هذه اللجنة صلاحياتها لمدة لا تتجاوز تسعة اشهر من تاريخ تأليفها وتقوم خلال الاشهر الثلاثة الاخيرة منها بدعوة الهيئة العامة لكل من الفروع والهيئة العامة الى اجتماع غير عادي لانتخاب النقيب ونائبه واهضاء المجلس وفقا للاحكام المنصوص عليها في هذا القانون .

المادة (٢٩)

لا تحمل النقابة الا بموافقة التي اعضاء الهيئة العامة في اجتماع قانوني تعقده لهذه الغاية او بقرار

تضائي اذا خرجت النقابة عن اهدافها وتوول اموال النقابة المنقولة وغير المنقولة عند حلها الى الوزارة التي تتولى تصفيتها على ان يقتصر الانتفاع بحصيلة التصفية بالمعلمين الذين كانوا اعضاء في النقابة .

المادة (٣٠)

لمجلس الوزراء اصدار الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون بما في ذلك النظام الداخلي للنقابة ونظام الاسكان للاعضاء .

المادة (٣١)

رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

رئيس مجلس النواب

امين عام مجلس الامة

د. عبد اللطيف عريبات

صالح الزعبي

محضر الجلسة الثالثة من الدورة العادية الأولى المنعقدة في ١٩٩٣/١٢/٢٨ م

السيد الأمين العام :

(٤) قرارات اللجان :

أ- قرار اللجنة القانونية رقم (١) تاريخ ١٩٩٣/١١/٣٠ ، المتضمن انتخاب معالي أحمد الطراونة مقرراً للجنة .

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة القانونية لمجلس الأعيان بتاريخ ١٩٩٣/١١/٣٠ ، برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان الأستاذ السيد أحمد اللوزي وبحضور أصحاب الدولة والمالي والسعادة الأعضاء السادة :

زيد الرفاعي ، أحمد الطراونة ، سالم مساعده ، طاهر حكمت ، جودت السبول ، محمد عوده القرعان ، لدير رشيد ، الدكتور كمال الشاهر .

وقررت انتخاب معالي السيد أحمد الطراونة مقرراً لها .

أمين عام مجلس الأمة اللجنة القانونية صالح الزعبي

السيد الأمين العام :

ب- قرار اللجنة المالية رقم (١) تاريخ ١٩٩٣/١١/٣٠ ، المتضمن انتخاب سعادة الدكتور كمال الشاهر مقرراً للجنة .

قرار رقم (٢)

اجتمعت اللجنة المالية لمجلس الأعيان بتاريخ ١٩٩٣/١١/٣٠ ، برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان السيد أحمد اللوزي وبحضور أصحاب المالي والسعادة الأعضاء السادة :

عز الدين المفتي ، سالم مساعده ، مروان الحمود ، الدكتور رجائي المعشر ، طاهر حكمت ، محمد عوده القرعان ، الدكتور كمال الشاهر ، حماد المعاينة .

وقررت انتخاب سعادة الدكتور كمال الشاهر مقرراً لها .

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

السيد الأمين العام :

ج- قرار اللجنة الإدارية رقم (١) تاريخ ١٩٩٣/١١/٣٠ ، المتضمن انتخاب معالي السيد مروان الحمود مقرراً للجنة .

قرار رقم (١)

اجتمعت اللجنة الإدارية لمجلس الأعيان بتاريخ ١٩٩٣/١١/٣٠ ، برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان السيد أحمد اللوزي وبحضور أصحاب المالي والسعادة الأعضاء السادة :

عامر خمماش ، مروان الحمود ، حماد المعاينة ، سامي مقال الفاي ، مشهور ابو تايه ، صيتان مجحم الماضي .

وقررت انتخاب معالي السيد مروان الحمود مقرراً لها .

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

د- قرار لجنة الشؤون الخارجية رقم (١) تاريخ ١٩٩٣/١١/٣٠ ، المتضمن انتخاب دولة السيد زيد الرفاعي مقرراً للجنة .

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة الشؤون الخارجية لمجلس الأعيان بتاريخ ١٩٩٣/١١/٣٠ ، برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان السيد أحمد اللوزي وبحضور أصحاب الدولة والمالي والسعادة الأعضاء السادة :

زيد الرفاعي ، عبد الله صلاح ، ذوقان الهنداوي ، حابس الجالي ، عامر خمماش ، الدكتور كامل ابو جابر ، الدكتور رجائي المعشر ، كامل الشريف ، الدكتور سعيد التل ، لدير رشيد والدكتور داود حنايا .

وقررت انتخاب دولة السيد زيد الرفاعي مقرراً لها .

أمين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

السيد الأمين العام :

هـ- قرار لجنة التربية والتعليم العالي رقم (١) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٤ ، المتضمن انتخاب معالي السيد ذوقان الهنداوي مقرراً للجنة .

قرار رقم (١)

اجتمعت لجنة التربية والتعليم العالي لمجلس الأعيان بتاريخ ١٩٩٣/١٢/١٤ ، برئاسة دولة رئيس مجلس الأعيان السيد أحمد اللوزي وبحضور أصحاب الدولة والمالي الأعضاء السادة :

بهجت الطهولي ، عبد الله صلاح ، ذوقان الهنداوي ، عبد العزيز الحياط ، كامل الشريف ، الدكتور عبد اللطيف عربيات .

وقررت انتخاب معالي السيد ذوقان الهنداوي مقرراً لها .

أمين عام مجلس الأمة لجنة التربية والتعليم صالح الزعبي والتعليم العالي

دولة رئيس المجلس : اذن امام المجلس الكريم خمس قرارات للجان المعنية بالانتخاب مقررها وذلك لعل المجلس وشكراً .

السيد الأمين العام :

و- قرار لجنة التربية والتعليم العالي رقم (٢) تاريخ ١٩٩٣/١٢/١٦ ، بشأن القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ ، قانون التربية والتعليم .

دولة رئيس المجلس : معالي لجنة التربية والتعليم والتعليم العالي ، معالي ابو هشام .

السيد أحمد الطراونة : قبل الدخول لهذا المجلس كان معالي وزير التربية والتعليم قد اقترح انه سيتكلم حول هذا المشروع قبل ان يباشر معالي مقرر لجنة التربية والتعليم ، فأرجو لو استمعنا من معالي الوزير لعله يوفر علينا وقت او لنسمع ماذا يريد ان يقول قبل ان يبدأ المجلس بالاستماع الى لجنة التربية والتعليم .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي ابو هشام ، واعطينا فرصة حتى لشوف شو معالي المقرر عنده ، تفضل سيدي ، لحظة ياسيدي ، اذا امرتم لستمع الى معالي المقرر وعندها سنمطي المجال لكل من يريد ان يتكلم وفي الطليمة وزير التربية والتعليم ، تفضل سيدي المقرر .

مجلس الأعيان



معالي السيد ذوقان الهنداوي مقرر
لجنة التربية والتعليم العالي : دولة
الرئيس ، أنا استغفر من اقتراح معالي الاستاذ
احمد الطراونه .

لانه لجنة التربية والتعليم إتخذت قراراً
ورفعت الى دولة رئيس المجلس ورئيس المجلس
احاله الى اعضاء المجلس الكرام ، ووضع على
جدول الاعمال بأن المجلس سينظر به في هذه
الجلسة وعندما يخرج المقرر ليبدأ بتلاوة القرار
يثور مثل هذا الاعتراض .

دولة الرئيس : اجتمعت لجنة التربية
والتعليم والتعليم العالي لمجلس الاعيان يوم
الخميس الموافق ١٩٩٣/١٢/١٦ ، برئاسة

دولة رئيس مجلس الاعيان السيد احمد
اللوذي وبحضور معالي مقرر اللجنة السيد
ذوقان الهنداوي واصحاب الدولة والمالي
الاعضاء السادة :

بهيحت التلهولي ، عبد الله صلاح ،
الدكتور عبد العزيز الحياط ، كامل الشريف ،
الدكتور ناصر الدين الاسد .

وحضر الاجتماع من الاعيان كل من معالي
السيد احمد الطراونه ومعالي السيد جودت
السبول وسعادة الدكتور كمال الشاعر .

كما حضر الاجتماع معالي وزير التربية
والتعليم الدكتور خالد العمري وذلك للنظر
في القانون المؤقت رقم ٢٧ لسنة ١٩٨٨ ،
قانون التربية والتعليم المحال اليها من مجلس
الاعيان .

وبعد المناقشة والمداولة في مواد القانون
المؤقت المذكور قررت اللجنة الموافقة عليه
بالصيغة التي ورد فيها من مجلس النواب .

ورسمي للجنة المجلس الكرم بالموافقة على قرأها هذا .

امين عام مجلس الامة : لجنة التربية والتعليم
صالح الزعبي : والتعليم العالي

قانون التربية والتعليم رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	اللائحة كما وردت في القانون المؤقت
قرار اللجنة	اللائحة الأولى (١) طلب جواز (تسير المستشفيات) المدارس والاضامه بها بمكاتب (هياكل) . اللائحة (٢) قانون اللائحة (٣) قانون اللائحة (٤) قانون اللائحة (٥) قانون اللائحة (٦) قانون اللائحة (٧) قانون اللائحة (٨) قانون اللائحة (٩) قانون اللائحة (١٠) قانون اللائحة (١١) قانون اللائحة (١٢) قانون اللائحة (١٣) قانون اللائحة (١٤) قانون اللائحة (١٥) قانون اللائحة (١٦) قانون اللائحة (١٧) قانون اللائحة (١٨) قانون اللائحة (١٩) قانون اللائحة (٢٠) قانون اللائحة (٢١) قانون اللائحة (٢٢) قانون اللائحة (٢٣) قانون اللائحة (٢٤) قانون اللائحة (٢٥) قانون اللائحة (٢٦) قانون اللائحة (٢٧) قانون اللائحة (٢٨) قانون اللائحة (٢٩) قانون اللائحة (٣٠) قانون اللائحة (٣١) قانون اللائحة (٣٢) قانون اللائحة (٣٣) قانون اللائحة (٣٤) قانون اللائحة (٣٥) قانون اللائحة (٣٦) قانون اللائحة (٣٧) قانون اللائحة (٣٨) قانون اللائحة (٣٩) قانون اللائحة (٤٠) قانون اللائحة (٤١) قانون اللائحة (٤٢) قانون اللائحة (٤٣) قانون اللائحة (٤٤) قانون اللائحة (٤٥) قانون اللائحة (٤٦) قانون اللائحة (٤٧) قانون اللائحة (٤٨) قانون اللائحة (٤٩) قانون اللائحة (٥٠) قانون اللائحة (٥١) قانون اللائحة (٥٢) قانون اللائحة (٥٣) قانون اللائحة (٥٤) قانون اللائحة (٥٥) قانون اللائحة (٥٦) قانون اللائحة (٥٧) قانون اللائحة (٥٨) قانون اللائحة (٥٩) قانون اللائحة (٦٠) قانون اللائحة (٦١) قانون اللائحة (٦٢) قانون اللائحة (٦٣) قانون اللائحة (٦٤) قانون اللائحة (٦٥) قانون اللائحة (٦٦) قانون اللائحة (٦٧) قانون اللائحة (٦٨) قانون اللائحة (٦٩) قانون اللائحة (٧٠) قانون اللائحة (٧١) قانون اللائحة (٧٢) قانون اللائحة (٧٣) قانون اللائحة (٧٤) قانون اللائحة (٧٥) قانون اللائحة (٧٦) قانون اللائحة (٧٧) قانون اللائحة (٧٨) قانون اللائحة (٧٩) قانون اللائحة (٨٠) قانون اللائحة (٨١) قانون اللائحة (٨٢) قانون اللائحة (٨٣) قانون اللائحة (٨٤) قانون اللائحة (٨٥) قانون اللائحة (٨٦) قانون اللائحة (٨٧) قانون اللائحة (٨٨) قانون اللائحة (٨٩) قانون اللائحة (٩٠) قانون اللائحة (٩١) قانون اللائحة (٩٢) قانون اللائحة (٩٣) قانون اللائحة (٩٤) قانون اللائحة (٩٥) قانون اللائحة (٩٦) قانون اللائحة (٩٧) قانون اللائحة (٩٨) قانون اللائحة (٩٩) قانون اللائحة (١٠٠) قانون	اللائحة الأولى (١) طلب جواز (تسير المستشفيات) المدارس والاضامه بها بمكاتب (هياكل) . اللائحة (٢) قانون اللائحة (٣) قانون اللائحة (٤) قانون اللائحة (٥) قانون اللائحة (٦) قانون اللائحة (٧) قانون اللائحة (٨) قانون اللائحة (٩) قانون اللائحة (١٠) قانون اللائحة (١١) قانون اللائحة (١٢) قانون اللائحة (١٣) قانون اللائحة (١٤) قانون اللائحة (١٥) قانون اللائحة (١٦) قانون اللائحة (١٧) قانون اللائحة (١٨) قانون اللائحة (١٩) قانون اللائحة (٢٠) قانون اللائحة (٢١) قانون اللائحة (٢٢) قانون اللائحة (٢٣) قانون اللائحة (٢٤) قانون اللائحة (٢٥) قانون اللائحة (٢٦) قانون اللائحة (٢٧) قانون اللائحة (٢٨) قانون اللائحة (٢٩) قانون اللائحة (٣٠) قانون اللائحة (٣١) قانون اللائحة (٣٢) قانون اللائحة (٣٣) قانون اللائحة (٣٤) قانون اللائحة (٣٥) قانون اللائحة (٣٦) قانون اللائحة (٣٧) قانون اللائحة (٣٨) قانون اللائحة (٣٩) قانون اللائحة (٤٠) قانون اللائحة (٤١) قانون اللائحة (٤٢) قانون اللائحة (٤٣) قانون اللائحة (٤٤) قانون اللائحة (٤٥) قانون اللائحة (٤٦) قانون اللائحة (٤٧) قانون اللائحة (٤٨) قانون اللائحة (٤٩) قانون اللائحة (٥٠) قانون اللائحة (٥١) قانون اللائحة (٥٢) قانون اللائحة (٥٣) قانون اللائحة (٥٤) قانون اللائحة (٥٥) قانون اللائحة (٥٦) قانون اللائحة (٥٧) قانون اللائحة (٥٨) قانون اللائحة (٥٩) قانون اللائحة (٦٠) قانون اللائحة (٦١) قانون اللائحة (٦٢) قانون اللائحة (٦٣) قانون اللائحة (٦٤) قانون اللائحة (٦٥) قانون اللائحة (٦٦) قانون اللائحة (٦٧) قانون اللائحة (٦٨) قانون اللائحة (٦٩) قانون اللائحة (٧٠) قانون اللائحة (٧١) قانون اللائحة (٧٢) قانون اللائحة (٧٣) قانون اللائحة (٧٤) قانون اللائحة (٧٥) قانون اللائحة (٧٦) قانون اللائحة (٧٧) قانون اللائحة (٧٨) قانون اللائحة (٧٩) قانون اللائحة (٨٠) قانون اللائحة (٨١) قانون اللائحة (٨٢) قانون اللائحة (٨٣) قانون اللائحة (٨٤) قانون اللائحة (٨٥) قانون اللائحة (٨٦) قانون اللائحة (٨٧) قانون اللائحة (٨٨) قانون اللائحة (٨٩) قانون اللائحة (٩٠) قانون اللائحة (٩١) قانون اللائحة (٩٢) قانون اللائحة (٩٣) قانون اللائحة (٩٤) قانون اللائحة (٩٥) قانون اللائحة (٩٦) قانون اللائحة (٩٧) قانون اللائحة (٩٨) قانون اللائحة (٩٩) قانون اللائحة (١٠٠) قانون

مجلس الاعيان

[illegible][illegible]

1951-1952

[illegible]

<p>قرار اللجنة</p>	<p>قرار مجلس النواب</p>	<p>القرار كما وردت في القانون المؤقت</p>
<p>مراجعة كما وردت من مجلس النواب .</p>	<p>القرار كما وردت في القانون المؤقت</p>	<p>القرار كما وردت في القانون المؤقت</p>
<p>مجلس النواب .</p>	<p>القرار كما وردت في القانون المؤقت</p>	<p>القرار كما وردت في القانون المؤقت</p>
<p>مجلس النواب .</p>	<p>القرار كما وردت في القانون المؤقت</p>	<p>القرار كما وردت في القانون المؤقت</p>
<p>مجلس النواب .</p>	<p>القرار كما وردت في القانون المؤقت</p>	<p>القرار كما وردت في القانون المؤقت</p>
<p>مجلس النواب .</p>	<p>القرار كما وردت في القانون المؤقت</p>	<p>القرار كما وردت في القانون المؤقت</p>
<p>مجلس النواب .</p>	<p>القرار كما وردت في القانون المؤقت</p>	<p>القرار كما وردت في القانون المؤقت</p>

1313

قانون التربة والتعليم رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٨

قوانين الأحياء	قوانين الأحياء	قوانين الأحياء
<p>التي هي (٩٧) : - المادة ٩٧ (١) بعد كلمة (ومن) كلمة (ومن) - مجلس الأحياء .</p>	<p>التي هي (٩٧) : - المادة ٩٧ (١) بعد كلمة (ومن) كلمة (ومن) - مجلس الأحياء .</p>	<p>قانون الأحياء رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٨ - المادة ٩٧ (١) بعد كلمة (ومن) كلمة (ومن) - مجلس الأحياء .</p>

قانون التربة والتعليم رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٨

قوانين الأحياء	قوانين الأحياء	قوانين الأحياء
<p>التي هي (٩٧) : - المادة ٩٧ (١) بعد كلمة (ومن) كلمة (ومن) - مجلس الأحياء .</p>	<p>التي هي (٩٧) : - المادة ٩٧ (١) بعد كلمة (ومن) كلمة (ومن) - مجلس الأحياء .</p>	<p>قانون الأحياء رقم (٩٧) لسنة ١٩٨٨ - المادة ٩٧ (١) بعد كلمة (ومن) كلمة (ومن) - مجلس الأحياء .</p>

هكذا من الأعلى

[illegible][illegible]

July 1, 1950

قانون القبرية والتضم رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	لائحة كما وردت في القانون المؤقت
مرفقة كما وردت من مجلس النواب .	لائحة ١-١٠ : المرفقة عليها مع - امتلاك حوزة (مرحلة القسم الأساسي) كحوزة لها . لائحة ١١- : المرفقة عليها مع لائحة الضمانات المالية :	لائحة ١٠ : ١- تضم الأراضي التي لم تكن ملكية . ٢- تأجيل الطلب في لائحة الأول من مرحلة القسم الأساسي بإمام لائحة الضمانات من سنة في نهاية تكون الأول من قسم الأراضي التي تأجل لها . ٣- لا يشمل الطلب من القسم أول إمام لائحة ضمها من سنة ونصف من ذلك من كانت به حصة مضافة بعد على قدر من اللجنة المالية المختصة . لائحة ١١ : مرحلة القسم القبري :
	المقرر (رقم البند ٣) : - طلب كلمة (استكمال) والاستضافة فيها بكلمة (استكمال) الواردة لدى كلمة (رساميا) . - إضافة كلمة (وتطويلا) في آخر البند (٣) .	١- تضم القبرية التي لم يكن به إقبال وقد قدموا وثائقهم وتقدم على تقديم مبررات تدبر وتنشئة زمنية مستعدة في سنوات الجيع الأولى القادمة أو الصغرى ، يجوزى بسماع الطالب على مبرراته القسم التي في الأوقات محالات العمل . ٢- يهدف هذا المرحلة في تكوين اللوائح القبرية على أن : أ- يستعملت هذه القبرية زمنية تدبر على الإقبال زمنية قادمة وأخرى مرفقة بمعلومات القسم القبري المصحح لئلا يتأخر قريبا . ٣- يكتفى مع اللوائح القبرية المرفقة بوثق وألحاحا القبرية والسكان والجمعية والقبرية يعمل على حسن استكمال رساميا وتضمنه لتكثيرها .

قانون القبرية والتضم رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨

قرار اللجنة	قرار مجلس النواب	لائحة كما وردت في القانون المؤقت
مرفقة كما وردت من مجلس النواب .	البند (٣) : طلب كلمة (زمنية) الواردة على حوزة (أنت في الماضي والمضمر) والاستضافة فيها بكلمة (ضمير) . البند (٣) : طلب حوزة (هذه لك) والاستضافة فيها حوزة (هذه بضمك) الواردة لدى (٣) : - طلب كلمة (استكمال) والاستضافة فيها حوزة (استكمال حيزها) . البند (١١) : - إضافة حوزة (القبري) بعد كلمة (رأس) الواردة فيها	٣- يكون هذا قانونا مستعدة من ذات أنت في الماضي والمضمر بزيادة حوزة (أنت في الماضي) على الضمير القبري والاستكمال لها . ٤- يكتفى مع لائحة القبرية القبرية بضمير يعمل على تطويلا . ٥- في لائحة الأسرة والاستكمال دورها في إتمام الاستضافة . ٦- يظل هذا لك وتضمنه وإشياء الأشخاص واحولهم كزوايا الأقران ومبرراتهم ٧- يستعمل بضمير القبرية الإبرية باستكمالها وتضمنه وتضمنها في سلك وتضمنها في الأوقات الضمانية الأخرى من قبل ومعلومات . ٨- يمتد إلى قسم وقت زمنية والأحوال به ، بالمرس على اللوائح في حل مشاكله وتضمنه لأنت وألحاحا . ٩- يظل تأجيل أنت وتضمنها بعد بضمير القبرية على رساميا وتضمنها . ١٠- تأجيل بضمير بضمير بضمير . ١١- يظل بضمير القبرية على كس القبرية على الاستكمال والاستكمال بضميرها في حله مع الأقران بضمير بضمير القبرية الاستضافة . ١٢- في القبرية والاستكمال القبرية بزيادة أسمة القسم القبري بضميرهم على الحق وتضمن ١٣- يظل أنت لائحة بضمير على الحق . ١٤- يستعمل القسم بضمير القبرية القبرية بضميرها في حل المشاكل .

مكتبة الأعيان

[illegible][illegible]

check 1 mile 1250

[illegible][illegible]

checked 1/10/50

१९५५ (४४) वर्ष

قرآن المجید	قرآن مجید القرآن	اللہ کا ذکر کرتے ہیں القرآن الکریم
اللہ (۱۳۹) القدرۃ (۵) : تم اللہ تعالیٰ سے اجراء فصلیات فائزہ علی بعض یومہ آیت (۳۲) : اللہ صبار (وہ صلیح فی صلیح) بہت کلمہ (کتاب) . وکلک علی آیت (۴۱) بن القدرۃ (۵) . القدرۃ (۵) : صلی علیہا والصلوات علی بعض انبیاء . بہ علی قدرہ ان مرض علی الجلی القدرۃ اللہ واحد ربہا - اللہ تعالیٰ قہرہ بن ۱-۶ کا قدرت وعلیہ بہت حدیث کہتے ہیں (۳۲) ۷- صلیح اللہ صلیح اللہ . وعلیہ قہرہ جلیہ قہرہ (۵) فی اللہ (۲۴) بعض انبیاء : بہ اللہ ان مرض علی الجلی فی کثر یسیر . القدرۃ (۵) بن حدہ اللہ واحد ربہا . اللہ (۲۴) : اللہ تعالیٰ کا قدرت .	اللہ (۱۳۹) القدرۃ (۵) : تم اللہ تعالیٰ سے اجراء فصلیات فائزہ علی بعض یومہ آیت (۳۲) : اللہ صبار (وہ صلیح فی صلیح) بہت کلمہ (کتاب) . وکلک علی آیت (۴۱) بن القدرۃ (۵) . القدرۃ (۵) : صلی علیہا والصلوات علی بعض انبیاء . بہ علی قدرہ ان مرض علی الجلی القدرۃ اللہ واحد ربہا - اللہ تعالیٰ قہرہ بن ۱-۶ کا قدرت وعلیہ بہت حدیث کہتے ہیں (۳۲) ۷- صلیح اللہ صلیح اللہ . وعلیہ قہرہ جلیہ قہرہ (۵) فی اللہ (۲۴) بعض انبیاء : بہ اللہ ان مرض علی الجلی فی کثر یسیر . القدرۃ (۵) بن حدہ اللہ واحد ربہا . اللہ (۲۴) : اللہ تعالیٰ کا قدرت .	اللہ (۲۴) : صلیح بعض انبیاء : ۱- اللہ صبار (وہ صلیح فی صلیح) بہت کلمہ (کتاب) . ۲- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۳- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۴- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۵- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۶- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۷- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۸- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۹- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۱۰- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۱۱- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۱۲- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۱۳- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۱۴- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۱۵- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۱۶- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۱۷- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۱۸- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۱۹- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۲۰- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۲۱- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۲۲- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۲۳- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۲۴- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۲۵- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۲۶- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۲۷- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۲۸- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۲۹- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۳۰- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۳۱- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۳۲- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۳۳- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۳۴- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۳۵- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۳۶- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۳۷- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۳۸- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۳۹- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۴۰- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۴۱- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۴۲- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۴۳- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۴۴- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۴۵- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۴۶- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۴۷- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۴۸- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۴۹- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۵۰- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۵۱- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۵۲- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۵۳- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۵۴- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۵۵- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۵۶- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۵۷- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۵۸- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۵۹- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۶۰- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۶۱- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۶۲- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۶۳- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۶۴- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۶۵- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۶۶- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۶۷- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۶۸- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۶۹- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۷۰- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۷۱- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۷۲- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۷۳- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۷۴- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۷۵- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۷۶- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۷۷- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۷۸- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۷۹- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۸۰- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۸۱- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۸۲- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۸۳- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۸۴- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۸۵- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۸۶- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۸۷- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۸۸- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۸۹- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۹۰- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۹۱- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۹۲- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۹۳- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۹۴- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۹۵- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۹۶- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۹۷- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۹۸- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۹۹- صلیح اللہ صلیح اللہ . ۱۰۰- صلیح اللہ صلیح اللہ .

[illegible]

1950

فكرت الضيقة والضميم رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨

[illegible]

• **تجزئة العمل**

١٩٨٨ (٧٧) سنة

[illegible]

• **உயிர்த்துறை**

150-10119

05/10/1950

دولة رئيس المجلس : الحقيقة جاء معالي وزير التربية والتعليم اليوم وفي مكتبي عدد من اصحاب الدولة والمعالي اعضاء المجلس ، وقال ان لديه افكاراً جديدة يريد ان يقررها على المجلس الكريم لاهميتها ومحاولة ادخالها في تعديلات على قرار اللجنة وعلى قرار مجلس النواب ، ولذلك اذا سمحتم تعطي معالي الوزير الوقت ليشرح مآلديه .

معالي وزير التربية والتعليم : شكراً دولة الرئيس من المعروف ان هذا القانون المؤقت قد جرى على تطبيقه حتى الان مضى على تطبيقه حوالي (٦ سنوات) ونتيجة للممارسة العملية وردت بعض الملاحظات من الميدان والصعوبات في تنفيذ بعض الفقرات الأمر الذي دعى مجلس التربية والتعليم ان ينظر الى المقترحات ايضاً في التعديل الذي ورد من مجلس النواب اقترح بعض الاضافات وبعض التعديلات في بعض بنود هذا القانون فاذا رأى دولتكم من المناسب قد اشير الى هذه النقاط او يتيحون الفرصة بأي اسلوب ترونه مناسباً لمرس ذلك على اللجنة القانونية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر الاستاذ ذوقان الهنداوي .

السيد المقرر : اجتمعت مع معالي وزير التربية والتعليم قبل الجلسة وتبين بأن لمعاليه ومجلس التربية والتعليم آراء محددة وملاحظات معينة بشأن بعض مواد القانون واعتقد بأنه من حسن سير عملية النظر في هذا القانون ان تهدي تلك الملاحظات في حينها كمنهلاً اول ملاحظته لمعالي الوزير تعريف المعلم عندما تأتي لتعريف المعلم معالي الوزير يذكر ملاحظته اذا رأيتم دولة الرئيس والاخوان الكرام هذا مناسباً

لأنه في ملاحظات محددة على مواد معينة سيأتي ذكرها واعتقد على انه عندما سيأتي ذكرها طبقاً سيتاح لمعالي الوزير بأن يهدي وجهة نظر واذا قرر المجلس الكريم رأي مجلس التربية والتعليم ومعالي الوزير عتلي يؤخذ به . فاذا امرتم ان يصار بالنظر في القانون وعندما نصل الى اي نقطة معالي الوزير يرى ان فيها وجهة نظر معينة يمكن ان تبدى عندئذ لينظر بها المجلس .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي احمد الطراونه .

السيد احمد الطراونه : سيدي طلالا ان معالي الوزير لديه بعض الملاحظات وبما ان اللجنة الجديدة والمجلس جديد ووزير التربية والتعليم جديد على هذا القانون المؤقت فأخشى ان تأخذ هذه الملاحظات وقت المجلس فاني اقترح ان تعيد اللجنة النظر في هذه التعديلات مع وجود الوزير واذا توصولوا الى ناحية فانهم يكونوا قد وفرنا وقت المجلس وتكون المباحثات أعم واشمل في اللجنة ولذلك اطرح اقتراحي على المجلس ان تعيد لجنة التربية والتعليم النظر في هذا القانون مع معالي وزير التربية والتعليم والمختصين في التربية والتعليم لكي توفر الوقت ولكي نصل الى نتيجة بالتجاوز المختصر وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : اعتقد سيدي الرئيس ان ما طرحه معالي المقرر وهو ان تقرأ القانون مادة مادة ثم تقدم الملاحظات وتعامل معها كما هو معتاد وشكراً .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ نذير رشيد



السيد نذير رشيد : اثني على اقتراح مقرر اللجنة القانونية باعادته الى اللجنة مرة اخرى والاستماع الى ملاحظات معالي وزير التربية والتعليم ومن ثم اعادته الى المجلس وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، الاستاذ حماد المعايطة .



السيد حماد المعايطة : شكراً دولة الرئيس ، اثني على اقتراح معالي ابو هشام باعادة القانون الى اللجنة للنظر فيه واستكمال الملاحظات التي ترد من معالي وزير التربية

والتعليم وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الاستاذ الدكتور عبد اللطيف عربيات .

الدكتور عبد اللطيف عربيات : شكراً دولة الرئيس ، حقيقة ان هذا القانون نوقش مع وزارة التربية والتعليم في مطلع هذا العام مع الوزير ومع جميع الاجهزة المختصة في هذا القانون وأبدت الوزارة ومجلس التربية والتعليم والمختصون كل الملاحظات اللازمة وسار القانون بطريقة وقناة الرسمية لمعالي وزير التربية والتعليم حق ابداء الرأي في اي نقطة في حينها كما ذكر معالي المقرر لو قدم كل يوم اقتراح يعاد الى اللجنة مرة اخرى هذا رأي جديد يناقش في حينه وحسب البند موضوع البحث واللجنة التربوية في مجلس الاعيان أقرت هذا الموضوع وقدمته الى المجلس . اي اقتراح جديد كما ذكر معالي المقرر يناقش في حينه وهذا اسلم واقتصر ويوفر الوقت وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس في الواقع لا نعلم كمجلس عن حجم التعديلات الواردة لدى مجلس التربية والتعليم والذي سيدكرها معالي وزير التربية والتعليم اثناء نقاش المواد .

يمكن ان يكون معالي المقرر على اطلاع كامل بها اذا كانت من الحجم الكبير التي تحتاج الى وقت طويل أؤيد معالي ابو هشام بأن يعاد الى اللجنة لئلا تصير جلسات او لئلا او اربعة لهذه التعديلات .

لجنة التربية والتعليم

أما إذا كانت على بعض المواد عشر مواد أو ست مواد باعتقادي يمكن أن يطرح أثناء النقاش لهذه المواد وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الاستاذ جودت السبول

السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس ، اعتقد بأننا في مواجهة حالة استثنائية فريدة ، فالأصل أن يأتي مشروع القانون من الحكومة بعد أن يوافق عليه مجلس الوزراء الموقر .

أن يأتي طلب تعديل بعض المواد والفرقات من معالي وزير التربية والتعليم مع كل الاحترام ، لا أدري إن كان ذلك مقبول أو غير مقبول ، الأصل أن يأتي المشروع متكاملًا من الحكومة مقدماً من الحكومة وموافقاً عليه من مجلس الوزراء هذا من جهة . من جهة أخرى أنا أعتقد أن بعض التعديلات التي سيقترحها معاليه وكما أوضحنا في مكتب دولتكم قد تكون على درجة من الأهمية بحيث تعدل من بعض الأساسيات في هذا القانون المؤقت وهو قانون نافذ ومطبق ومعمول به . أي إن أي تأخير بشأنه لا يضر ، أردت أن أدلي بما أدليت به لغايات التوضيح أمام المجلس الموقر وطالبا المساعدة إن كان أحد يملكها فيما إذا كنا حول هذه الحالة الفريدة الاستثنائية التي يأتي وزير منفرد فيها لطلب تعديلاً على مشروع قانون مقدم من الحكومة برمتها إذا كان ذلك يجوز أم لا ؟ وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الاستاذ بهجت الظهري .

دولة السيد بهجت الظهري : أريد ما

قاله دولة السيد مضر بدران وقد سمعت بعضاً مما قاله معالي وزير التربية والتعليم بأن التعديلات لا تتعدى بعض الألفاظ والتعريفات فاعاده القانون الى اللجنة واعادة دراسته مرة أخرى اعتقد بأنه شيء لا لزوم له امام التعديلات التي ارادها معالي وزير التربية والتعليم .

فكان معالي الوزير يسرد على معالي المقرر الاشياء كتعريف المعلم ومن هم يدخلون تحت غطاء المعلم من فنيين واداريين وامثال ذلك .

ولذلك لا تتعدى هذه الامور وقد ذكر الانظمة فقلت له أنا بان النظام يصدر بموجب القانون فأرجو الترتيب عندما يصدر القانون ليصدر النظام فممكن ان يوضع في النظام ما يغفل في القانون .

ولذلك لا أعتقد بأنه هنالك لزوم لاعادة القانون الى اللجنة ففيه إطالة ، ولذلك اذا كانت التعديلات لا تتعدى الالفاظ ولا تمس الجوهر في القانون فلا لزوم لاعادة القانون الى اللجنة واجتماع اللجنة واعادة المواد بدءاً واعادة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي مقرر اللجنة .

السيد المقرر : دولة الرئيس أولاً الموضوع الذي امامنا هو قانون مؤقت وليس مشروع قانون وهذا القانون المؤقت موضوع للتطبيق من سنة (١٩٨٨) .

ثانياً المادة الدستورية واضحة انه عندما يكون هنالك قوانين مؤقتة المجلس يعرض عليها

في أول اجتماع يعقده وللمجلس ان يقر هذه القوانين أو يعدلها .

معالي الوزير ومع احترامي الشديد لوجهة نظره وفي عنده وجهة نظر بالفعل في بعض التعديلات عندما ابدى وجهة نظره في إرجاء النظر في بحث هذا القانون المؤقت بنى طلبه على اساس ان مجلس التربية والتعليم لم ينظر به هذا القانون المؤقت منذ ٦ سنوات موضوع للتطبيق نظرت به مجلس التربية والتعليم آن ذاك ونظرت به الحكومة آنذاك وقد من فاذا كان القانون المؤقت عندما يصل الى مجلس الامة لا أرى في الدستور ولا في النظام الداخلي لمجلس الاعيان ما يساعد أو ما يوحي على أنه يجب ان يعود الى الحكومة مرة ثانية .

معالي الوزير المختص يدعي للجنة المختصة ويدي رأيه في تلك اللجنة وبالفعل دعي معالي الوزير وأبدى رأيه فيها والأنا سيدي رأيه في المجلس مرة أخرى .

فيما يتعلق بتساؤل دولة الاستاذ مضر بدران طبعاً معالي الوزير اعلم مني للملاحظات التي سمعتها اليوم من معالي الوزير قد تكون مهمة لكنها تبقى محدودة جداً وقليلة جداً ، قد يكون محتواها مهم لكنها من حيث العدد هي قليلة كما سمعت وعلمت من معالي الوزير هذا اليوم وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذا معالي ابو هشام ، بدنا نأتي الى اقتراحك .

السيد احمد الطراولة : سيدي الان مع الاقتراح ، الاعوان اصحاب الدولة والمعالي أثاروا نقطة مهمة جداً هل ما يريده معالي الوزير وزير التربية والتعليم في ملاحظاته هل

لها تأثير على القانون كقانون أم هي اعتراضات شكلية أم هي يمكن تجاوزها ، فأرجو أن أوجه عن طريق الرئاسة الى معالي الوزير ان يبين رأيه في هذا الموضوع هل يؤثر على القانون لكي نعيده الى اللجنة أم هي أمور شكلية يمكن تجاوزها أثناء البحث في هذا الموضوع ارجو ان يجيب الوزير على هذا .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة الاستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : سيدي الرئيس ، لقد شاركت في اجتماع لجنة التربية والتعليم ، واستمعت للملاحظات معالي الوزير وكذلك اليوم كنت في مكتب دولتكم ، عندما جرت مناقشة بعض هذه التعديلات أو الملاحظات ، وأنتي اتفق مع معالي المقرر ، بأن هذه الملاحظات بغض النظر عن أهميتها وأنا شخصياً أعتقد بأنها مهمة إلا انها تبقى محدودة واري ان تعامل المجلس حسب النهج المتبع وهو قراءة المشروع مادة مادة ثم يجري التعامل مع الملاحظات كما ترد فيما يتعلق بكل مادة يتعامل المجلس معها هو الاجدى ويختصر الوقت ولا لزوم لاعادته مره اخرى للجنة التربية والتعليم .

دولة رئيس المجلس : شكراً اصبح الامر واضحاً ، هناك توصية من اللجنة للمجلس الكريم بأنها أقرت هذا المشروع وتوصي بقبوله لديها صار اقتراح من ابو هشام ، انه في تعديلات من معالي وزير التربية والتعليم يريد ان يقررها فمكان بحثها إما في المجلس كلما وردت مادة نلغسح له المجال للحدث والمجلس صاحب القرار .

لجنة اعيان المجلس

هناك اقترح باعادة الموضوع كله الى اللجنة القانونية فهذا هو الامر ، واقترح الاخ ابو هشام باعتبار هو الأبعد بدنا نرى رأي المجلس فيه من يوافق على اقتراح معالي ابو هشام باعادة مشروع القانون المؤقت ؟ شرف .

السيد احمد الطراوله : ياسيدي انا سألت هل معالي الوزير باعتبار الحكومة اثناء التشريع مسؤوله معنا في الموضوع هل النقاط التي لديه تحتاج ان نعيدنا الى اللجنة لبحث في جو أهدأ من جو المجلس ام لا ؟ فلم يسأل الوزير ولم يجيب الوزير ، وما زلت عند اقتراحي ان يعاد الى اللجنة وتجتمع مع المختصين بوزارة التربية والتعليم لبحث هذا الموضوع لتوفير وقت المجلس فقط شكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة بهجت التلهوني .

دولة السيد بهجت التلهوني : القانون مؤقت ، قانون مؤقت معمول به ، واعتقد واللجنة اعطت قرارها بقبوله كما جاء في القانون وأمر التعديل والرفض والقبول عائد للمجلس الكريم ولذلك اعتقد بأنه اذا قرأ ماده ماده يقول معالي الوزير عن اقتراحه فاذا قبله المجلس الكريم اخذنا به أو رفضناه لأنه لا يجوز اعداته للجنة بعد ان اعطت قرارها بقبوله والقانون مطبق ومعمول به وللمجلس الكريم حق الرفض أو القبول أو التعديل كما جاء .

ولذلك لا لزوم لما اقترح معاليه باعادته الى اللجنة ولذلك اري هذا تلاوة كل مادة فاذا كان عليها اعتراض من قبل معالي الوزير المجلس نيت فيها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي دولة

ابو عدنان ، معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراوله : لدي شهادة اؤديها لهذا المجلس ، انني حضرت للجنة ولجنة التربية والتعليم وكان وزير التربية والتعليم موجوداً فأضطر لسبب قاهر ان يغادر اللجنة وكان الاتفاق ان يأتي بمطالعة مجلس التعليم العالي بوزارة التربية والتعليم ويعود اليها ، انا لست عضو من اللجنة ولكنني من الحضور في اللجنة وطلب إلي ان احضر فاحيل القانون الى المجلس قبل ان يعود الوزير بما طلب وما هي ملاحظات مجلس التعليم العالي واستغرب انني اتكلم عن الوزير واتكلم عن العين فارجو ان يقول الوزير انه طلب المهلة وانه لم يتح له فرصه إبداء رأيه للجنة ام لا .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : دولة الرئيس في عندنا نظام داخلي بتتقيد فيه اما ان يترك الامر بهذا الشكل وهذا النقاش فالصحيح اعترض عليه .

وجه سؤال لمعالي الوزير ولم يجب انتهى ، لا يجوز ان يكرر ان الوزير لازم يجاوب ، حر الوزير لا يريد ان يجاوب خلصنا واضحه ، فلذلك نرد مرة ثانية نطلب من الوزير ان يجاوب ، طيب سمع الوزير وما يدهوش يجاوب ، ماحدى ثنى ، ففي نظام داخلي في عدم التثنية يهمل اي اقتراح ، وهذا الرئاسة الذي فعلته اهملت هذا الاقتراح وطرححت للتصويت موضوع اعادة لانه ثنى عليه ، اعادته الى اللجنة وقطع التصويت ، رفعوا ايديهم الأخوان ما بصير هذا الكلام تعرف النظام

الداخلي لذلك اذا سمحت يعرض الاقتراح على التصويت الأبعد كما ذكرت ويصوت عليه واذا لم ينتج يستمر النقاش .

دولة رئيس المجلس : اذا الآن امام المجلس الكريم اقتراح من معالي العين احمد الطراونه بأن يعاد هذا القانون ، مشروع هذا القانون المؤقت الى لجنة التربية والتعليم مرة ثانية ، من يوافق على هذه الاقتراح ؟

السيد الامين العام : (١٣) من (٣٣)

دولة رئيس المجلس : (١٣) من (٣٣) لم يغز الاقتراح .

والآن تأتي الى القانون ، لنقرأ هذا القانون القانون المؤقت في الهامش الاول ، رأي مجلس النواب في الهامش الثاني ، رأي اللجنة في التربية والتعليم والتعليم العالي في الهامش الثالث .

اولاً اذا سمح المجلس الكريم يعنى المقرر من تلاوة القانون ، تلاوة أولى وندخل رأساً في تلاوة القانون مادة مادة للنظر فيها واقرارها

هل يوافق المجلس الكريم على اعفاء المقرر من الاعادة .

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، تفضل سيدي المقرر .

السيد المقرر : قانون التربية والتعليم رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ ، المادة كما زودت في القانون المؤقت :-

المادة ١- يسمى هذا القانون (قانون التربية والتعليم لسنة ١٩٨٨ ويعمل به من

تاريخ نشره في الجريدة الرسمية) .

لا تعديل عليها من مجلس النواب .

دولة رئيس المجلس : هذه المادة الاولى في القانون المؤقت ، معالي ابو هشام

السيد احمد الطراوله : موافقون عليها

دولة رئيس المجلس : موافقون عليها

شكراً لكم وهكذا اوصت اللجنة .

السيد المقرر : الفصل الاول ، المادة (٢) .

المادة ٢: أ- يكون للكلمات والعبارات التالية حيثما وردت في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه ، إلا اذا دلت القرينة على غير ذلك .

الوزارة : وزارة التربية والتعليم .

الوزير : وزير التربية والتعليم .

المجلس : مجلس التربية والتعليم المؤلف بمقتضى هذا القانون .

روضة الأطفال : كل مؤسسة تعليمية تقدم تربية للطفل قبل مرحلة التعليم الأساسي بستين على الأقل .

المدرسة : كل مؤسسة تعليمية تشتمل على مرحلة أو أكثر من مراحل التعليم بأنواعه المختلفة ويتعلم فيها أكثر من عشرة طلاب تعليمياً نظامياً ويقوم بالتعليم فيها معلم أو أكثر .

المركز : كل مؤسسة تعليمية تدرب على أي نوع من أنواع المعرفة أو المهارات دون تقيد بسن للطلاب أو مدة معينة ويكون التدريب فيها على شكل دورات .

تحت إشراف المجلس

المعلم : كل من يتولى التعليم في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة .

المؤسسة التعليمية: كل روضة أطفال أو مدرسة أو مركز .

المؤسسة التعليمية الحكومية : كل مؤسسة تعليمية تديرها الوزارة أو أي وزارة أو سلطة حكومية أخرى .

المؤسسة التعليمية الخاصة : كل مؤسسة تعليمية غير حكومية مرخصة تطبيق المناهج والكتب المدرسية المستعملة في المؤسسات التعليمية الحكومية .

المؤسسة التعليمية الأجنبية : كل مؤسسة تعليمية مرخصة تقوم على تعليم طلبة غير أردنيين وفق مناهج وكتب غير أردنية .

شهادة الدراسة الثانوية العامة : الشهادة التي تمنحها الوزارة بعد نهاية المرحلة الثانوية في مناهج التعليم الثانوي الشامل .

المناهج : مجموعة المقررات الدراسية المستعملة في المؤسسات التعليمية في المملكة .

الكتب المدرسية المقررة : كل كتاب يقرر استعماله للتدريس في المؤسسات التعليمية في المملكة ويشمل أيضاً أصول الكتاب وتجارب طبعه وفقاً لأحكام هذا القانون .

ب- لغايات هذا القانون يشتمل لفظ المذكور المؤت ، كما يطلق الفرد على المثنى والجمع .

قرار مجلس النواب

الفصل الأول (١) شطب عبارة (تفسير المصطلحات) العنوان والاستعاضة عنها بكلمة (التعريفات) .

المادة (٢) الفقرة أ

قرر المجلس الموافقة عليها كما وردت مع اجراء التعديلات التالية عليها :

شطب كلمة (الاقل) الواردة في آخر تعريف روضة الاطفال والاستعاضة عنها بكلمة (الاكثر) .

اضافة عبارة . جزء من مرحلة او) بعد عبارة (كل مؤسسة تعليمية تشتمل على) الواردة في تعريف للمدرسة .

شطب عبارة (بسن للطلاب او مدة معينة) الواردة في تعريف المركز والاستعاضة عنها بعبارة (بمدة التدريب او بسن الطالب) .

شطب تعريف المعلم والاستعاضة عنه بالتعريف التالي :

المعلم : كل من يتولى التعليم او اي خدمة تربوية متخصصة او ادارية او فنية مساعدة في اي مؤسسة تعليمية حكومية او اي ادارة من ادارات الوزارة او للمؤسسات التعليمية الخاصة)

شطب عبارة (والكتب المدرسية المستعملة) الواردة في تعريف للمؤسسة التعليمية الخاصة والاستعاضة عنها بعبارة (والكتاب المدرسي المقرر) .

شطب كلمة (المستعملة) الواردة فهي تعريف المناهج والاستعاضة عنها بكلمة (المقررة)

الفقرة (ب) :

- شطب كلمة (الفرد) الواردة فيها والاستعاضة عنها بكلمة (المفرد) .

دولة رئيس المجلس : نحن الآن في المادة الثانية وهذه التعريفات ، والآن تأتي لمعالي الوزير لاهداء رأيه في هذه القضية وماله عليها من ملاحظات .

معالي وزير التربية والتعليم : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة ملاحظاتي على هذه المادة فقط تنحصر في تعريف المعلم ، والسبب كانت الحكومة قد تقدمت بتعريف للمعلم وفي اقتراح المجلس النواب وسع هذا التعريف ليشمل كل العاملين تقريباً في حقل التربية ولذلك يعني مشكلة فنية وأحياناً قد تكون سياسية .

المشكلة الاولى وقد أدركتم معناها في هذا الصباح عند تعريف المعلم في نقابة المعلمين والمعروف ان النقابة في جل اهتمامها هي تنمية المهنة بتخصصية محددة . فعندما اعطي تعريف للمعلم ليشمل يعني كل من يعمل في التربية من المهن المتوسطة والمهن المساندة والمهن الادارية ايضاً المساندة هذا الامر لا يعطيني المجال المحدد الكافي للاهتمام بتخصصية المعلم وللإهتمام ورفع سويته المهنية .

الجانب الثاني ان هذه الفقرة عندما عدلت لم يؤخذ بعين الاعتبار المادة (٢٠) لم تعدل والمادة (٢٠) التي تنص على اجازة التعليم للمعلم فوضعنا امام اشكال من حيث الامكانيات الفنية والمالية ايضاً لأنه يترتب على هذا البند ان ارفع سوية المعلمين الى الدرجة الجامعية الاولى وهذا لا يأتي وليس معقول بأن ارفع كل من حصل على تعريف كلمة معلم الى مستوى جامعي لأن طبيعة المهنة والعمل التي يقوم به الاداري او المساند لا يقتضي أحياناً أكثر من التوجيهي ولا يقتضي أحياناً

أكثر من كلية مجتمع فكيف بي ارفع سوية هؤلاء الاعداد الكبيرة البشرية التي تصل الى ستون الف وكلفتها المالية اضافة الى عدم وجود برامج ايضاً مهنية لرفع سوية في الجامعات الأردنية ، لذا اقتضى الحال حقيقة اذا اردنا ان نلتزم وتجانس مع متطلبات المادة (٢٠) التي سأحدث عنها في حينه بأن يقتصر تعريف المعلم على كل من يتولى التعليم او يشرف عليه في اي مؤسسة تعليمية حكومية او خاصة وتكتفي بهذا ليشمل المعلم الفعلي الذي يقوم بالتدريس ليشمل مدير المدرسة ويشمل المشرف التربوي والمتخصص في المنهج الفني وليستثني من هم دون ذلك في السوية بالقيام بالعمل التعليمي .

شكراً دولة الرئيس

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الوزير ، الاستاذ جودت السيول .

السيد جودت السيول : شكراً دولة الرئيس ، انا الواقع ليس تعليقاً على هذه المادة وإنما اردت القول بأنه توفيراً للوقت لما لا نعمل نص المادة (٤٨) من النظام الداخلي التي تقول وانا ادرك اننا بصدد قانون مؤقت ولنا بصدد مشروع قانون لكن النص ينطبق على الحالتين ، يتلى مشروع القانون والقرار الذي اتخذته اللجنة في شأنه الا اذا قرر المجلس صرف النظر عن تلاوة ما ذكر مكتفياً بسبق توزيعه على الاعضاء ثم تجري المداولة ببحث موضوعه اجمالاً الى آخر النص فترجح معالي المقرر من تلاوة النص كاملاً ومن لديه تعليق او مقترح من اصحاب الدولة والمعالي والسعادة بتفضل به وتوفر الوقت ونرجح معالي المقرر اذا رأى

تكملة المادة (٢٠)

الجلس الكرم ذلك مناسباً مادام النص يسعف لهذه الغاية ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراولة : قرأ معالي للمقرر المادة (١) واقرناها جاء للمادة (٢) وقرأ تعريف الوزراء ما قررنا احنا مبدأ الذي قبل ما نصل للمعلم ، كان يجب ان يطرح على المجلس المادة (٢) الفقرة (أ) ما مصيرها وبعدها الى ان نصل للمعلم ، اما ان ، نترك مواد ثم تأتي اليها فيما بعد !

دولة رئيس المجلس : معالي الأخ المادة (٢)

السيد احمد الطراولة : المادة (٢) بادية في قرار المجلس شطب كلمة (على الأقل) كان لازم نقرر فيها شيء المؤسسة التعليمية لازم نقرر فيها شيء ، وعندما نصل للمعلم نبحت المعلم ، اما ان نتركها هذه دون بحث ودون اعطاء الرأي حول قرار مجلس النواب ونأتي الى المعلم نكون تخطينا النظام حقيقة أربكنا العمل .

دولة رئيس المجلس : معالي الأخ اذا امرت ، هذه مادة تعريفات ، اللجنة اوصت المجلس الكريم بقبولها كما جاءت من مجلس النواب .

السيد احمد الطراولة : طيب هل نحن صوتنا عليها ؟

دولة رئيس المجلس : لحظه بصوت ما هو لدينا اعتراض الآن من معالي الوزير اذا حسنتا هذه النقطة نقول المادة كلها الى

التصويت .

السيد احمد الطراولة : ياسيدي انا وجهة نظري ان تأخذ للمادة المختلف عليها نقطة نقطة لانه في خلاف مش قصة المادة وافقنا عليها المادة عدة بتود فيجب ان تأخذ البتود متسلسلة ولذلك لازم نصوت على اول رأي لمجلس النواب ثاني رأي ، ثالث رأي وعندما نصل للمعلم نبحت .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : ياسيدي نحن لا زلنا في الفقرة (أ) ما منصوتش على الفقرة (أ) سطر سطر .

الآن الاعتراض الموجود على تعريف المعلم عندما ذكر دولتكم عندما تنتهي من المعلم تطرح (أ) فتكون بذلك نحن لم نتجاوز للمادة اما في الفقرة تبع المادة نحن في الفقرة تبع المادة ما خالفنا نظام داخلي ، ما خالفنا .

دولة رئيس المجلس : صحيح ، شكراً ، معالي المقرر هل لديك رأي .

السيد المقرر : لا ، أميل الى تأييد دولة الاستاذ مضر بدران لان النظام الداخلي الذي استشهد به معالي الاستاذ احمد الطراولة واضح يقول تقرأ مواد القانون مادة مادة وليس كل فقرة في مادة نحن الآن مادة في المادة (٢) وكل واحدة يدي رأي في المادة ثم بعد ذلك نصوت عليها .

يعني افرض الآن دولة الرئيس معالي الوزير رفع اصبهه وطلب الأذن في الكلام في المعلم ، بعد شوي يجوز واحد يتكلم في المدرسة التي هي وردت قبل المعلم .

دولة رئيس المجلس : سنطرح المادة كلها الى الموافقة ، يعني ما في اشكالية ، الاستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : اولاً انا أوافق على اقتراح معالي وزير التربية وكعضو في المجلس الكريم ارجو ان اقدمه كأقتراح يؤخذ به بدلاً عن التعديل الذي ورد من مجلس النواب .

ثانياً الحقيقة معالي الاستاذ جودت السبول اقترح اقتراحاً وأنا ايضاً اتني عليه والذي يعني المقرر من قراءة المواد مادة مادة واتما يسأل المجلس اذا يوجد ملاحظه على تلك المادة دون قراءتها فاذا وجدت ملاحظة لدى بعض الزملاء نقره المادة وهذا اعتمد الحقيقة في الكثير وأنا اتني على هذا الاقتراح .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذن نحن الآن ما زلنا في المادة الثانية ، وفي مقترح من معالي الوزير بالنسبة لتعريف المعلم ، معالي الاستاذ المقرر .

السيد المقرر : التعريفات عادة لا ترد في أي قانون كتعريفات مطلقة اما هي لغايات استعمال ذلك القانون هي خاصة بذلك القانون في الحقيقة كلا التعريفين ، التعريف الذي ورد من الحكومة اصلاً عن المعلم والذي يتبناه معالي الوزير .

(هو كل من يتولى التعليم في أي مؤسسة تعليمية حكومية او خاصة) يعني باغراض هذا القانون ايضاً الاضافة ولو انها ظهرت في وقتها من باب التزود لكنها كما شرحت انذاك في مجلس النواب هي من باب التوضيح فقط ، ايضاً بقي باغراض هذا القانون

يعني ان كلا الصيغتين تفيان باغراض هذا القانون ، انه اذا تركنا التعريف الاول ماشي اذا اضفنا له التعريف الاول بالمعيار التي اضيفت لأنه في مادة (١٦-١٧-١٨-١٩) عندما تتكلم عن مدير المدرسة تقول يجب ان يكون قد مارس مهنة التعليم ، تتكلم عن المشرف التربوي تقول يجب ان يكون قد مارس مهنة التعليم ، لذلك وضعت للتوضيح على أنه عندما تأتي الى مدير المدرسة والى المشرف وغيره الموجود في تلك المواد هنا اصلاً موجود لكن اذا حذفناها ليس هنالك ضرر لانها موضحة في تلك المواد يعني مدير المدرسة يعين مديراً للمدرسة من له خبرة كلها وكلها في مهنة التعليم ، هنا جاء انه يجب ان يكون قد زاول مهنة التعليم فليس فيه ضرر ولا تناقض .

الحقيقة يعني اقتراح دولة الرئيس اما قصة نقابة المعلمين نقابة المعلمين بحث كل قانون في حينه اذا اراد المجلس الكريم عندئذ اذا رغب ان يضيف هذه المهنة الى مهنة المعلم ، مدير المدرسة ، المشرف التربوي ومش عارف ايش ، الرأي للمجلس حينذاك يعني اود ان اقول ليس هناك علاقة في الحقيقة ان تتخوف الآن اذا اوردنا نصاً بأنه سينطبق على قانون آخر سيرد في هذا المجلس لأن لكل قانون ظروفه الخاصة .

فالحقيقة دولة الرئيس انا اؤيد اقتراح معالي الوزير على أنه النص الاول كافي لاغراض هذا القانون وان النص الثاني الذي جاء ما فيه اضافة جديدة بالنسبة لتنفيذ احكام القانون ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ احمد الطراولة .

تلك المادة هي التي

السيد أحمد الطراولة : أنا أوافق معالي المقرر على أن النص الذي جاء من الحكومة هو الأصلي ، ولكن تعديل النواب لا يضير القانون لأن تعديل النواب هنا جاء بشكل عام المعمم ولكن المواد (١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠) حددت من هو المعلم وهذا تخصيص فإذا ورد التخصص بعد التعميم غلب التخصص على التعميم ، فسواء رجعنا إلى مشروع الحكومة أو أبقينا قرار مجلس النواب لا يضير القانون طالما المواد (١٦-١٧-١٨-١٩-٢٠) حفظت من هو المعلم أو الوجه أو هذا لأنها تخصيص يقيد التعميم ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ مضر بدران .

دولة السيد مضر بدران : شكراً دولة الرئيس ، في الواقع أتمنى أنا في القانون أن يكون من ألقه إلى بائه واضحاً غير قابل للتفسير والغموض .

مع الاحترام لما أورده معالي ابو هشام بأنه في (١٦-١٧-١٨... الخ) ولكن هذا لا يضير أن تعطي للتعريفات ما هو الهدف من هذا التعريف ولا اجعل مجالاً للاجتهاد في التفسير من هو المعلم واضح بأنه للمعلم كما ورد في القانون المؤقت بالنسبة إلى واضحه ، (المعلم من يتولى التعليم في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة) ومفهوم المدير أنه معلم ، إذ يدي أخذ في ما أورده مجلس النواب أنا أقول فيما إذا كنت وزير تربية بأن المعلم أيضاً الطابع الموجود في وزارة التربية هو معلم شغله فنية لماذا أتوه واتعرض لضغوطات إن اعتبر هذا الطابع أو الناسخ التي معه صنف حاشي مغللاً ويقن الطابعة وناسخ أصبح من

مراسل إلى ناسخ وهذا موجود في وزارة التربية وغير مؤهل وهي مسألة فنية ، لماذا اعتبره في التعريف معلماً ؟ لماذا لا اوضح الأمور في نصائها من بداية التعريفات بمن هو المعلم ؟ هل يضير القانون ! لماذا اهرب من هذه الناحية ، يجب أن يكون عندي الجرأة الكاملة أن اعرف من هو المعلم ولا اخضعه للاجتهادات والضغوطات الاجتماعية في مسائل العللوات الفنية التي هي الاصل في هذا الموضوع فلذلك اقترح أن يعرف المعلم تعريفاً كما ورد في القانون للمؤقت وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس ، بالإضافة إلى ما تفضل به دولة الاستاذ مضر بدران وأثنى عليه وعلى من قال بهذا الرأي ، أريد أن أشير إلى ما تفضل به معالي المقرر من أن التعريف يتأثر به القانون نفسه فقط الواقع أن وحدة التشريع تقول بغير ذلك .

أن وحدة التشريع تقول بغير ذلك ، فإذا ما عرفنا المعلم أو استعملنا أي تعريف من التعريفات التي يتم إيرادها في مشروع القانون أو القانون المؤقت ، أي قانون عندما تنظر المحكمة أي جهة تفسيرية أو أي جهة أخرى تتكئ على هذا التعريف لكي تستند إليه في قرارها وتفسيرها ولذلك استأذن معالي المقرر في أن اختلف معه في هذه النقطة لأن وحدة التشريع تقول بغير ما تفضل به وأرجو من دولة الرئيس أن يطرح اقتراحه الذي نثني عليه من سعادة الدكتور كمال الشاعر بأعمال نص المادة (٤٨) أو استئمال الحق المقرر بموجبها للمجلس

المقرر وكذلك مقترح دولة الرئيس مضر بدران الذي نثنت عليه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي السيدة ليلى شرف .

السيدة ليلى شرف : شكراً سيدي الرئيس و أنا كنت بدي اقترح نفس الاقتراح الذي تفضل فيه معالي الاستاذ جودت السبول ، أن تقبل اقتراح الدكتور كمال الشاعر بدعم اقتراح معالي الوزير .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات .



الدكتور عبد اللطيف عربيات : حقيقة

أود أن أؤكد على أن هناك فرق كبير بين التعريف الذي جاء في مشروع القانون المؤقت وبين ما أقره مجلس النواب .

فتعريف المعلم كما جاء (المعلم كل من يتولى التعليم في مؤسسة تعليمية أو خاصة) كلام عام عند مناقشة نظام العللوات الموحد يعطي معنى محدداً ويحرم العدد الكبير من جهاز التربية من العللوات .

جهاز الوزارة عندما تقدم بمشروع القانون مع اللجنة التربوية في مجلس النواب أراد أن يشمل ويوسع تعريف المعلم ليشمل الخدمات التربوية والإدارية والخدمات الفنية المساعدة الأجهزة العاملة في إدارة الوزارة لكي تشملها العللوات ولو أن هذا غير واضح ومقرر .

حقيقة الأمر بحاجة إلى وضوح في تعريف المعلم ، هذه مهنة وكل مهنة لها مؤهلات وتأهيل معين والتأهيل يجب أن يكون ضمن أسس ومواصفات محددة ، وأسمها مهنة التعليم لها ثقافة اسمها ثقافة المعلمين فهذه مفهوم بحاجة إلى توضيح و بلورة واضحة ليكن معلوماً لدى الأخوان أن الفرق واضح فاما أقرار المشروع كما قدم بالقانون المؤقت وأما الأخذ بتوسيع التعريف الذي شمل الخدمات التي ذكرت وهذا يحل إشكال إداري فقط من ناحية من يعمل في وزارة التربية والتعليم في مواجهة أنظمة العللوات الموحدة التي تشمل بها الفئات المختلفة في الدولة أصحاب العللوات الذين هم ضمن ثقافات ومؤهلات معينة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير التربية والتعليم .

معالي وزير التربية والتعليم : شكراً دولة الرئيس ، حقيقة يعني أرجو أن لا يتم التركيز فقط على الاهتمام بتعديل هذا التعريف لفكرة العللوات فقط .

كما تفضل معالي الدكتور عربيات أنه أيضاً هناك متطلبات مهنية للمعلم وهذا ما

هكذا صنف المعلم

يأخذ العلاوة .

وهذا لن يأخذ يعني أي حق لأي عامل في التربية عند الحديث عن أنظمة العلاوة .

أما هنا في تخصيصه محدد لتعريف المعلم .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر

السيد المقرر : دولة الرئيس التخوف الذي أشار إليه معالي الأستاذ عبد اللطيف عربيات هو كان الدافع أو السبب وراء إضافة العبارات التي أضيفت إلى تعريف المعلم ، أنه لكي تشمل التسهيلات للمعلم سواء الامتيازات المختلفة والتسهيلات التي تعطى للمعلم سواء كانت علاوات أو غير علاوات لكي تعطى إلى بعض أفراد المهن التعليمية الأخرى الذين لا يقولون عن المعلم خدمة للبلد الذين هم كما أشار معالي الأستاذ عبد اللطيف ومعالي الوزير ، مدير المدرسة والمشرف التربوي والفني المتخصص ، لكن الحقيقة لو حللت هذه الزيادة لن يكون هنالك خوف من أن تحرم هذه الفئات من تلك الامتيازات لأنه ورد في النصوص في المادة (١٧، ١٦، ١٥) عندما تحدثت عن مدير المدرسة وعن المشرف التربوي وعن الفني المتخصص قالت يشترط أن يكون مؤهلاً للتعليم ، لازم يكون معه اجازة التعليم .

فلا يمكن أن يكون مديراً للمدرسة أو مشرفاً تربوياً أو كذا في تخصص إلا إذا أعطي اجازة للتعليم .

إذا ما في خوف أن نستثنيهم لأنه في الأصل هؤلاء كانوا معلمين لأننا أعطيناهم

أشرت إليه بأن التعريف الواسع الفضفاض يصطدم مع متطلبات البند (٢٠) المادة (٢٠) التي تطلب من الوزارة بناءً على هذا القانون رفع مستوى كل معلم إلى درجة البكالوريوس فانا لا نستطيع أن أقوم بذلك . وهذا يخالف لذلك التعديل أنا ذكرت كل من يتلقى التعليم وأضيفت أو يشرف عليه لتشمل المدير والمشرف وكل من يأتي بعده بمرحلة متقدمة ويتسجم مع (١٧، ١٦، ١٨) مع الشروط التي وضعت للمشرف وحقيقة أنه المواد ١٦-٢٠ لم تشمل على تعريف بل وضعت شروطاً والشروط غير التعريف ، لو كنت أريد الحقيقة أن نطوّل الحديث في هذا المجال لا فرحت بأن توضع في التعريفات كل المسميات الموجودة في وزارة التربية والتعليم كتعريفات .

لا يجوز فقط أن نهتم بالمعلم . صحيح المعلم هو المركز والخور بالنسبة إلينا ونهتم بتنمية مهنته ، لكن أيضاً يجب أن يعطى تعريف من هو مدير المدرسة من هو الإداري الأول أو إداري مسؤول أو من هو الكاتب ومن هو المستخدم .

لكن هذه تأتي بالإنظمة وتعليمات تفصيلية ، وأحد الأخوان قال بأن هذا التعريف يشمل العاملين بالتربية وحيداً لو غيرنا كلمة المعلم بالعامل بالتربية لانسجم التعريف المقترح من مجلس النواب على ذلك ، ولشملت العلاوة .

بما أننا نحن أيضاً بصدد تعديل الأنظمة المعمول بها لهذه العلاوات فبهي من العملية السهلة جداً أن نقول جميع العاملين في التربية ونخلص من التعريف السابق بالنظام أنه للمعلم

هنالك خوف بالعكس هذا واجب وعلى وزارة التربية والتعليم يفرضها القانون بأن ترفع مستوى جميع المهن التعليمية وأنه ليس فقط من يعلم في داخل جدران الصف .

فلذلك أعود لدولة الرئيس والأخوان ، أنا برأيي على أنه بقي التعريف السابق يعني واضح ويشمل كل المهن التعليمية التي نريد نحن لها أن تشمل بامتيازات قد يحصل عليها المعلمين سواء من علاوات أو غيرها إذا بقي هذا النص أنا باعتقادي أنه من قبيل التزبد وما في خوف أنه تضيف شغلات جديدة بنخاف منها إلى المهن التعليمية .

فلذلك أنا قلت يمكن دولة الأستاذ مضر قال أنه بما أنه النص الأول أوضح وهو يحقق الغرضين بما أنه يعني لا يسمح لهذه المهن التعليمية أن تدخلها أو يفسر أو يساء تفسيرها بأن تدخلها بعض الفعاليات التعليمية الغير مناسبة يمكن لو أبقينا على النص الأول يكون هو الشيء المناسب وخاصة نحن في لجنة التربية والتعليم قلنا أنه بدنا نبقى على النص لأنه ما في خوف ما في تخوف لأنه لا نريد أن نعيده إلى مجلس النواب .

لكن كما يبدو أنه جاي ملاحظات من الحكومة في بعض المواد الأخرى التي يمكن لازم يصير عليه تعديل على بعض المواد .

لذلك هنا أصبح التخوف أنه لا نريد أن نعدل أحسن ما يرجع إلى مجلس النواب ، يمكن هذا أصبح غير وارد وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً الحقيقة بعد هذا النقاش والحوار الطويل تعود الآن إلى

اجازة التعليم ثم رفعوا وأصبحوا مدرّاء مدارس أو مشرفين تربويين فلا يمنهم ذلك من الامتيازات التي يحصل عليها المعلم لأنه معهم اجازة التعليم هذا كان فلذلك وقتها عندما بحثت في اللجنة التربوية قيل علي أنه بعض الأخوان شعروا على أن إضافة هذا النص من قبيل التزبد لأنه بالفعل واضحة لن تحرم المهني التعليمي سواء كان مشرفاً تربوياً أو مدير مدرسة من الامتيازات التي يأخذها المعلم .

لكن الخوف الذي جاء فيما بعد أن هذه خدمة تربوية ومش عارف أيش قد تشمل جماعة لا يمكن أن يعطوا اجازة التعليم ، آذن في المدرسة هذا يقدم خدمة تربوية ، سكرتير ، هذا كان خوف الذين أبدوه بعض الأخوان أنذاك ، لذلك هذا منطلق التخوف أنه لو بقي التعريف على النصف الأول لتجنبنا التخوف من أن تشمل هذه المهن التعليمية مهن هم غير معلمين .

أنا بندي ائتلاف معالي وزير التربية المادة (٢٠) ، المادة (٢٠) قصد بها أن تكون ذلك ، قصد بها أن يعطى مدير المدرسة والمشرف التربوي والفني المتخصص اجازة تعليم وأن يرفع مستواه إلى مستوى البكالوريوس أو مستوى أي شهادة جامعية ، هذا هو روح التشريع كله ليس فقط المعلم ويعرف معالي الوزير هذا التطوير التربوي مش عارف خلال كم سنة ستة أو سبع سنوات يجب أن يشمل رفع أداء كل المهن التعليمية ابتداءً بالمعلم ومروراً بمدير المدرسة والمشرف التربوي وأخصاب والسكرتير إذا كان معه شهادة تربوية وتطلب عمله شهادة في الإدارة العامة أو في إدارة الأعمال فهذا هو الهدف ، فليس

هكذا عند العمل

المقترح نحن لدينا توصية من لجنة التربية والتعليم بقبول التعريف كما جاء من النواب ، انما بعد التوضيحات التي ذكرها معالي الوزير وبعض الاخوة الاعضاء ، أصبح لا بد ان نطرح الى التصويت المقترح الجديد ، الذي ذكره معالي الوزير بأن تعريف المعلم :- كل من يتولى التعليم أو يشرف عليه في أي مؤسسة تعليمية حكومية أو خاصة . معالي المقرر .

السيد المقرر : لا ، يعني هذا الاقتراح بصير بده غير ويشرف عليه لم تشمل اذا بدنا نقول أو يدبره ، كل من يتولى التعليم أو يدبر التعليم أو يشرف عليه ، يعني كلمة يتولى التعليم يمكن اشمل فيها شمولية اكثر من ان نضيف معنى واحد أو يشرف عليه ، فالاقترح إما ان يبقى النص المقترح اصلاً كما كان عليه ، او انه تأخذ بنص النواب الحقيقة .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير التربية والتعليم .

معالي وزير التربية والتعليم : حقيقة الاقتراح باضافة أو يشرف عليه هي لتشمل الشرائح التي تفضلت فيها معالي ابو محمد التي هي المدير والمشرف والمرشد التربوي التي وردت بالنصوص لانه هؤلاء فعلاً هم بمستوى اعلى مطلوب منهم ان يكونوا معلمين زائد ، ولذلك هذه جاءت تحقيقاً وجمعاً الحقيقة لهذه الشرائح ، وخطيتي أقول استثناء لمن هم دونهم ، وعندما تحدث معاليكم ، انا بالمعكس انا مع وضع الشروط على الاشراف التربوي .

لانه الان أصبح تخصص ويجب ان يرفع سويته اصلاً ما بصير إلا ان يكون معه الدرجة الجامعية الأولى لكن هذا الاستثناء كان

للشرائح التي دون من يمارس مهنة التعليم ، فاذا فهمنا كلمة يتولى شاملة لهذه الشريحة لا مانع ، انا أحب ان اضيف زيادة في الحيلة لمن هم اعلى من مستوى المعلم وشكراً .

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ مضر بدران

دولة السيد مضر بدران : في الواقع اؤيد معالي المقرر في إبقاء المعلم بالتعريف كما ورد في القانون المؤقت لانه يشمل المدير ويشمل المشرف والموجه التربوي ، هؤلاء يتولوا مهنة التعليم يتولوا التعليم اصلاً ، وأول قانون وضع للملاوات للمعلم كانوا يتقاضوا هذه الملاوات على هذا التعريف اصلاً ولا يزالون . ما في عليه أي غضاضة ولا أي مس .

الاشراف التربوي والتوجيه التربوي والمدير وبالمعكس المدير يشترط فيه شروط اضافية فوق التعليم بالادارة ، ولذلك هو شامل لجميع هؤلاء الذين عناهم وزير التربية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ عبد اللطيف عريبات .

الدكتور عبد اللطيف عريبات : في الحقيقة ، أحب يعني هذا الموضوع مهم جداً حقيقة وقطاع وزارة التربية قطاع واسع ، فيها المعلم وفيها المدير وفيها المشرف التربوي وفيها المرشد التربوي هذا صحيح ، وهذه مشمولة في المواد التالية :

لكن هل هذا يشمل المعلم المؤهل الذي أصبح عضواً فنياً في مديرية من مديريات الوزارة ؟

وحسب التسميات الوظيفية وحسب

تعليمية وان يكونوا ذا خبرة .

وبعد ذلك جاءت المادة (٢٠) من هو المؤهل للتعليم ، هو الذي يعطى اجازة للتعليم وسبق ان اعطي هؤلاء اجازة للتعليم ،

اذن عندما نقول المعلم هو من تولى التعليم او من كان مؤهلاً للتعليم حسب اجازة التعليم هذا التعريف يشمله وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السيول .

السيد جودت السيول : شكراً دولة الرئيس ، بفرض التسليم ان حيفاً سيلحق بفئة أو باشخاص معينين يستحقون علاوة مثيلة للملاوة والتي يتقاضاها المعلم .

معالجة مثل هذه الحالات لا يجوز ان ترد في القانون .

الملاوات تقرر وتصرف وتضاف وتنقص وتعدل بموجب انظمة فعلى وزارة التربية والتعليم مع كل الاحترام والتقدير ان تقترح على مجلس الوزراء الموقر تعديلاً لأنظمة الملاوات التي تعمل بموجبها وهو امر سهل فيفسر حصول هؤلاء على حقوقهم اسوة بالمعلمين لا ان يقيدنا ذلك لكي نضع تعريفاً قد يؤدي الى مالا نتوخاه في النتيجة والمال وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ عبد اللطيف .

الدكتور عبد اللطيف عريبات : حقيقة أود ان اشير الى كلمة المؤهل التي اشار اليها معالي المقرر ذكر ان هذه مشمولة في المادة (١٦) المؤهل هو المشمول ولا من يتولى

نظام التنظيم الاداري ليس معلماً ولا يتولى التعليم حالياً ، وليس مشرفاً وليس مديراً وليس مرشداً بل هو مؤهل واصبح عضواً فنياً في أحد الاقسام او المديريات او في الوزارة هناك مكتبة وهناك مختبر وهناك مشغل وهناك مختصون في كل مكان وهم مؤهلون وأحياناً يأتي الانسان بسبب او لآخر يمين بقرار اداري في هذا المكان ، هل يحرم من الملاوة او لا يحرم او هل هو يتولى التعليم او لا يتولى قضية اشكالات واسعة لا حدود لها في مخالفات نظام الخدمة المدنية ونظام الملاوات الموحد ، فأنا ارى ان التفسيرات التي قدمت والتبريرات التي قدمت للتعريف الجديد هي لتغطية جوانب في الخدمات التربوية والفنية المساعدة وادارة الوزارة لتشمل كل ما ذكرت لان هذه الاسماء اذا سميت الذي يسمى يستثنى ما بعده وقد سميت المواد تلت المادة (١٦، ١٧، ١٨) سميت باسمائها ولم يسمى الآخرون في اجهزة الوزارة الفنية سواء كانوا في المناهج او الادارة المركزية او في مديريات التربية فانا فقط للمعلم اوضح ان هنالك عدد هائل لا تشملها هذه التعريفات ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : اجابة على تساؤل معالي الاستاذ عبد اللطيف ، نعم مواد القانون يشمل الفقرات التي ذكرها ، المادة (١٦) تقول يشترط في رؤساء الاقسام والاعضاء الفنيين المختصين الذي هو قيم امين المكتبة وقيم المختبر الخ والاعضاء الفنيين المختصين في مركز الوزارة ومديريات التربية والتعليم في المحافظات والألوية ان يكونوا مؤهلين للتعليم في مرحلة

هذه المادة الأصل

التعليم . هناك اناس مؤهلون ولكنهم لا يتولون المهنة أو القيام بها حتى يستحقوا هذه العلاوة ، المؤهل صحيح وموجود لكن لا يتولاها ولهذا جاءت المادة هناك تقول (كل من يتولى التعليم أو أي خدمة تربوية كذا وكذا ... الخ) لأن الذي يتولى وهو مؤهل يأخذ العلاوة ، يتولاها وهو غير مؤهل لا يأخذ العلاوة ، لا يتولاها وهو مؤهل لا يأخذ العلاوة فالتفضية محسوبة وإخواننا في التربية عندما جاءوا بهذا قالوا هذه غير تلك ، أرجو أن يكون ذلك واضحاً .

دولة رئيس المجلس : معالي الوزير .

معالي وزير التربية والتعليم : شكراً دولة الرئيس أنا للملاحظة التي أبدتها معالي المقرر التي هي حقيقة تشمل البنود التي تفضل بها هي تشمل الفئتين المختصين ومرة أخرى اقترح أيضاً لو اضيفت كلمة واشرف لتشملت هذه القطاعات ولاتيح لنا فرصة أيضاً مره عند صياغة النظام ، والنظام الآن للعلاوات الموحدة الموجود ومعمول فيه هو لا يحزم أي فئه من الفئات وإذا بدو يطرأ عليه أي تعديل سيأخذ ذلك بعين الاعتبار لأن هذا نظام بين أيدينا يعني ولن نحرم أي من هذه الشرائح التي تقدم خدمة فعلاً فنية العملية التعليمية .

دولة رئيس المجلس : اذن يبقى الامر الآن لندير باشا .

السيد نذير رشيد : شكراً دولة الرئيس، فيما يتعلق بالاقترح بأن الخلاطات دقيقة وقليلة ومحصورة جداً .

دولة الرئيس نحن منذ ساعة وناقش في مادة واحدة يبدو الخلاطات كبيرة وأنا افضل لو اخذنا الاقتراح الذي تفضل به المقرر واحتلناه

للجنة تعطينا دراسة أسهل وأسرع وبالتالي نسرع باخراج القانون شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، قطعنا مسافة طويلة والحقيقة في اللجنة اخذ هذا التعريف مثل هذا الوقت وزيادة وأكد لك اذا أعيد إلى اللجنة سيأخذ أيضاً مثل هذا الوقت وزيادة .

السيد نذير رشيد : سيدي مازلنا في مادة واحدة منذ ساعة .

دولة رئيس المجلس : لأن هذه اهم نقطة في هذا القانون ولذلك الآن يبقى هناك من رأى ان التعريف الوارد في القانون المؤقت جامع مانع وخصوصاً مع المواد من (١٦) إلى (٢٠) والقانون وحده واحده .

ولدينا اقتراح كان ابداه معالي الوزير وثني عليه انه يمتن التعليم ويشرف عليه ووضع بعض الاخوان محاذير لذلك .

الآن نحن امام توصية اللجنة بالأخذ بما جاء من النواب وأبدت ملاحظات كثيرة وآراء متعددة ان التعريف الذي جاء والتعريف شيء مهم بالقانون المؤقت أيضاً امر يستحق العناية والتفكير العميق ولا ادري اذا كان معالي الوزير لديه من جديد في ضوء ما حصل بالنسبة لاقتراحك لاننا سنطرحه على المجلس .

معالي وزير التربية والتعليم : بالنسبة للملاحظة التي ابدتها سعادة العين انه فعلاً البند هذا هو البند الجذري وبقيه البنود اعتقد انها ستكون سهلة بالنسبة للوقت اما فيما يتعلق بالمقترح الذي انا قدمته انني اضيفت كلمة أو يشرف عليها فهي ليست مشكلة بالنسبة لي اذا

نكتفي بان يتولى ويطلع ما هو وارد بالحكومة أولاً للتصويت لا يوجد لدي أي مانع .

دولة رئيس المجلس : سعادة الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : سيدي الرئيس معالي الوزير وافق ان يعدل اقتراحه بحيث يتبنى النص كما ورد في القانون المؤقت وأرجو طرحه للتصويت كونه الأبعد عن قرار اللجنة ، أرجو ان طرحه للتصويت .

دولة رئيس المجلس : يعني انت تفتي على هذا الاقتراح ؟

الدكتور كمال الشاعر : انا انني نعم ، انني والحقيقة أيضاً فهمت من كلام معالي المقرر انه يجد ان هذا يؤدي الغرض كتوصية قرار اللجنة ولا يجد فرق بين التعريفين ، هذا طبعاً يقوي الموضوع وانني عليه وأرجو التصويت عليه .

دولة رئيس المجلس : اذن لدينا اقتراح ان يوافق المجلس الكرم على التعريف كما جاء في القانون المؤقت .

من يوافق على هذا الاقتراح ؟ رجاء رفع الايدي لتمكين من الاحصاء .

السيد الامين العام : (٢٥) من (٢٩)

دولة رئيس المجلس : لنج هذا الاقتراح وانشاء الله بالتوفيق ، الآن المادة كلها ، المادة (٢) بمجموع ما اوصت به اللجنة ، هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ،

الفقرة (أ) و (ب) ، الأستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : هنالك اقتراح قدمه معالي الأستاذ جودت السبول باعفاء المقرر من قراءة المواد والمرور عليها مادة مادة فاذا كانت هنالك ملاحظة على مادة تبحث تلك المادة وقد ثبتت على هذا الاقتراح فأرجو ان يطرح للتصويت .

دولة رئيس المجلس : نحن الآن ستكون محطتنا الثانية بعد هذا النقاش اذا كان لدى الاخوة الاعيان أي ملاحظة أو رأي على أي مادة لاحقة ونستمع لمعالي الوزير ماهي المادة الثانية التي لك عليها الملاحظات حتى نطرح المواد السابقة الى موافقة المجلس . أي مادة .

السيد المقرر : دولة الرئيس اذا تكرمت خيلنا نمشي يعني اذا وافق المجلس الكرم على عدم تلاوة المواد رأساً نقول مادة (٢) هل عليها ملاحظات مادة (٣) ... عندما اذا يتاح لمعالي الوزير اذا كان هناك ...

دولة رئيس المجلس : طيب ، هل يوافق المجلس الكرم على اعفاء معالي المقرر من تلاوة المواد وتقف فقط عند المواد التي عليها اعتراض من أي منكم او من الوزير ، دولة مضر باشا .

دولة السيد مضر بدران : دولة الرئيس اذا سمحوا نحن للمواد الموجودة امامنا في عليها قرار من مجلس النواب ...

دولة رئيس المجلس : نعم ولي توصية من اللجنة بقبولها كما جاءت من النواب .

دولة السيد مضر بدران : مازال عليها قرار من مجلس النواب المفروض ان يدرس الاصل ، ان يقرأ التعديل حتى نعرف ما هو

نكتفي اننا لا نطرح

الفرق بين الجهتين .

دولة رئيس المجلس : يعني ليس كل المادة .

دولة مضر بدران : لا ، ليس كل المادة تقرأ التعديلات وما هو مقابلها من الأصل في القانون المؤقت ، مثل نقول المادة كذا موافقين على قرار المجلس او كذا او كذا .

يقرأ الأصل في القانون المؤقت وتعديل النواب عليه وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هل توافقون على ذلك اذا امرتم ، الاستاذ كمال .

الدكتور كمال الشاعر : نوافق على ذلك اذا كان فيما يتعلق في المواد التي عليها ملاحظات اما ذكرت المادة الثالثة التي تلي المادة الثانية وذكر الرقم فقط وسنقدم دولتكم اعضاء المجلس اذا يوجد اي ملاحظة ولا توجد اي ملاحظة فلا داعي لقراءة المادة كما وردت في القانون المؤقت وتعديلاتها .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : انا تلوت مطلع المادة (٤٨) والذي يقول يتلى مشروع القانون والقرار الذي اتخذته اللجنة في شأنه الا اذا قرر المجلس صرف النظر عن ثلاثة ما ذكر مكتفياً بسبق توزيعه على الاعضاء وقد سبق التوزيع على الاعضاء هذا من جهة ، من جهة أخرى تفضلتم دولتكم بطرح مقترحي الذي تلى عليه كل من السيدة ليلى شرف والدكتور كمال الشاعر على التصويت فارجو ان يستكمل ذلك ومن لديه من اصحاب الدولة

والمعالي والسعادة اي مقترح او رأي او تعليق على اي مادة او فقرة فيمكن ان يشير اليها فيصار الى بحثها .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الأخ الحقيقة في آخر المادة (٤٨) من النظام الداخلي نقول (ويجوز الاكتفاء بتلاوة قرار اللجنة) وقد تلي (والاسباب الموجبة) وقد بحثت (اذا وافق المجلس على ذلك وقراءة المواد) وهنا البيت الشاهد (قراءة المواد التي يقترح احد الاعضاء اعضاء المجلس او بعضهم مناقشتها) .

ونحن هنا نعتبر ان المناقشة او الاقتراح اما من عضو من المجلس او من معالي الوزير المختص لان القانون يهم هذه الوزارة ، فاذا رأيتم ذلك نسير بحسب هذا .

هل توافقون على ذلك ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ، اذاً تأتي الآن ، معالي المقرر بقول المادة كذا ونمشي الرقم .

السيد المقرر : هكلا القرار دون ان نذكر للملاحظات الواردة في المجلس .

دولة رئيس المجلس : لا ، لانه اذا لا احد له عليها اعتراض ولا في من معالي الوزير توضيح او رأي يصبح لا مبرر ، واللجنة اعطت قرارها بالموافقة عليها كما جاءت من النواب ، الآن نبحثها عندما يأتي اعتراض من احد الاعضاء او من معالي الوزير . تفضل .

السيد المقرر : المادة (٣) الفصل الثاني من المادة (٣) .

دولة رئيس المجلس : هل لأحد اعتراض او ملاحظة .

لا يوجد وشكراً .

هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٣) فيها فقرات (أ) ، (ب) ، (ج) ، كل المادة الثالثة .

دولة رئيس المجلس : كل المادة (٣) بقرائنها المتعددة ، يبدو لا احد له عليها اعتراض .

هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٤) من (أ) الى (ص) الصفحتين .

دولة رئيس المجلس : المادة (٤) صحتان ، هل لأحد عليها اعتراض ؟ (لا أحد) هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم

السيد المقرر : المادة (٥) من (أ) الى (ي) صفحة واحدة .

دولة رئيس المجلس : مبادئ السياسة التربوية ، هل لأحد له عليها اعتراض ، او رأي ؟ (لا احد)

هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم .

السيد المقرر : المادة (٦) افعال الوزارة من (أ) الى (ك) صفحة ونصف .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير التربية والتعليم .

معالي وزير التربية والتعليم : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة في اكثر من بند يعني بحاجة الى تعديل واضافة في هذه المادة والمبررات الاساسية لهذا التعديل ان هنالك عدد من الانظمة الآن مطروحة في ديوان التشريع وموقوفة لانه ليس لها سند قانوني في هذا القانون كما يفسرون هم ولذلك ساقترح بشكل محدد في البند (د) بعد كلمة (والاجتماعية) ان نضيف (والاناجية) والمقصود بذلك هو ان المدارس الصناعية عندنا يقوم الطلبة ببعض انشطتهم بانتاج بعض المواد ونريد ان نضع لذلك نظام فقالوا ما في ما يدل على ذلك في القانون فاضفنا هذه الكلمة لتسهيل هذا الامر .

هل استكمل دولة الرئيس ام يؤخذ رأي اصحاب الدولة والمعالي والسعادة على ذلك .

دولة رئيس المجلس : سعادة الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : افضل واسهل الحقيقة ان يصوت عليها وتعالج لفرة فقرة .

دولة رئيس المجلس : نعم ، نحن المادة (٦) عرضناها لكن الآن في اعتراض على (د) من المادة (٦) من معالي الوزير .

الدكتور كمال الشاعر : نعم ، انا اؤيد اقتراح معالي الوزير ويصوت عليه ياسيدي .

هكذا صحت العمل

دولة رئيس المجلس : ومعالي المقرر ، ما رأيك .

السيد المقرر : أيّد .

دولة رئيس المجلس : أيّد ، اذن هل توافقون على المادة (٦) حتى الفقرة (د) بما في ذلك اقتراح معالي الوزير وتبنيه .

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ، معالي الوزير .

وزير التربية والتعليم : البند (هـ) يتحدث عن توفير الرعاية الصحية الوقائية ولم يرد ذكر في أعمال الوزارة عن الارشاد التربوي وهو قطاع هام وكبير جداً ولدينا كثير من الانظمة والتعليمات تنظم شؤون الارشاد التربوي حتى لا نضيف بند جديد رأيت ان اقترح بان نقول توفر الرعاية الارشادية والصحية ، اضافة كلمة (الارشادية) لتشمل هذا القطاع الهام الواسع

دولة رئيس المجلس : دولة الاستاذ بهجت الظهري .

دولة السيد بهجت الظهري : اعتقد بعد قرارنا هذا القانون لمجلس الوزراء الموقر ان يصدر انظمة بمقتضى هذا القانون يضع فيها هذه الامور التي ذكرها معالي الوزير ، ولذلك النظام يأتي بعد مرتبة القانون ولا ضرورة لأن نضع هذه الامور وهذه الالفاظ بالنسبة للقانون فالقانون يبقى عبارة عن هو المصدر للانظمة والانظمة توضع بها هذه الامور سواء ارشاد او الشيء حتى التي ذكرها في الفقرة (د) او (هـ) وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي

احمد بك الطراونه .

السيد احمد الطراونه : الانظمة بموجب القوانين هي التي لتفسير القانون اما اذا لم يرد ما يوجب وضع نظام فلا يمكن ان يوضع نظام لتفسير القانون ، ولذلك اذا كان هذا الموضوع موضوع ضروري وضعه في القانون لكي نوضح له نظام فيوضع له نظام وانا مع ابو عدنان اما اذا كان الموضوع كموضوع غير موجود في القانون لا يجوز ان يوضع له نظام لان النظام لا يجوز ان يتجاوز احكام القانون .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : الحقيقة فيما يتعلق بالنقطة الاولى اقراها المجلس وهي اضافة الامور الانتاجية ، يعني مثل ما تفضل معالي الوزير هنالك مدارس مهنية ، صناعية وتجارية تقوم بانتاج معين ، هذا الانتاج للتصرف به لتسويقه لغايات تحسين اوضاع المدرسة او لدعم الحرية وضع له مشروع نظام في وزارة التربية والتعليم ، ديوان التشريع كما تفضل معالي الوزير مش راضي بنظر فيه على اساس انه لا يوجد له سند قانوني مرجعية قانونية في القانون ، فلذلك قالوا لو اضافوا كلمة الانتاجية تبرر تعطي وزارة التربية والتعليم الحق في ان تضع اي نظام .

فيما يتعلق بالنقطة الثانية (هـ) توفير الرعاية الصحية الوقائية ، الحقيقة يعني خصص مادة خاصة لرعاية الصحية وهي غير رعاية ارشادية لكي تعطى اهمية خاصة ، فإذا كان معالي الوزير عنده الحق يجب التعرض للارشاد بشكل معين ، بشكل ما هو كان مفهوم لا

أعرف لماذا صار عليها اعتراض اذا كان صار اعتراض من مجلس التشريع ان الارشاد مضمن في (د) تشجيع اوجه نشاط الطلاب في المؤسسات التعليمية وتنظيم شؤون هذا النشاط في جميع ميادينها الرياضية والكشفية والفنية والثقافية والاجتماعية (الاجتماعية تشمل الامور الارشادية لكن اذا كان فيها غموض تضاف بهد (والاجتماعية) (الارشادية) لكن ما نضيفهاش للصحة لان الصحة يجب ان تعطى الحقيقة وزن خاص وفي مادة خاصة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الوزير .

معالي وزير التربية والتعليم : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة مجال الارشاد التربوي يشمل الارشاد النفسي يشمل ايضاً الارشاد الاكاديمي يشمل الارشاد الاجتماعي وهو قريب جداً من الرعاية الصحية ، الصحة النفسية ايضاً تشمل ذلك ، لذلك أنا الحقيقة كنت حاب ابرزها نقطة مثل ما تفضل معالي المقرر لكن حتى لا ننقل عليكم وندخل تعديلات كثيرة .

رأيت انها اقرب لرعاية الصحية من وضعها تحت اوجه نشاطات الطلبة ، لأن هذا النشاط ليس من نشاطات الطلبة وانما هو نشاط للمختصين في التربية وهي وجهة نظري يعني .

دولة رئيس المجلس : معالي الاخ الدكتور سعيد الل .

معالي نائب رئيس الوزراء وزير التعليم العالي : دولة الرئيس النقطة التي تفضل فيها معالي وزير التربية والتعليم وارده والحقيقة الآن

الارشاد حتى لا تجري تغيرات كثيرة لو من الأفضل ان تجري نضيف فقرة جديدة توفير الرعاية الارشادية والنفسية ، لكن ضمن المقترح الذي تفضل فيه معالي وزير التربية والتعليم .

هـ- توفير الرعاية الارشادية والصحية والنفسية تفي بالغرض وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً هل يوافق المجلس الكريم على مقترح معالي الوزير في الفقرة هـ ؟ شكراً لكم . تفضل معالي وزير التربية .

معالي وزير التربية والتعليم : شكراً دولة الرئيس البند (و) الاسهام في تشجيع النشاط الثقافي والعلمي مكتوب بعدها واصدار المطبوعات التربوية الحقيقة الاهم من ذلك هو اقتناء المصادر التربوية هي من أعمال الوزارة انشاء المكتبات مصادر التعليم الى آخره .

فأقترح اضافة بعد الاسهام في تشجيع النشاط الثقافي و العلمي (اقتناء المصادر التربوية) واصدار المطبوعات الى آخره . فقط باضافة كلمة باقتناء المصادر التربوية حتى تعطي من أعمال ومهام الوزارة الحرص على هذا الجانب في اثناء العملية العلمية التعليمية .

دولة رئيس المجلس : وشكراً معالي الوزير ، معالي ابو محمد .

السيد المقرر : اثنى على ذلك .

دولة رئيس المجلس : يني معالي المقرر على ذلك هل يوافق المجلس الكريم على هذا المقترح ؟ شكراً لكم

معالي وزير التربية والتعليم : في الفقرة (ك) ايضاً وجدنا إعانة لي اصدار نظام لروادي

لجنة أمنة المجلس

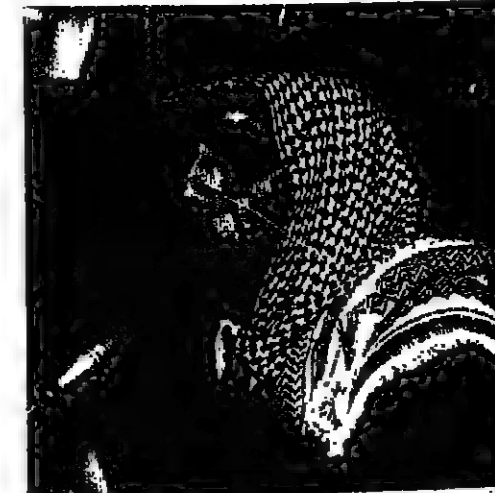
المقرر .

السيد المقرر : الحقيقة النقط الثلاث التي ذكرها معالي الوزير سواء فيما يتعلق باقتناء المصادر التربوية او بإنشاء نوادي للمعلمين او بتنمية المجتمع مثل تماماً ما تفضل معالي الوزير هو من عمل الوزارة وبدأت به الوزارة بناءً على الخطة التربوية ، لكن عندما وضعت تشريعاتها ، لكن عندما هي الآن تضع التشريعات لتطبيق تلك الأمور تجد صعوبة في ان ديوان التشريع يقول ليس لها سند قانوني . فالحقيقة اقتراح معالي الوزير يعطي مرجعيه وسند قانوني لفعاليات تقوم بها وزارة التربية والتعليم بموجب خطة التطوير التربوي . وشكراً سيدي .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذن معالي المقرر يؤيد اقتراح معالي الوزير ، هل يوافق المجلس الكريم على اضافة هذا البند .

الجميع : موافقون

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ، الآن نأتي الى المادة (٧) ، معالي ابو هشام .



السيد احمد الطراونه : لو وضع الآن مبدأ إعادة القانون الى مجلس النواب فلا مانع

للمعلمين وقالوا انه لا يوجد اي سند قانوني لذلك فالبند (ك) توفير الامكانيات والوسائل اللازمة - بعد السطر الرابع بنهاية - وإنشاء النوادي نضيف كلمة النوادي ، وإنشاء النوادي وصناديق للاسكان والضمان الاجتماعي .

رفع مستواهم العلمي والمسلكي وإنشاء نوادي وصناديق للاسكان والضمان الاجتماعي وأي فعالية تعود على العاملين بالنفع العام ، حاولنا نقاش مع ديوان التشريع انه رأي فعالية تضمن حتى النوادي قالوا لا في نوادي اخرى فاذا في نوادي للمعلمين ينص عليها هنا فاضفنا فقط كلمة النوادي هنا .

دولة رئيس المجلس : معالي احمد الطراونه ، ينتهي على ذلك ، هل يوافق المجلس الكريم على هذا الاقتراح ؟
الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم ، معالي الوزير .

معالي وزير التربية والتعليم : دولة الرئيس الاخير في هذه الفقرة هو اضافة ، واطراف ناجمة حقيقة من واجبات المدرسة ومن عمل المدرسة ومهام العملية التربوية هو تعزيز العلاقة بين المؤسسة التعليمية ومجتمعها المحلي بإنشاء مجالس محلية للمدارس ومجالس للآباء والمعلمين وتفعيل الأنشطة الخاصة بخدمة المجتمع والعمل التطوعي وغير ذلك من أعمال نصب في تنمية المجتمع وتطويره ، هذه لم ترد في أعمال ومهام الوزارة وهي شيء جوهري أساسي في العملية التعليمية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي

المادة (٧) اعتبرت مرحلة رياض الأطفال مرحلة من مراحل التعليم والمادة (٨) اعتبرتها قبل الدراسي أي انه ليست من التعليم إنما هي لتأهيل الطالب الصغير للمدرسة .

فأرجو ان نوافق أولاً في المادة (٧) الناحية الدستورية باللفظ الذي ورد في الدستور وهو وان نوافق بين المادة (٧) والمادة (٨) وهل رياض الأطفال من المراحل الدراسية ام لا ؟

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي ابو هشام ، والآن معالي الاستاذ جودت السيول في الموضوع نفسه .

السيد جودت السيول : في الموضوع نفسه ، ياسيدي انا لا اجد في القانون المؤقت او في التعديل المقترح الذي وافقت عليه اللجنة للورقة .

ما يشكل مخالفة لنص دستوري ، نص المادة يصنف المؤسسات التعليمية الموجودة في البلد ، والنص الدستوري يتحدث عن مرحلة التعليم الأكرامية .

انا لا اعتقد ان هناك تناقضاً بين النص الدستوري وبين ما هو مضمن في القانون المؤقت الذي نبحثه وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : الحقيقة انا اريد تفسير معالي ابو الوليد ، هذه المراحل ، التسميات المرحلة الأساسية والمرحلة الثانوية هي تسميات دولية يعني اليونيسكو جاءت بهذه التسميات في مرحلة تعليم تعتبر كأساس واليوم معظم

من ان تتوسع في هذا لاعطاء القانون حقه من الدراسة ، المادة (٧) تصنيف المؤسسات التعليمية من حيث مراحلها الى الانواع التالية :

مرحلة رياض الأطفال

مرحلة التعليم الاساسي

مرحلة التعليم الثانوي

اعتبر المراحل ثلاث مراحل ، أي ان المرحلة الاولى هي المرحلة الاساسية مع ان هذا يتناقض مع المادة (٨) التي سأتي عليها .

انما الذي استرعى انتباهي هو البند (٧) من التعريف مرحلة التعليم الاساسي ومدتها عشر سنوات ، الحقيقة ورد في الدستور التعليم الابتدائي ولكن لم يحدد الدستور مدته حيث تركه للقانون فهنا كلمة الاساسي التعليم الابتدائي الذي اصبح عشر سنوات وانا موافق على ان يكون عشر سنوات .

ولكن ان تنقيد بالنص الدستوري وهو الابتدائي لان الاساس هو الذي يوضع عليه البناء فالذي وضع عليه البناء بموجب المادة (٧) هو البند (١) (رياض الأطفال ومدتها ستان) واذا عدلناها شيء ثاني

اذن مرحلة التعليم التي بعدها هي المرحلة التي ورد عنها نص في الدستور وهو التعليم الابتدائي ولا مانع من ان يكون عشر سنوات فيجب ان تنقيد بالنص الدستوري لكن جاءت المادة (٨) قالت تهدف هذه المرحلة من التعليم قبل المدرسي (معناها لم تعتبرها من التعليم المدرسي فتناقضت المادة (٨) مع المادة (٧) .

انا اسأل هنا للاستيضاح والاستفادة ان

تأخذ عينه الأصل

دول العالم تمتد هذه الى عشر سنوات ثم في مرحلة التعليم الثانوي .

هذا ايضاً كما تفضل معالي ابو الوليد لا يتناقض مع الدستور لأن الدستور قال التعليم الابتدائي الزامي المرحلة الاساسية تضم تحتي على مرحلة التعليم الابتدائي ، عندما قال الدستور التعليم الابتدائي الزامي لم يمنع ان تكون المراحل الأخرى الزامية اذا رأت الدولة ان في امكانية .

فالآن الدولة ترى والا ليس من المعقول ان المشرع في الخمسينات اذا كان بدو يخلي المرحلة الابتدائية ست سنوات والعالم يتقدم وخليه طول العمر والحياة فقط مرحلة ست سنوات هي التعليم الانزامي لم يقل انه فقط مرحلة التعليم الابتدائي فقط هو الزامي قال التعليم الابتدائي هو الزامي ، يعني ذلك ان الدستور لم يمنع ان تكون المراحل الأخرى للتعليم الزامية ، التعليم الاساسي يشمل المرحلة الابتدائية التي نص عليها الدستور زائد سنوات أخرى فوق المرحلة الابتدائية حتى تصل السنة العاشرة لذلك ما في تناقض بين الدستور وبين النصوص التي ورد في القانون .

دولة رئيس المجلس : شكراً واضح ، معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراوله : انا مع ما تفضل به معالي المقرر ، فلتكن هذه المرحلة الزامية ومجانبة وعشر سنوات وعشرين ليس هذا المهم ، المهم انا اتقيد باللفظ الدستوري ، الدستور قال عنها مرحلة ابتدائية سواء كانت ست سنوات او عشرة لا فرق ، انما بدل ما نجيب كلمة اساسي وهي موجودة في الدستور

أحببت انا ان اين هذه الناحية اذا أخذ بها المجلس اخذ واذا لم يأخذ ولكن التقيد بالنص الذي ورد في الدستور فقط من ناحية الاسم وليس من ناحية المضمون لاني انا أوافق المقرر على ان هذه الزامية ومجانبة ومدتها عشر سنوات كله موافق عليه انما النص الذي ورد اولاً لا يعطيها كلمة اساس لان الأساس البند (١) دائماً الأساس هو اول لبنة اول حجر هذه انت (٢) فلتقيد في الدستور .

اما اذا رأى المجلس ان يقيها كما هي فالامر للمجلس لكن ارجو ان يفسر لي ما هو التناقض الذي حصل بين المادة (٧) والمادة (٨) (٧) اعتبرتها مرحلة من مراحل التعليم و (٨) لم تعتبرها مرحلة من مراحل التعليم . شكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : لا ، برضه ما ليش هناك تناقض ، المادة (٧) تقول :

تصنف المؤسسات التعليمية من حيث مراحلها الى :

مرحلة رياض الاطفال ثم مرحلة التعليم الاساسي ، التعليم الثانوي .

باعتبار ان مرحلة رياض الاطفال ليست تعليمياً منتظماً ، هي مرحلة تؤدي بها فعاليات وأوجه نشاطات مختلفة لا تقتصر على التعليم ، هناك بصير تعليم منتظم في مرحلة التعليم الاساسي .

فعندما قلنا بعدها تهدف هذه المرحلة من التعليم قبل المدرسي الى توفير مناخ مناسب تهيه للطفل تربية متوازنة تساعده على تكوين

العادات الصحية كلها وكذا ... ، هذه الغاية ليس هي للتعليم المنتظم كما هو في مرحلة التعليم الاساسي ومرحلة التعليم الثانوي ، هي تهيه للطفل جو ومناخ عام يساعده في تنمية شخصيته الصحية والاجتماعية والنسخ فهي ليست مرحلة تعليمية منتظمة .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور سعيد التل .

الدكتور سعيد التل : وضع معاليه ما اود قوله .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السيول .

السيد حودت السيول : شكراً دولة الرئيس ، يزداد الامر وضوحاً بالاضافة الى ما تفضل له معالي المقرر اذا ما قرأنا النص الدستوري .

المادة (٦) الفقرة (٢) تكفل الدولة العمل و التعليم ضمن حدود امكانياتها . هذا واحد .

المادة (٢٠) : التعليم الابتدائي الزامي للاردنيين وهو مجاني في مدارس الحكومة .

هذا اثنين ، اين الربط بين النص الوارد في القانون المنشور امامنا وبين ما هو مضمن في الدستور ، واجب الاحترام ، انا لا اعتقد بوجود اي تناقض وان السياقة دستوري وفي مكتمل و شكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : معالي ابو هشام أؤكد لك ان كل الأخوة مجلساً وحكومة يمثل حرصك على الدستور والدستور بخير ولا علاقة لهذه القضية بالدستور .

امكانية الدولة في الخمسينات الابتدائي مجاني والزامي ، الآن ممكن نعمل الجامعات مجاني والزامي تفضل .

السيد احمد الطراوله : ياسيدي الرأي للمجلس ، القرار بالنتيجة الى المجلس ممكن من حديثي الى المجلس استطعنا ان نبين ما هو رأي المشرع في هذا الموضوع وكثير من الاحيان يكون لرأي المشرع اساس في التفسير عندما يطبق القانون .

فالآن اصبحت القضية واضحة ولو انني مصر على كلمة ابتدائي بدل اساسي لكن القرار للمجلس لان الاكثرية صوابها صواب وخطأها صواب وانا اقول رأيي واخضع لرأي الاكثرية .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ بهجت التلهوني .

دولة السيد بهجت التلهوني : معالي الأخ ابو هشام يتكلم عن منطقة عمان الكبرى بالنسبة لرياض الاطفال ، لو ذهب جنوباً لا يجد ولا روضة اطفال ، اما يجد الدراسة الابتدائية الاثرامية منتشرة من الشمال الى الجنوب ومن الشرق الى الغرب .

ولذلك رياض الاطفال ليست كما ذكر معالي المقرر بأنها دراسة الزامية او دراسة تعليمية وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً سيدي اذن الآن امامنا المادة (٧) هل يوافق عليها المجلس كما شرحت ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : وكذلك

تفضلوا به

المادة (٨) بعدنا في أولها ، الأستاذ كمال الشاعر .



الدكتور كمال الشاعر : باعتبار ان القانون سوف يرد الى مجلس النواب على اي حال ، الحقيقة الفقرة (ب) التعديل الذي ادخل عليها من قبل مجلس النواب الموقر اعتقد انه من باب التزيد لا اعتقد انه نص يفيد القانون تنشئ الوزارة رياض الاطفال في حدود امكانياتها اضافة مجلس النواب (وفق خطة مرحلية) .

الخطة من المفروض ان هذا من اختصاص السلطة التنفيذية ولا بد للسلطة التنفيذية عندما يكون عندها امكانيات معينة ان تدبر امرها ضمن هذه الامكانيات .

فان يأتي نص قانوني ويدخل وفق خطة مرحلية لا اجد معنى لذلك وارجو شطبها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الأستاذ المقرر .

السيد المقرر : الحقيقة سعادة الدكتور كمال بالفعل اشار الى نقطة حساسة جداً هي اراد مجلس النواب انذاك من العبارة (وفق خطة مرحلية) ان يكون انشاء مراحل الاطفال ملزم للحكومة من خلال خطة مرحلية معينة بحيث انه ينتهي من انشاء هذه الرياض خلال سنوات محددة ، عقد عقدين من الزمان ، لكن الحقيقة واقع الامر امكانيات الدولة للمادة وامكانيات وزارة التربية والتعليم الفنية لن تسمح ، يعني اطلب رأي معالي وزير التربية التعليم في هذا الموضوع ، لن تسمح لوزارة التربية والتعليم مثلما تفضل دولة ابو عدنان قبل لحظة أنها تضع خطة تقول خلال خمس سنوات بدي انشئ رياض اطفال في مئتين قرية ، هذا مكلف جداً ، فكيف مادياً وفيما الأهم من الناحية الفنية خلال الخطة الثانية بدي انشئ في ثلاثمائة قرية وخلال المرحلة الأخرى ، فلذلك وضعها المشرع في حدود امكانياتها على اساس انها .

اولاً هي ليست مرحلة ملزمة ، ثانياً كلما تسنى للدولة من النواحي المادية والفنية ان تتوسع في انشاء مراحل الاطفال تقوم بذلك .

فيمكن في حدود امكانياتها تعطي للدولة المجال في تطبيق هذه المادة بحرية اوسع مما لو ضيقنا عليها وقلنا لها والله ضمن مرحلة معينة ، خطة مرحلية محددة ولن تتمكن الدولة من وضع تلك الخطة بالنسبة لرياض الاطفال لانها صعبة جداً وكل امكانيات الوزارة والدولة الفنية والمادية موجهة نحو التعليم الاساسي ثم نحو التعليم الثانوي . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي ابو هشام .

جاءت ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر : المادة (١٠) : أ، ب، ج

دولة رئيس المجلس : المادة (١٠) ، هل لأحد من ملاحظة ؟ شكراً لكم هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر : المادة (١١) : مرحلة التعليم الثانوي ، (أ) و (ب) مقسمة الى ٢٤ فقرة ، ثلاث صفحات تقريباً .

دولة رئيس المجلس : المادة (١١) هل لأحد من ملاحظة او رأي ؟ (لا احد) .

هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر : المادة (١٢) : أ، ب فقط

دولة رئيس المجلس : المادة (١٢) هل لاحد عليها ملاحظة او رأي ؟

هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر : المادة (١٣) .

دولة رئيس المجلس : المادة (١٣) ، معالي ابو هشام تفضل .

السيد احمد الطراونه : تحدد شروط القبول في التعليم الثانوي بموجب تعليمات يصدرها الوزير .

يعني التعليم الثانوي لما بدنا نقسمه الى

السيد احمد الطراونه : انا اري كما ورد القرار في مشروع الحكومة بقدر الامكانيات لانه حتى التعليم ككل نص عليه الدستور اذا كانت هنالك امكانيات لانه اذا لم تكن امكانيات فمن العبث ان نطلب الشيء ولذلك بقائنا بهذا الشكل اصح ..

دولة رئيس المجلس : شكراً ، هذا النص معالي ابو هشام غير ملائم للحكومة وللسلطة التنفيذية بانها تقدم خلال سنة وعشرة وعشرين ، خطط مرحلية ، توجه الدولة اذا بالامكان .

السيد احمد الطراونه : بقائنا هيك اصح يعني بقدر الامكانيات ، اذا عندها امكانيات تنشئ اذا ما في امكانيات الطلب عبث يعني .

دولة رئيس المجلس : معالي الوزير .

معالي وزير التربية والتعليم : ياسيدي ما عندنا مانع انها تكون وفق خطة والخطة مبنية على الامكانيات ، فالامكانيات هي الاصل ثم نبني الخطة على تلك الامكانيات .

دولة رئيس المجلس : يعني اللفظ هذا لا مانع من ورود ، اذن المجلس الكريم يوافق على هذه المادة كما جاءت .

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٩) مرحلة التعليم الاساسي .

دولة رئيس المجلس : هل لأحد عليها رأي ؟

هل يوافق المجلس الكريم عليها كما

هكذا صحت العمل

علمي وادبي ومهني هل يكفي فقط بتعليمات من الوزير ام بنظام .

دولة رئيس المجلس : معالي الوزير .

معالي وزير التربية والتعليم : شكراً دولة الرئيس ، الاقتراح الذي عندنا ان تبقى المادة (١٣) كما وردت من الحكومة والسبب في ذلك انها لا تقرأ منفصلة عن السياق الذي وردت فيه وهو المادة (١٢) وهي عملية تنظيمية لما ورد في المادة (١٢) تتحدث عن التعليم الثانوي بعد انتهاء مرحلة وليس بالانتقال من صف اول ابتدائي الى ثاني ابتدائي . هذه من اختصاصات لجنة التربية المحلية بوضع اسس للانتقال من الصفوف ، لذلك ما قرره مجلس النواب الكريم باضافة (أ) لتحدد شروط انتقال الطلبة بين الصفوف كلام عام وليس له سياق هنا ، ثم وضع (ب) لتحديد شروط قبول الطلبة في التعليم الثانوي وليس القانوني بموجب نظام ، وضعها بموجب نظام امر معقد ومربك لان هنالك تفاوت بين المناطق التعليمية بين أقصى الجنوب والشمال بوضع اسس التشعيب والتوجه عامة .

لذلك تحدد شروط القبول في التعليم الثانوي بموجب تعليمات يصدرها الوزير بناءً على الاسس التي يقرها مجلس التربية والتعليم وهو المسؤول عن رسم سياسة التعليم في المملكة الاردنية الهاشمية لذا اقترح ان تبقى المادة (١٣) في سياقها وهي شاملة كاملة مائة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : شكراً دولة

الرئيس ، اعتقد اننا نستطيع التوفيق بين النصين اذا ما أدخلنا تعديلاً بسيطاً على النص الوارد من الحكومة كأن نقول تحدد شروط القبول في التعليم الثانوي بموجب تعليمات يصدرها المجلس وليس الوزير وليس بنظام ، لان القول بان يصدرها الوزير قد يوحي بان الوزير اذا ما اصدرها مع انه من المسلم به بانه سيستشير وسيدرس لكن قد يقال ان الوزير قد يخطيء او قد ، او قد .

اذا قلنا المجلس فمجلس التربية والتعليم هو الادري بشؤون التربية والتعليم . اذ قلنا بنظام نكون قد عقدنا مسألة تحتاج الى المرونة لانها عرضة للتغيير والتعديل والتبديل من حين الى آخر .

هذا من جانب ، من جانب آخر النظام يصدر عن مجلس الوزراء الموقر بموافقة جلالة الملك ، من قال ان مجلس الوزراء ادري من مجلس التربية والتعليم بشؤون العملية التربوية التعليمية ، ولذلك اذا ما قلنا يصدرها المجلس تكون قد حققنا ضمانه لكي لا تصدر عن الوزير من جهة ووفرنا المرونة التي يناديها النص على اصدار وجوب اصدارها بالموافقة ، وشكراً سيدي الرئيس .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير التربية والتعليم .

معالي وزير التربية والتعليم : شكراً دولة الرئيس وشكراً لمعالي ابو الوليد على هذه الملاحظة لكن اود ان اشير هنا انه ليس من مهام مجلس التربية والتعليم اصدار تعليمات ، مجلس التربية والتعليم يرسم سياسة ويحدد اسس وممارسات وتوجهات ، ولكن الذي

يصدر التعليمات في وزارة التربية والتعليم بالية هي لجنة التربية والتعليم المكونة من جميع المختصين ومديري التربية ومديري العموم في الوزارة ولكن شكلياً يقرها الوزير بعد ان تقدم توصية من لجنة التربية وهذا امر معمول به في جميع تعليمات واجراءات الوزارة ، شكراً

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي المقرر .

السيد المقرر : الذي تفضل به معالي الوزير وارد تماماً فيما يتعلق بالنقطتين (أ) (ب) لا يمكن لها هنا نحن نتكلم عن التعليم الثانوي وشروط القبول في التعليم الثانوي فقرة (أ) التي اضافها مجلس النواب تتكلم عن النقل بين صف وصف ليس في مرحلة التعليم الثانوي ، الصف الخامس للسادس للسابع فليس لها مكان هنا وهذه الامور موجودة في تعليمات وزارة أخرى .

نفس الشيء معالي الوزير تكلم باسباب عن اسباب وضع مثل هذه الامور بتعليمات وليس بنظام لان النظام يدر مؤقت بروح مجلس الوزراء .

ثانياً بناءً على تنسيب من مجلس التربية والتعليم الذي يضع السياسة العامة ما هي السياسة صلاحيات ومهامه ، ما هي السياسة العامة للتعليم التربوي ؟ كيف يجب ان يكون تعليم مؤسسة تعليم مقيد ، تعليم كذا ، كم النسبة من الذين يخلصوا من التعليم الاساسي يذهبهم يروحوا السياسة العامة ، يذهبهم يروحوا للتعليم الثانوي على ضوء هذه السياسة يأتي الوزير مع لجنة التربية والتعليم ويصدر التعليمات في تنفيذ تلك السياسة ، بدلا

الثالث كيف التعليمات ثلث الذي معمله فوق (٦٥) مثلاً ، التي يذهب النصف الذي معمله فوق (٧٠) فلا يجوز ان تمشي الا في هذه الآلية عملياً ، انه بناءً على تعليمات يصدرها الوزير بناءً على السياسة التي يضعها مجلس التربية والتعليم والفقرة (أ) ليس لها لزوم مثلاً تفضل معالي الوزير .

الواقع اقترح معالي الوزير ان تبقى المادة (١٣) كما هي ، كما جاءت من الحكومة .

دولة رئيس المجلس : اذن امانا المادة (١٣) . اللجنة كانت اوصت بقبولها كما جاءت من مجلس النواب ، معالي الوزير ابدى رأيه وتعليقه على هذا المقترح الجديد ويرى ويرى معه المقرر ان تبقى كما وردت في القانون المؤقت .

هل توافقون على بقائها كما جاءت في القانون المؤقت ؟

الرجاء من يرى ذلك يرفع يده وشكراً لكم جميعاً .

اذن موافقون على المادة (١٣) كما جاءت في القانون المؤقت وتنقل للمادة (١٤)

السيد المقرر : الفصل الرابع المادة (١٤) مكونة من أ، ب .

دولة رئيس المجلس : هل لأحد من ملاحظة على المادة (١٤) ؟

لأحد ولا معالي الوزير

هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

لجنة التربية والتعليم

السيد المقرر : المادة (١٥)

دولة رئيس المجلس : هل لأحد من رأي عليها ؟ شكراً

هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر : المادة (١٦)

دولة رئيس المجلس : لا أحد عليها اعتراض ؟

هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر : المادة (١٧)

السيد المقرر : المادة (١٧)

دولة رئيس المجلس : المادة (١٧) ، هل من اعتراض أو رأي ؟ لأحد هل يوافق المجلس الكريم على المادة (١٧) .

الجميع : موافقون

السيد المقرر : المادة (١٨) .

دولة رئيس المجلس : المادة (١٨) : هل لأحد من رأي ؟

هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر : المادة (١٩)

دولة رئيس المجلس : المادة (١٩) ، معالي الوزير ،

معالي وزير التربية : شكراً دولة الرئيس

فقط هي ناحية فنية في تحديد المجالات التي يحق للمرشد التربوي ان يمارس عمله بها .

الصياغة الموجودة هنا تحرم بعض التخصصات السبب ان الارشاد والتوجيه هو في اغلب الاحيان دراسات عليا لذلك وضعت النص التالي لاعادة تنظيم هذه الفقرة يشترط في المرشد التربوي ان يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى او اكثر في مجالات علم النفس او الاجتماع او الارشاد او التوجيه لأنه تخصص الارشاد والتوجيه قد يكون معه تخصص بكالوريوس لغة عربية او شريعة ويحمل ماجستير بالارشاد والتوجيه فهو مؤهل بأن يمارس الارشاد التربوي .

في النص الاول لا يؤهله الا اذا كان يحمل البكالوريوس في علم النفس وهم قلة والمدارس لا تستطيع تغطيتها لهذا الامر .

فلذلك هذا النص لاعادة التنظيم فقط ولاتاحة الفرصة لتوسيع المجال للاستفادة ولتمكين المدارس من هذه الخدمة . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراوله : اثني على ذلك

دولة رئيس المجلس : الاستاذ كمال

الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : المواد ١٦، ١٧، ١٨، اشترطت في كل المشمولين في هذه المواد ان كان هنالك اشتراط ان يكونوا مؤهلين للتعليم ، بينما المادة (١٩) لا تنص صراحة على ذلك . هل هذا مقصود ؟

دولة رئيس المجلس : معالي الوزير .

المدارس لكن اذا كان عنده بعض التخصصات الأخرى ، يكون من طبيعته مؤهل للتعليم في تلك التخصصات ، يعني هنا اشمل فيها شمولية ان يكون مؤهل وفي بعض التخصصات التي لا تدرس في المدارس اذا حصل على شهادة جامعية فيها يمكن ان يعين مرشد تربوي .

دولة رئيس المجلس : ويكون من فئة المعلمين يتولى التعليم أليس كذلك معالي ابو محمد ؟

السيد المقرر : نعم

دولة رئيس المجلس : اذن المادة (١٩) كما عاينا اليها معالي الوزير باضافة كلمة الأعلى بعد الجامعة الأولى وابو هشام ثنى على ذلك .

هل توافقون على مقترح معالي الوزير في المادة (١٩) ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر : المادة (٢٠)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٠) معالي

الوزير .

معالي وزير التربية : هنالك اضافة ارى انها اضافة مهمة وتساعدنا في عملية الاصلاح والتطوير التربوي للاحتفاظ في النوعية الجيدة من المعلمين في العمل التربوي وهي هذه المادة تتحدث عن الشروط الواجبة للمعلم لدخوله المهنة ونريد ان نضع ايضاً شرطاً أخرى لاستمراره في المهنة باضافة بند (٢) بعد (١) و (٢)

معالي وزير التربية : اذا سمح سعادة العين بان النص الجديد هو يغطي ما تفضلتم به، النص الذي اقترحه بأن يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية بمختلف التخصصات لان هذا طبيعة المرشد قد يأتي خريج جديد ولا ير بعملية التعليم ، هذه عملية تخصصية المرشد التربوي ، ممكن واحد متخرج من الجامعة رأساً يقوم بهذا العمل ولا يقوم بمهنة التعليم مباشرة ، لكن نحن اشترطنا ان يحمل الدرجة الجامعية الأولى او دبلوم او ماجستير في الارشاد .

نعم مؤهل للتعليم ، قد يكون مؤهل للتعليم .

الدكتور كمال الشاعر : لماذا لا يذكر ذلك كما حصل في المواد التي قبلها .

دولة رئيس المجلس : اذن معالي الأخ للفرح ان تضيف بعد الاولى (او اكثر)

معالي وزير التربية والتعليم : نعم للمقترح النص ان يكون حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى او اكثر ، السبب بأكثر لتشمل من يحصل على دبلوم في الارشاد او ماجستير في الارشاد او (أعلى) ماشي .

دولة رئيس المجلس : يعني المادة (١٩) ، معالي المقرر .

السيد المقرر : قال معالي الوزير باجابة ضمنية يعني يفهم منه انه نعم مقصود انه ان لا يذكر بان يكون مؤهلاً للتعليم السبب ان بعض التخصصات التي ذكرها معالي الوزير ليس لها مجال للتعليم في ارشاد نفسي او ارشاد صحي قد لا تكون لها مادة تعلم في المدارس ، واحد مع مثل هذه الشهادة يعين مرشداً في إحدى

لقد عاينا هذه المادة

البند (١) تمنح الاجازة والبند (٢) ايضاً تمنح اجازة التعليم في المرحلة الثانوية .

اضقت بند (٣) يقول هكذا :

تجدد هذه الاجازة يعني لا بد من تجديد الاجازة احتراماً للتخصصية والاستمرار في النمو .

تجدد هذه الاجازة في ضوء النمو المهني للمعلم والتزامه بمتطلبات العمل التربوي بموجب تعليمات يصدرها الوزير بناءً على الاسس التي يقررها المجلس .

دولة رئيس المجلس : هذا حكم جديد ، يعني هذا عم يطالب معالي الوزير ان تجدد هذه المهنة كل مدة محددة . معالي المقرر .

السيد المقرر : اذا سمح دولة الرئيس واذا سمح معالي الوزير ان يعاد الاقتراح مرة ثانية للسبب التالي :

الحقيقة الفكرة الرئيسية التي طرحها معالي الوزير هي الفكرة السليمة والصحيحة هكذا في كل بلدان العالم ، في بلدان العالم في اميركا تجدد مهنة المعلم ، اجازة التعليم للمعلم كل خمس سنوات تجدد على ضوء مثلما تفضل معالي الوزير نمو في مهنة التعليم ، لا تعطى اجازة التعليم مرة واحدة للابد نشوف بعد خمس سنوات شو صار بهذا المعلم ، هل معارفه ومعلوماته هل بقيت ، لكن اخشى ان التعريف الذي اعطاه معالي الوزير يكون محدد من جهة وعيب على وزارة التربية من جهة أخرى اذا ما جمعناش في الالفاظ التي لو ذكرت ، واذا سمح لي دولة الرئيس ان يعاد اقتراح معالي الوزير .

دولة رئيس المجلس : نعم ، معالي الوزير

معالي وزير التربية : الاقتراح يقول تجدد

هذه الاجازة في ضوء النمو المهني للمعلم والتزامه بمتطلبات العمل التربوي وعلى رأسها اخلاقية للمهنة ايضاً بموجب تعليمات يصدرها الوزير بناءً على الاسس التي يقررها المجلس ، المقصود مجلس التربية والتعليم .

لذلك احببنا ان تكون مرته حتى ايضاً نأخذ بعين الاعتبار معالي ابو محمد الظروف والامكانيات التي تقدر ان توفرها ايضاً للنمو المهني للمعلم ، لانه حقيقة في الوقت الحالي انت تجر المعلم على دورة تدريبية ويرفض ، يعني يرفض ان ينمو ، يرفض ان يتفاعل ، يرفض ان يعطي فريد ان تضع محددات للاستمرار في البقاء في المهنة بشروط معقولة . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي السيدة ليلى شرف .

السيدة ليلى شرف : اريد ان اسأل عبركم معالي الوزير اذا كان للمدة ، يريد ان يحدد المدة في القانون او في التعليمات ، ماهي المدة يعني .

دولة رئيس المجلس : تفضل معالي الوزير

معالي وزير التربية : هذا يعينني ان استذكر الملاحظة التي بدأت في المجلس عندما قال دولة الاستاذ مضر بدران ان الوزير لم يجيب على سؤال وقد احترمت آداب المجلس بان السؤال لم يوجه مباشرة لي بل وجه لدولة الرئيس ليوجه الي .

فلم يوجه دولة الرئيس آنذاك وبالتالي لم اجيب على ذلك السؤال .

فشكراً دولة الرئيس والاجابة على

هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر : المادة (٢٢)

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٢) هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر : الفصل الخامس : المادة (٢٣) مكونة من أ ، ب .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٣) ، هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : الفصل السادس : المادة (٢٤) مهام مجلس التربية والتعليم مكونة من أ، ب في مهام في (أ) يتخذ فيها المجلس قرارات محددة ، (ب) مهامه استشارية فيها .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٤) بكل بنودها هل لاحظت ملاحظة ؟

هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون

السيد المقرر : المادة (٢٥) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٥) مروضة على المجلس الكريم ، هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : الفصل السادس : المادة (٢٦) .

معالي العين ليلى شرف اقول بانه في مقترحي قلت قد ذكرت خمس سنوات معقولة عادة في بعض الدول اربع سنوات ، ولكن بعض الاخوان قالوا لماذا تلزم قد تكون الامكانيات والصعوبات والظروف لماذا لا تتركها مرته للتعليمات عندما يناقشها مجلس التربية فقد توضع اربعة او خمسة لكن الذي في ذهني خمس سنوات معالي العين .

دولة رئيس المجلس شكراً ، الاستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : شكراً دولة الرئيس اعتقد ان اعطاء ان الاسس التي تصير هي من اختصاصات مجلس التعليم وهو يعرف امكانياته ولذلك اعتقد ان النص فيه ما يكفي من المرونة ، انني اتفهم الحقيقة تخوف معالي ابو محمد من الموضوع لكن الحقيقة فيه مرونة كافية .

دولة رئيس المجلس : اذن المجلس الكريم امامه اقتراح معالي الوزير بالنص الذي تلاه عليكم .

من يوافق عليه ؟

الجميع : موافقون

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم هذا اجماع كبير .

اذن الآن المادة (٢٠) الفقرة (ب) منها ، هل يوافق المجلس الكريم عليها كما جاءت .

الجميع : موافقون

السيد المقرر : المادة (٢١)

دولة رئيس المجلس : هل لاحظت ملاحظة عليها ؟

لقد أخذت هذه المدة

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٦) هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٢٧) مكوته من أ ، ب .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٧) أ ، ب .

هل لاحد عليها اعتراض ؟ لا احد .

هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٢٨) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٢٨) هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٢٩) الامتحانات العامة ، أ ، ب .

دولة رئيس المجلس : (٢٩) الامتحانات العامة .

هل لاحد عليها اعتراض ؟ لا احد .

هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٣٠) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٠) معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراولة : تعتبر قرارات الوزارة المتعلقة باجراءات امتحان (شهادة

الدراسة الثانوية العامة) ونتائجه قطعيه ولا تخضع للطعن امام اي مرجع قضائي او اداري . لقد قرر مجلس الامة مبدأ عدم حصانة القرارات الادارية في قانون محكمة العدل العليا واصبحت بذلك القانون سيادة على كل القوانين التي سبقتها بأنه لا يوجد حصانة على القرارات الادارية ، وهنا جاء استثناء لهذا وهنا بما ان هذا القانون جاء بعد قانون محكمة العدل فكأنه نقض ذلك المبدأ الذي أقر وحضن قرارات الوزارة في هذه الناحية لهذا الطعن ، فارجو ان توفق بين القانون الذي اصبح مبدأ في انه لا يوجد حصانة للقرارات الادارية وبين هذه المادة التي اعادت هذه الحصانة للقرارات الادارية .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السبول .

السيد جودت السبول : يا سيدي لقد جاء التحصين لملة وجيهة لا مجال لتجاوزها او تجاهلها .

لو فتح المجال امام سبعين أو ثمانين الف طالب سنوياً للطعن في قرارات اللجنة المختصة بتقرير نتائج امتحانات الثانوية العامة لكنا بحاجة ربما الى خمسين هيئة او مئة هيئة في محكمة العدل العليا ولتعمقلت اعمالها ، فلا يعقل ان يقال بجواز ابقاء المجال مفتوحاً للطعن في مثل قرارات هذه اللجنة .

معالي مقرر اللجنة القانونية قال ان قانون محكمة العدل العليا له السيادة على ما سبقه من تشريعات وهذا كلام صحيح ومسلم به .

هذا النص نص خاص في قانون خاص

ولذلك تقتضي المصلحة الأخذ به وسيعمل به وستكون هذه القرارات فعلاً محصنة من الطعن لدى محكمة العدل العليا حيث لا يجوز ابقاء الباب مفتوحاً للطعن .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الاستاذ عبد اللطيف عربيات .

الدكتور عبد اللطيف عربيات : شكراً دولة الرئيس ، حقيقة أؤيد ما جاء في تعليق معالي الاستاذ جودت السبول وأنا حقيقة اود ان اسمع تخرجه قانوني .

هل هذا هو نتائج الامتحانات هل هي قرار اداري ام قرار فني ، هناك موجبات القرار الاداري التي يكون لصاحب القرار رأي خاص بها وهذه الحالة منعقدة في قرار الامتحانات .

الامتحان عمل فني حساب بارقام ، الذي يعلن النتائج الوزير او من ينوبه ليس له ادنى قرار او شأن في نتائج هذا القرار وإنما هناك رأي فني مشترك من عدد كبير من المعلمين منهم المصحح ومنهم الملقق ومنهم الذي يجمع ومنهم ومنهم . ثم يأتي دور الوزير او من ينوبه لاعلان نتائج قرار فني وليس اداري .

فهل لنا ان نأخذ هذه استثناء مع وجاهة كل ما قيل واستحالة فتح هذا الباب امام الجمهور ومن واقع العمل والممارسة نجد انه يستحيل فانا اقول ان هناك معنى خاص لهذا الاستثناء بأنه قرار فني وليس قرار اداري وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير العدل .

معالي وزير العدل : ابتداء اجابة على تساؤل معالي الاستاذ عبد اللطيف عربيات القرار الاداري ما يميزه عن القرار الفني هو انه افصح من الادارة عن ارادتها الملزمة باحداث أثر قانوني معين او انشاء مركز قانوني معين لعدد من الافراد او بفرد بعينه .

هذا هو القرار الذي يقبل الطعن ، والمشكلة هنا ان القرار الاداري يرتبط بالقرار الفني احياناً لكن الفاصل في القابلية للطعن او عدمه هو ليس في منع الطعن وإنما الفاصل في فهم المحكمة الادارية لطبيعة الطعن .

المحكمة الادارية لا تتصدى للامور الفنية وتترك السلطة التقديرية لمن أوكلت اليها ولكنني من انصار ان يبقى باب الطعن مفتوحاً ولكن المحكمة الادارية والمبادئ الادارية العامة تتكفل بان ترد كل الطعون التي تستهدف النواحي الفنية .

هذا هو ما اردت ان اضيفه الى هذا النقاش .

دولة رئيس المجلس : معالي السيد ليلي شرف .



هكذا عبثاً بالحق

يكون تحصيل لهذه القرارات .

دولة رئيس المجلس : معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراولة : انا اوافق الرأي انه اذا سيعين الف أو ثمانين الف طالب اذا ترك لهم امام المحاكم ان يروحوا للمحاكم واجراءات المحاكم صعبة .

انما انا أثرت هذا الموضوع لكي اكون على بينة من المقصود من هذه المادة ولكن عندما نص القانون على ان النتائج قطعية أصبحت قطعية على الصادر القرار ضده وعلى مصدر القرار ، مصدر القرار لو فرضنا ما في عمل لا يرد فيه الخطأ قد يكون هنالك خطأ وطالب يعرف وطلب من وزارة التربية والتعليم ان تعيد النظر في ورقته فرضاً هنا أصبح قطعي لا يجوز لها ولكن نستطيع ان نبقى المادة كما هي للاغراض التي يتطلبها القانون ولكن نريد عليها ان هنالك بالرغم من وجود قطعية للوزارة او للجنة فيها ان تستمع الى الشكاوى لكي لا تقيد الوزارة بكلمة قطعية الواردة هنا ولا تستطيع ان تعمل شيء .

لانه قد يأتي انسان مظلوم ويمكن ان يحصل هذا ولذلك فمن الواجب ان نحل الوزارة من هذه الضغوط التي وضعها القانون عليها بأنه اذا جالها مظلوم فلا تستطيع ان تنصفه بأن تقول بأحراراً بقي الماده كما هي على انه للمتظلم ان يتقدم لوزارة التربية والتعليم بشكواه هنا نكون قد حررنا الوزارة بأن تستمع الى المظلوم وينفس الوقت منعنا هذه الاعداد بعشرات الألوف الهائلة أن نفتح لها باب المحاكم . ولذلك اقترح ان يضاف لوزارة التربية والتعليم ان تقبل التظلمات او الشكاوى

السيد ليلي شرف : هذا قرار النجاح او السقوط او النتائج هي قرارات هامة جداً بالنسبة لمصير اعداد كبيره من طلابنا وقادة مستقبلنا ، واريد ان استفهم اذا كان لدى الوزارة ميكانيتها الخاصة للنظر في مثل مراجعة الأوراق لانه قد يحدث ان يظلم طالب بالخطأ في جمع العلامات من احد الاساتذه الذي عرف خطئه وقرر اسقاطه في الامتحان في هنالك حالات ظلم كبيره ويجب ان يكون هنالك احتياط او اذا لم يكن لدى الوزارة اي ميكانية خاصة لمعالجة هذه المواضيع اذا كان هنالك ميكانية خاصة في العالم يمكن ان نستفيد منها قبل ان نلجأ الى القضاء .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة السيده ناله الرشدان .



السيد ناله الرشدان : شكراً سيدي الرئيس ، في الحقيقة احب ان اؤيد ما تقدم به معالي وزير العدل بان ترك الامر للمحكمة لانه لن يلجأ الى الطعن الا كل شخص شعر بأنه مظلوم ، فمنا دام مارايح يلجأ للمحكمة السبعين الف أو الثمانين الف الذين تقدموا لامتحان الشهادة الثانوية بل سيلجأ الذين شعروا باله وقع عليهم ظلم ، وفي الحقيقة وقعت اخطاء في السابق لذلك ارى ان لا

دولة السيد بهجت التلهوني : لقد اوضح اصحاب المعالي الزميل جودت السبول ومعالي عبد اللطيف عربيات واخر من اوضح كذلك معالي وزير التربية والتعليم . بأن الامتحانات لا تنوّلها الوزارة أو الوزير مباشرة وإنما لجان واذا ما تركنا هذا الامر الذي ذكره معالي الاخ ابو هشام كل طالب يعتبر نفسه بأنه هو محق ويطلق امام أهله وذويه باب محكمة العدل ولا يمكن ان تتسع محكمة العدل للمراجعين بالنسبة تقريبا ليرى من قصر او من اهمل بالنسبة لقصوره ولذلك بعد ان بين معالي وزير التربية والتعليم والزملاء الكرام نتيجة خبره وتجربه وبخاصة معالي عبد اللطيف عربيات اعتقد بأنه المسألة واضحة فانا أعيد برأيهم وأؤيد ما جاء بقولهم واعتقد بأن النقاش بهذه القضية أصبح كافيّاً وارجو واثني عليه وأطلب طرحه للتصويت .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس ، معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراولة : سيدي الرئيس انا ضد الطعن في محكمة العدل مثل ما بهد ابو عدنان انا اقول الطعن يكون للوزارة وليس للمحكمة انا موافق على الماده كما هي فقط تحرر وزاره التربية والتعليم من كلمة قطعية ، انما أنا اوافق ابو عدنان على أنه امام المحكمة مش ممكن افتح الباب .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : الحقيقة ليس عندي ما اضيفه الى ما تفضل به الاخوان من انه القرار يجب أن يكون غير قابل للطعن سوى تطمين معالي المين الاستاذ ليلي شرف والاخوان

التي ترد اليها . تركها للوزارة لانه عمل الوزارة في دراسة هذا الموضوع أخف من عمل محكمة العدل العليا حتى نروح عليها .

دولة رئيس المجلس : معالي وزير التربية والتعليم : شكراً ، معالي وزير التربية والتعليم .

معالي وزير التربية والتعليم : شكراً دولة الرئيس ، بدءاً انا اتفق مع معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات بأن هذه القرارات الأولية النتائج هي قرارات فنية والاجتهاد كثير جداً فيها وكلكم يعلم بأن الطالب يخرج من الامتحان ويقول انا جاب ٩٩ يطلع وانه راسب جاب ٤٠ فكثير من الطلبة يبررون ذلك لأباهم وتأتي طلبات هائلة على الوزارة هنالك آلية رد على سؤال معالي المين السيد ليلي شرف بأن يجوز للطالب اذا فعلاً كان في هنالك آلية وفي تعليمات واجراءات يتقدم الطالب فيها . لكن القرارات التي حتى تليها في حكم الوزارة هي قضية عندما قال قرارات قطعية لم ينفي أن يكون هنالك قرارات ناجمة عن تلمز او شكوى ثم يصدر قرار اخر في الوزارة فجميع هذه القرارات قرارات قطعية .

بعض آخر يجوز للطالب ان يتقدم ولكن بعد ذلك اذا صدر قرار فيه لا يجوز أن يذهب الى المحكمة ، فاذا فتح هذا الباب حقيقة وهو قرار انا في تقديري الفني ، وهنالك مصححين ومدققين وعملية ضابطه واجراءات دقيقه فاذا بدنا نفتحها نفقد مصداقيتنا في عملية نتائج امتحان الدراسة الثانوية ، فأرجو حقيقة ان نلتزم بهذه الماده كما نص عليها وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة الاستاذ بهجت التلهوني .

هذه قضية الأعيان

الذين سألوا عن الآلية والشيء الذي يثيره معالي الأستاذ أحمد الطراونة يعني الآلية موجودة وحق الطعن وحق الشكوى موجود أصلاً دون أن تثبت في القانون ووزارة التربية والتعليم منذ تأسيسها منذ قيام امتحان شهادة الدراسة الثانوية وفي هذه القاعة كثير من وزراء التربية والتعليم السابقين يتقدمهم دولة رئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء وأمناء عامين يعرفون على أنه قدم في كل سنة يقدم لوزارة التربية والتعليم شكاري على نتائج الامتحان ولم تثبت حالة واحدة في أنه طالب كان محق لكن وزارة التربية لا تصد أي طالب يتقدم بشكوى أو بمظلمة وينظر في أوراقه وأحياناً وزارة التربية والتعليم تأتي وتقول له انت جيب الاساتذة انت اختر اساتذته من كلية الحسين اللي تتق فيهم أو أي مدرسة وهم يرون أوراقك ويأتوا في بعض الأحيان وفي كثير من الأحيان كان يعطى علامات للطلاب أكثر مما يستحق نتيجة ظروف مختلفة من منذ أن أنشأت وزارة التربية والتعليم باب التظلم مفتوح ، باب الشكوى مفتوح ولم تثبت حاله واحدة على أنه الطالب كان مظلوم أو على حق ما فيش داعي للذكر أنه يُفرد يعني يفتح باب الشكوى ، لأنه هذا مفتوح حسب آلية الدولة بالعمل بآلية الدولة .

دولة رئيس المجلس : شكراً إذن الماده كما شرحت وكما هو مقرر فيها الماده (٣٠) هل يوافق المجلس الكريم عليها كما جاءت ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : شكراً لكم .

السيد المقرر : الفصل السابع : الماده (٣١) أ ، ب .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : الماده (٣٢) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها كما جاءت ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : الماده (٣٣) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : الماده (٣٤) أ ، ب .

دولة رئيس المجلس : معالي الوزير .

معالي وزير التربية والتعليم : الماده (٣٤) (أ) نظراً للاجراءات التطبيقية وسوء فهم في هذه العبارة نريد ان نصيغها بالشكل التالي :

على المدارس في المؤسسات التعليمية الخاصة ان تنقيد المناهج التي يقرها المجلس في مرحلة التعليم الاساسي ولها ان تدرس مناهج اضافيه وكتب مدرسيه أخرى غير المقرره في المدارس الحكوميه شريطة ان يقترن ذلك بموافقة المجلس .

إذا في توضيح بس مبسط لهذا الموضوع ان بعض المدارس الخاصة اعطيت الصلاحيه في القانون دائماً ان يلتزموا بالمناهج والكتب المقرره لكن بعضها يريد ان يقر ويضيف على ذلك ويستخدم أيضاً كتب أخرى مغزبه ، فنحن لا

مانع لدينا شريطة ان يقترن ذلك بموافقة مجلس التربية الذي هو مخول باقرار جميع الكتب المدرسية .

بس الصياغة وضعت للتوضيح وللتسهيل وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي ابو هشام .

السيد احمد الطراونة : اثني على هذا الاقتراح .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت .

السيد جودت السبول : يا سيدي لم يأتي بجديد معالي وزير التربية النص يقول : على المدارس في المؤسسات التعليمية الخاصة ان تنقيد المناهج والكتب التي يقرها المجلس في مرحلة التعليم الاساسي حداً أدنى ، ولها ان تزيد عليها بموافقة المجلس .

ربما لم افهم جيداً ما قاله معالي وزير التربية لكن في حدود ما فهمت لم يضيف جديداً معاليه فيما اقترح اضافته ، فليقلنا اسلامياً النص الذي اقترحه اذا تكرم .

دولة رئيس المجلس : لا النص موجز وواضح ، معالي الوزير .

معالي وزير التربية : شكراً دولة الرئيس ، أنا اشترت في البداية ان هنالك سوء فهم للعبارة كما هي مصاغة هنا ونريد ان نوضحها ونحددنا والالتزام الاصل هو بالمناهج ويجوز ان يضاف كتب ايضاً أخرى ، النص اللي عندي اقره مره ثانيه :

على المدارس في المؤسسات التعليمية

الخاصه ان تنقيد المناهج التي يقرها المجلس في مرحلة التعليم الاساسي ولها ان تدرس مناهج اضافيه وكتب مدرسيه أخرى غير المقرره في المدارس الحكوميه شريطة ان يقترن ذلك بموافقة المجلس .

دولة رئيس المجلس : نحن عندنا (أ) ، (ب) ، معالي السيده ليلي شرف .

السيد ليلي شرف : انا اردت ان ازيد نص معالي وزير التربية والتعليم فيما اقترحه لانه يعطي قدره على التحرك أكثر وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور عبد اللطيف .

الدكتور عبد اللطيف عربيات : انا اجد ان النص الاصلي يعني بما عناه معالي الوزير ، بل هو اذق وان التوسع في هذا مجال حقيقة للخروج بشيء غير واضح وغير محدد . الاصل فيها ان الامر يتعلق بالمناهج والكتب سواء كانت زياده او نقصاً الماده اعطت هذا الحق بالزياده والنقص وبموافقة المجلس الا انه ولها ان تدرس في كذا وكذا او شطب اسم الكتب لان كثيراً من الكتب تتسلل الى التربية والتعليم وبخاصة الكتب الاجنبية التي فيها قضايا حقيقة صعبه جداً ان تهضم او توافق فلسفة التربية او التزني الموجوده والمناهج كما هو معلوم عسوط عريضه لماده معينه والكتاب تفصيل يفصله المؤلف كما يشاء ويخرج عن النص في كثير من الحالات ، التوفيق صعب جداً وأرى ان النص الاصلي الموجود هو اذق بكثير من النص المراد وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الاستاذ جودت السبول .

لجنة صنية الأصل

السيد جودت السبول : شكراً دولة الرئيس ، القاعدة الفقهية تقول : المشرع لا يُلغى ولا يُلغى ، هذه ليست من عندي وإنما قاعده فقهية أساسية يلتزم بها المشرع كما هو متعارف عليه ومسلم به .

النص كما ورد بكفي ويغطي إذا كان هنالك من يصر على فهم مخالف ، فعلى وزارة التربية والتعليم ان تتابع تنفيذ او تتابع التقيد بأحكام التشريعات النافذة وبضمنها قانون التربية والتعليم .

لنعد قراءة النص مرة أخرى : ولها ان تزيد عليها بموافقة المجلس . فلما ان تقول المناهج والكتب . . . الخ ، متجاوزين هذه القاعدة الفقهية الحكيمة التي لم ترد عبثاً ، وشكراً دولة الرئيس .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : يعني يسمح لي معالي الوزير ان يخالفه لما نقول على ان القضية قد تعرض لسوء فهم عابر لا ليست قضية سوء فهم عابر ، الحقيقة هي تتعلق في فلسفة التربية والتعليم في مرحلة التعليم الاساسي ونريد ان نضع النقاط على الحروف ، يمكن هذا المقصود بالاقترح . نحن نتكلم عن مرحلة التعليم الاساسي وليس عن مرحلة التعليم الثانوي ، مرحلة التعليم الاساسي قبل قليل في القانون اقربنا مواد تتعلق بهذا التعليم ليحقق اهداف وغايات معينة من جملة هذه الاهداف ان يتحضر الطالب بثراء بلده وبحضارة امته وبكل القيم التي تمثلها امته .

لو مثبنا بالاقترح الذي يتكلم عن مرحلة التعليم الاساسي اول ابتدائي ، ثاني ابتدائي ،

ثالث ابتدائي ، لو اخذنا بهذا الاقتراح ، قلنا على المدارس في المؤسسات التعليمية الخاصة ان تتقيد بالمناهج وحذفنا الكتب وراحت هذه المدارس الخاصة وعلمت هذه المناهج في اللغة الانجليزية ، جاءت بكتب باللغة الانجليزية او بأية لغة أخرى اجنبية أخرى باللغة الفرنسية ، هل نكون قد حققنا غايات التربية والتعليم من التعليم الاساسي التي اشترنا لها قبل قليل .

اللغة هي اداة واضحة وضرورية لترسيخ وتعليم الطلاب كل القيم التي انت تريدها من طلابك في هذه المرحلة .

فالحقيقة الشغله لا اريد ان اقول خطيره ، لكن اقول تختلف يعني في فلسفه مختلفه جداً اذا حذفنا كلمة الكتب ، هل نريد ذلك ، ان يتعلم طالبنا ، ابني الذي بدو يروح على مدرسة خاصة ان يتعلم في اللغة الاجنبية ، تبجي مدرسة وتقول انا بدي اعلم باللغة الاجنبية ، اعلمه التاريخ بالمناهج الذي انت وضعت وبعلمه رياضيات واعلمه اي شيء واعلمه جغرافيه ، لكن في لغة الانجليزية او لغة فرنسيه للصفوف الابتدائية .

هل هذا ما نريده ؟

اذا كنا نريده موافق على الاقتراح ، ولا اعتقد انه في اي واحد منا لا من المشرع اصلاً ولا منذ ان قامت وزارة التربية والتعليم حتى الآن تريد ان تبني هذا المفهوم ، لكن كما تفضل معالي العيون الاستاذ جودت السبول ، في هذه المدارس بعد ان تدرس هذه الامور الرئيسية ان تدرس اي كتب واي مناهج أخرى بموافقة المجلس بدها تقوي بجانب معين في التعليم ، تقوي تعليم اللغة الانجليزية لها ان

تضيف كتب لغة الانجليزية ، بدها تقوي العلوم والرياضيات اذا كان مناهج وزارة التربية والتعليم غير كافية تستطيع ان تقرها ان تطلب من المجلس والمجلس ينظر في ذلك والقانون يسمح بان يوافق المجلس على ذلك .

فالحقيقة المادة الاولى كما جاءت على المدارس في المؤسسات التعليمية الخاصة ان تتقيد بالمناهج والكتب التي يقرها المجلس في مرحلة التعليم الاساسي ، تتكلم عن مرحلة التعليم الاساسي ، ولها ان تزيد عليها بموافقة المجلس ، تزيد عليها ما شاءت من الكتب ومن المناهج التي بدها تربي الثقافة اما لا يجوز ان تتنازل عن غاية رئيسه وعن هدف رئيسي من التعليم الاساسي بان نوكل التعليم في لغة غير اللغة القومية اللغة الاصليه اللغة العربية ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي المقرر ، معالي السيده ليلى شرف .

السيد ليلي شرف : سيدي الرئيس ما دام نص معالي الوزير يفترض ان قبول وموافقة مجلس التعليم على الكتب التي ستدرس في هذه المرحلة ، الكتب الاضافية او المستبدله .

انا اريد ان استعمل اللغة الانجليزية التي تفضل بها معالي المقرر كمثال .

المدارس الخاصة تعلم اللغة الانجليزية قبل بداية تعليم اللغة الانجليزية في المدارس الحكومية ، عندما يصل الطفل الى الصف الخامس تفرض عليه الوزارة تعليم الكتاب الذي يعطى للمبتدئين عندما يكون الطفل قد قطع خمسة صفوف ، فالذي يحدث الآن في المدارس الخاصة انه من اجل مراقبة وزارة التربية

يستعملوا كتاب وزارة التربية الذي هو الاول في تعليم اللغة الانجليزية ويكون الطالب قد قطعه بخمس مرات ويضيفون اليه الكتاب ، فما معنى استعمال الكتاب الاول واطافة الكتاب للخامس اذا كانوا قد قطعوه .

اعتقد هذا المقصود بتحريك النص قليلاً اذا كنت لست غلطانه ، وخاصة في موضوع اللغات الاجنبية لكن مضمون الكتاب يجب ان يوافق عليه مجلس التربية والتعليم ، واعتقد انا من خبرتي القليلة في مجلس التربية والتعليم الذي كنت فيه ، كان يأتي الكتاب حتى لمراكز تعليم اللغات الاجنبية التي هي المعهد الفرنسي المعهد الألماني ، يمر الكتاب على موافقة مجلس التربية والتعليم .

فليس هناك خطوره من هذا .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، سعادة الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : شكراً سيدي الرئيس ، ارجو ان اتساءل فقط بالنسبة الى المقرر الحقيقة فيما يتعلق بالفرق بين صياغة الفقرتين (أ) و(ب) الفقره (ب) من هذه المادة صياغتها اقرب الى اقتراح معالي الوزير فيما يتعلق بالفقره (أ) .

هل هذا مقصود هذا الفرق كون ان (أ) تتعامل مع مرحلة التعليم الاساسي و(ب) تتعامل مع مرحلة التعليم الثانوي .

هل مقصود هذا الفرق الصياغة وما هو الهدف ؟

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : اذا سمح لي دولة الرئيس

هكذا جند لي

نعم مقصود كما وضع في القانون . كما وضعه المشرع .

(ب) تتكلم انا ركزت عندما قلت ان (أ) ستتكم عن مرحلة التعليم الاساسي ، (ب) تتكلم عن مرحلة التعليم الثانوي ، يكون الطالب قد تعززت عنده وترسخت في نفسه كل الاساسيات التي نريده ان يتعلمها وان تتعزز عنده .

(ب) انتقلنا للمرحلة الثانوية طلب المشرع في المرحلة الثانوية ان تنقيد المدارس الخاصة فقط في مباحث الثقافة العامة في تدريس كتبها ومناهجها الثقافة العامة التي هي اللغة العربية والتربية الاسلامية والاجتماعيات والتاريخ العربي فقط هذه هي مبادئ الثقافة العامة .

بقية الدروس رياضيات وعلوم و . . الخ لهذه المدارس ان تدرس كتب ومناهج جديدة ، لان الطالب يكون قد تأسس في هذه الامور الثلاثة بمبادئ الثقافة العامة في مرحلة التعليم الاساسي عندما يصل الى مرحلة التعليم الثانوي ، ولا خوف عليه لانه يكون درسها لمدة عشر سنوات .

فالاجابة على السؤال نعم مقصود التفريق بين (أ) و (ب) .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي وزير التربية والتعليم .

معالي وزير التربية : شكراً دولة الرئيس ، شكراً ايضاً للمجلس الكريم على هذه الملاحظات القيمة ، ولكن قصد بالصياغة الجديدة هو التفريق بين فلسفتين تربويتين ، وقد

كانت متضمنة بالنص الاول كما اورد معالي المقرر ، ولكن كان هنالك سوء فهم في تفسيرها فوضعت هنا لتبرز فلسفة تربوية جديدة .

حيلنا لو اتيح للمدارس الرسمية ، التي تشرف عليها الوزارة ليست المدارس الخاصة ان تعطى الحرية لأكثر من كتاب ليختار كل مدرس الكتاب الذي يريد في ضوء الاطر المنهجية للمناهج المقرره ، لانه نحن كلنا نعرف ان وزارة التربية مركزية الآن نحن نتوجه نحو اللامركزية ، المركزية تقضي بان تؤلف لجنة من مؤلفين ويؤتون بكتاب ويقر من المجلس ، لكن هل هو الكتاب الأجود والأفضل الجواب لا ، ولكن نحن ملزمون بما هو مقدم وما هو كلف لنا ، فهناك انماط كثيرة من الكتب في مختلف الموضوعات لو اتاحت الفرصة للمعلم وللمدرسة بامكاناتها المادية لأنتجت كتب افضل ضمن المناهج .

فكان الاصل حقيقة هو ان المدارس الخاصة هي اقدر بعضها وليس كلها من الذين يتقدمو لنا ، اقدر على انتاج كتاب تعليمي اجود وافضل ويحقق الاهداف التربوية الرسومة والمناهج المقرره ، اضافة الى ذلك يشترط بان هذا الكتاب الجيد خاضع لموافقة المجلس الذي يوافق على الكتب المدرسية العادية .

كتبنا المدرسية في كثير من الحالات هي كتب ليست في المستوى المطلوب ليس لدينا الامكانيات حقيقة ان تؤلف اكثر من كتاب مدرسي والاصل نحن نطالب الطالب بان يثري معرفته من المكتبة فهو يطلع على كتب أخرى حتى غير مقرره من المجلس لاثراء المنهاج

ولهذا اجد ان كان المقصود ما اثير فهو متوفر وللوزارة ان تزيد عليها ، على الكتاب والمنهاج بموافقة المجلس ، فالقضية محلولة .

اما حذف كلمة الكتب من هذه القضية في المرحلة الاساسية اجد فيه الخطورة الكثيرة ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، اذن الامر نتيجة هذا النقاش صار واضحاً بالنسبة للمادة (٣٤) أ ، ب .

معالي الوزير يقترح صيغة جديدة غير الصيغة الواردة في القانون المؤقت ، وقد وافق مجلس النواب على هذه الصيغة كما جاءت ، كما اوصت اللجنة بموافقة مجلس الاعيان عليها كما جاءت .

يعني هل معالي الوزير يقرائه المتأنيب المكرره لهذه القضية يجد خلافاً جوهرياً فيما هو متوفر فيها وبين النص الذي انت تقترحه .

معالي وزير التربية والتعليم : دولة الرئيس اعتقد ان الصيغة الجديدة هي اكثر مرونة للتوجه نحو التطوير التربوي .

نحن نقول نلتزم بالمناهج كما قال معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات ، صحيح ان الكتب ليست محدده ولكن انا اقول ضمن المناهج فإذا انت عندك امكانية كمؤسسة تربوية ان تطرح ثلاث اربع كتب وتختار الاجود منها ما الذي يمنع ، ما زال انت ضمن المناهج والاهداف التربوية للمرحلة الاساسية ، لا تخرج عن هذا الاطار والمعني بذلك يمكن يكون مدرستين ثلاثة التي حالياً تخليقي القول لمعالي الدكتور والأخوان أنه حالياً هذه المدارس

ولتدعيم العملية التعليمية ، فكيف بنا لا نسمح بان يكون هنالك مرونة باقتناء كتب قد تكون هنالك مرونة باقتناء كتب قد تكون اجود وافضل في حكم المجلس ولكنها ضمن المناهج وليست ضمن الكتاب المدرسي المقرر التي له شكل محدد واحد ومنهجية واحدة وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي الدكتور عبد اللطيف عربيات .

الدكتور عبد اللطيف عربيات : انا حقيقة آخذ كلام معالي الوزير انه يعطي الحرية والمرونة في اختيار الكتاب اللازم لمستوى الطلاب وخاصة انها مرحلة اساسية اوليه . واجد ان المادة الموجودة ولها للوزارة ان تزيد عليها بموافقة المجلس تزيد على الكتاب بكتب جديدة وعلى المناهج . فالباب فما اريد له وارد هنا .

لكن التخوف عند تنفيذ المناهج ، ان تنقيد بالمناهج وشطب كلمة الكتب في المرحلة الاساسية حقيقة فيه اشكال فني اولاً ، اشكال للوزارة اشكال لمجلس التربية ان يوافق المنهاج الكتاب ونحن معرضون الى كتب في العالم كله فيها من الامثلة التي قد تعيب على الامة وقد وجدنا من التجربة فيها كلام مدهوس على الامة وعلى الفكر وعلى القيم وعلى كل شيء .

فهنا الصعوبة كيف نأتي بمنهاج يوافق عليه المجلس ويحدد كتاباً آخر يوافق هذا المنهاج الموضوع لفلسفة واساليب وفي قضية اساسية ، لكن في المرحلة الثانوية كما قال معالي المقرر ، القضية مفتوحة هنا في الثانوية اما الاساسية حذف كلمة الكتب انها باب فيه اشكال كبير

مكتبة ابي الاصل

تتجامل علينا فلماذا ندمل رأسنا بالتراب ، نحن لا نستطيع ان نقف بالفرقة الصغرى ونعرف ما هو الكتاب الذي يدرس .

نحن نلزمهم كما قالت معالي العين ليلي شرف ، نلزمهم بالانجليزي بانهم يدرسوا من الاول ابتدائي الى الخامس وبعدين يرجعوا ويدرسوا اشياء اساسيه يفرضها عليهم ، وحقيقة هذا الامر غير منطقي .

يجب ان يكون هنالك نوعان من المناهج في اللغة الانجليزية ، وكتب مختلفة في المدارس الخاصة من الاول الابتدائي ، كتب مختلفة تماماً عن الكتب المقررة لتعليم الانجليزي من الخامس حتى التوجيهي .

لماذا نحن لا نتجاوب مع المستجدات ومع الواقع ونعامل معه بمسؤولية وجدديه .

قبل اسبوعين جاءنا من بعض المدارس واحد وخمسين كتاب لغة انجليزية يطلبون اعتمادها ، وقلنا لهم لا نريد ووضعنا شرطيه على ثمانية ، رفضنا ثمانية واقرينا الباقي لانها تتعارض حتى في شكلها مع القيم والمبادئ والاتجاهات العربية الاسلامية التي نؤمن بها . فحقيقة نحن نطلب هذا التوجه نحو المرونة واتاحة الفرصة للكتاب الاجود .

ضمن مناهجنا ولسفنتنا التربوية التي لا نتخلي عنها ونحن نراقب تطبيقها وتحقيقها ، وشكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر :

السيد المقرر : ايضاً يمكن نكون شوي واضحون مثلاً تفضلت معالي الأخت السيدة ليلي شرف .

انا تصوري انه لا يوجد مشكلة في المدارس الخاصة سوى مشكلة اللغة الانجليزية التي اثارها السيد ليلي .

يعني نرجو من معالي الوزير ان يطلع المجلس حتى نقتنع انه هل هنالك اشكاليات بما يتعلق بالمناهج والكتب في مرحلة التعليم الاساسي غير مشكلة اللغة الانجليزية بالشكل التي تفضلت به الأخت ليلي تماماً .

بالفعل تبدأ التدريس باللغة الانجليزية من الصف الخامس ابتدائي وهو يكون دارس خمس سنوات في مدارس خاصة وتأتي وتقول له تعال ادرس نفس الكتاب بالفعل هذه مشكلة .

لكن هذا يجب ان لا يعطينا فرصة لان تنفاضي عن امورا اخرى رئيسية بانه نجعل الكتب مفتوحة في مرحلة التعليم .

انا مع معالي وزير التربية والتعليم اذا امكن انه يجد آليه ، ان المدرسة تختار او يكون بين ايديها اكثر من كتاب لتختار الكتاب المناسب معلى ، بس بالصيغة التي قدمها معالي الوزير مش رايح تكون هيك ، رايح يكون فرضي في الكتب بحيث انه تستعمل الكتب ، يعلم معالي الوزير بالآلية التي كانت مستخدمة ومعالي الدكتور عبد اللطيف أشار لها قبل قليل وكانت تأتي الكتب التي تكلم عنها معالي الوزير قبل قليل باللغة الانجليزية وباللغة الفرنسية الى مجلس التربية والتعليم وتقر وتعود للمدارس الخاصة ثم يكتشف ان بها الف مشكلة ومشكلة وليس فقط من مشكلة التراث والقيم والمبادئ التي يجب ان يتعلمها الطالب .

حتى من ناحية السوية والصعوبة مجدها معقده جداً وصعبة جداً وتهلك الطالب ، لكن مشكلة يجب ان ننظر فيها حقيقة ، كيف ننظر بها وزارة التربية والتعليم ، انا في عندي اقتراح لكن لا اريد ان اقدمه الحقيقة لانني اخشى ان يثير ، لانه الواضح ان المشكلة هي مشكلة اللغة الاجنبية .

يا ترى لو وضعنا في صدر هذه المادة باستثناء اللغة الاجنبية ، نحن نعطي المدارس الخاصة ان تعلموا الحق ان تدرسها من الصف الاول الابتدائي باستثناء اللغة الاجنبية شو ما كانت تكون فرنسية او انجليزية تظل بقية المادة على المدارس التعليمية الخاصة انها تدرس المناهج والكتب المدرسية الحكومية ولها ان تزيد عليه ما تشاء .

لا نكون قد حلينا اللغة الاجنبية لانه لم يثر امام وزارة التربية والتعليم اي مشكلة حتى الان سوى مشكلة اللغة الانجليزية .

اعتقادي انا بحكي الرأي هذا بكل تواضع وبكل ثقة اما اين المشكلة ، المشكلة في التعليم الثانوي ، التعليم الثانوي أدخلوا الحريه اصلاً هي يمكن هذا الاقتراح جاء من المدارس الخاصة وانا اعلم هذا بالنسبة للتعليم الثانوي وليس للتعليم الابتدائي .

التعليم الثانوي فيه مناهج مختلفة يعني انماط مختلفة من المناهج اقصد انماط المدارس الانجليزية اقصد النمط الانجليزي ، البكالوريه الكذا ، بعدها نعلم كل المناهج وكل كذا ، ونحن هنا سمحنا لهم في هذا الاطار .

يعني سمحنا لهم وما في خوف .

بس يعلمونا المواد الثقافية المشتركة وبعدين يعلموا اي غلط من الانماط العالمية الموجودة في كتبها او مناهجها ما في منها خوف بعد ما يكون الطالب قد تأسس لكن ان نعمم هذا الموضوع على المرحلة الاساسية بالشكل الذي اقترح انا شخصياً بأيد الفكرة الرئيسية الي عند معالي وزير التربية والتعليم انه اذا اعتمد اكثر من كتاب اصلاً للاختيار من بينهم يكون افضل لكن لا يكون ذلك بهذه الآلية المقترحة الآن يجوز يكون لها آليه اخرى ما يعرفش اما هيك الحقيقة نتحنا المجال كبير وصار واسع بحيث انه لن يكون هنالك مجال لضبطه بالشكل الذي يترعاه معالي الوزير .

دولة رئيس المجلس : سعادة الدكتور كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : سيدي الرئيس انا اتفق مع معالي المقرر بانه الموضوع يتعلق بالمدارس الخاصة والكتب الاجنبية وحتى هذه ايضاً اعتقد انها قابلة للمعالجة لانه ليس هنالك ما يمنع المدرسة الخاصة ان تطلب بالإضافة الى الصف الخامس ان تطلب الموافقة على كتاب متقدم يتناسب مع طلبتها لاستخدامه بالإضافة الى الكتاب الاول الذي درسوه الطلاب قبل ذلك بثلاثة أو أربعة سنوات .

فلا اعتقد انها مشكلة ايضاً غير قابلة للحل واتفق ان المرحلة الاساسية مرحلة من المفروض ان يتوخى فيها الحظر وشكراً .

دولة رئيس المجلس : سماحة الدكتور عبد العزيز الحياط .

مجلس الأعيان



سماحة الدكتور عبد العزيز الحياط :
شكراً دولة الرئيس ، كنت اعتقد انه لا يجوز لاعضاء لجنة التربية والتعليم ان يناقشوا مثل هذا الموضوع في الجلسة العامة لكن هذه القضية في رأيي قضية خطيرة جداً . وخطوره هذه القضية في اننا لا بد في المرحلة الاساسية ان يكون هناك توحيد في تربية الاطفال . تربية الانباء وان يكون هناك وفق منهج معين موحد لا يتوزع لا يبيع لا يضيع فيه .

فالمرحلة الاساسية هي مرحلة تقتضيها الناحية الوطنية في هذا البلد ان يكون ابتناؤنا على منهج واحد ووضوح في خبرتي في مديرية المناهج فيما سبق وفي التربية والتعليم اعتقد ان ترك الامر بالمدارس الخاصة في ان تقرر اي كتاب دون ان يكون هناك رقابة بدون ان يكون هناك التزام معين في الكتب المدرسية المقررة فهذا يؤدي الى التضييع في رأيي وإلى التضييع وإلى ان يدخل بنفد الى هذه الكتب اشياء كثيرة خطيره وقد شاهدنا مره في مجلس التربية والتعليم انها ادخلت فصول ومناحي موضوعية كانت كثيرة الخطوره في جلسة عامة الاكثر في احدى مجالس التربية ومعالي الاستاذ ذوقان بك كان في تلك الجلسة وكان

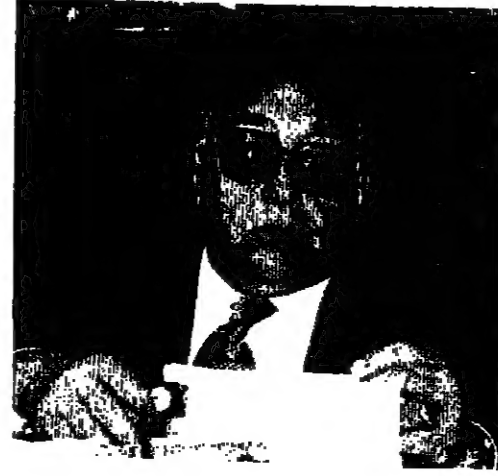
وزيراً للتربية والتعليم آن ذاك هذه الخطوره حقيقة اري انه لا بد ان نبقى على المادة كما وردت وان لا نحذف موضوع الكتب هذا من ناحية . من ناحية ثانية انا اقول لماذا في وزارة التربية والتعليم مديرية المناهج والكتب المدرسية ؟ اليس فيها اكفاء يقومون بالنظر وبالمراقبة وبوضع المسابقات للمناهج ثم للكتب بما يحقق المصلحة العامة والوطنية للأمة فيها الكتاب .

إذا وجود مديرية المناهج والكتب المدرسية امر ضروري ثم لملي اعلق بكلمة او كلمتين فيما تناولته المناقشة هل من الضروري جداً ان يكون تعليم اللغة الاجنبية او اللغات الاجنبية في مرحلة رياض الاطفال اساساً يصبح هو الاساس ويقاس عليه ؟ هي ترغيب من رياض الاطفال او من القاطنين عليها في استجلاب الطلاب اليها ، لكن ثبت ان تعليم اللغات الاجنبية في مرحلة رياض الاطفال يؤثر على اللغة الاصليه الأم وكثيراً ما شاهدنا ضعف الاطفال الاولاد في اللغة العربية ضعفاً بيناً مما يؤدي الى تضييع هذه اللغة الاساسية العربية القومية لنا .

لذلك انا لا اعتبر أن الاساس في مرحلة رياض الاطفال انهم يتعلمون اللغة ثم يأتون الى وزارة التربية والتعليم الى المرحلة الاساسية هذه فيجدون ان الكتب الانجليزية اقل او اضعف .

الاساس في هذا كله كما تعلم هو المعلم ، المعلم الجيد في اي كتاب يستطيع ان ينفذ الى تعليم الطالب هذه نقطة اساسية جداً . ولذلك اؤيد ان تكون مادة (٣٤) كما هي مع التفرق ايضاً بين (أ) و (ب) حتى لا تقع في التضييع والتضييع ومن الحرص على

ثقافتنا وعلى ان يخرج ابتناؤنا موحدين في اتجاههم وفي لغتهم وفي تعليمهم وشكراً .
دولة رئيس المجلس : شكراً ، دولة رئيس الوزراء .



دولة رئيس الوزراء : شكراً سيدي في الواقع اتكلم كعنوان في هذا المجلس الكريم وكوزير سابق ومن الذين عانوا في موضوع المناهج والتربية .

المناهج كلنا متفقون ونص المادة المعدلة ايضاً أن المناهج ايضاً يقرها مجلس التربية والتعليم ، المناهج شيء والكتاب شيء آخر .

الكتب الذي يعنيه معالي المقرر ومعالي وزراء التربية الآخرين يعرفون مدى العذاب الذي يتعذب به قرار مجلس التربية والتعليم لاقرار اي كتاب ولا اذكر ان كتاباً الا ما ندر جاء تلبية . ويوافق روجيه المنهج كما يريد المجلس ولكن للظروف المالية والظروف القاهرة وكمية المال التي تدفع للكتاب وامكانياتها تجعل هذا الكتاب في حدوده الدنيا ان لم اقل ادنى من ذلك فيقبل من المجلس ما هو المانع في

انه يكون هنالك اكثر من كتاب في منهج معين . هذه المناهج الوطنية موجودة ومرسومة وتراقبها وزارة التربية والتعليم في ان اي مدرسة خاصة او عامة يجب ان المنهج يتم .

لكن نحن نتكلم عن الكتاب شكله ونوع العرض الذي يتم فيه بحيث انه هناك كتاب اسهل من كتاب آخر لغة اسهل من اللغة الاخرى . هذا الموضوع هو الاساس هذا الكتاب ايضاً الذي يعني ليس الذي الفته الوزارة كتاب قيم ويقره مجلس التربية والتعليم ايضاً يقره المجلس يعني هو مطابق للمنهج يجب ان يكون مطابقاً للمنهج واللغة التي فيه وكل القيم التي فيه يجب ان تعرض على المجلس لكي يدرس في كل الاحوال لا يوجد كتاب يدرس الا بموافقة المجلس . لكن السؤال ان الكتاب الذي تولفه الوزارة تفرضه وهو اسباب مادية كلنا تعلم ان مركزية تأليف الكتب في وزارة التربية والتعليم وتكلف الدولة مبالغ ضخمة .

وهذه الحديده تجعل عدم الامكان من الاستفادة من الكتب الاخرى . ولذلك هذا هو المعروض وهذا هو التعديل ، ان الكتاب مهما كان نوع الكتاب يجب ان يقر من قبل المجلس وأن ذلك الكتاب يوافق المنهج المرسوم ولغة وشكلاً يوافق لكن المادة اذا بقيت بصيغتها المعروضة فسوف يكون الكتاب الذي الف في الوزارة الكتاب الذي ألف الوزارة وهناك فرق بين هذا وهذا فرق كبير .

دولة رئيس المجلس : شكراً دولة الرئيس ، معالي السيده ليلى شرف .
السيداه ليلى شرف : سيدي الرئيس

هكذا صحت الامر

بالإضافة إلى ما تفضل به دولة الرئيس أريد أن استسمح الأخوان عذراً بأن يختلف بعض الشيء معهم .

اللغة الإنجليزية المطلوب تعليمها سماحة الشيخ ليس في رياض الأطفال وأنا معك ، رياض الأطفال قد لا يكون من المستحسن تعليم اللغة الإنجليزية ، نتكلم عن مرحلة التعليم الأساسي أول وثاني وثالث وأربع وخامس إلى العاشر ، هذه هي المشكلة ، الفرق بين مدارس الحكومة والمدارس الخاصة .

الامر الآخر هنالك أكثر من اللغة الإنجليزية إذا سمح لي معالي المقرر ، هنالك حيوية تعليم العلوم وديناميكية تعليم العلوم في العالم المتقدم علمياً ، مكلف جداً أن نغير كتابنا كل سنة وستين نحن لا نغير كتابنا كل عشر سنة وستين ، نحن نعرف أنه أحياناً كل عشر سنين يتغير كتاب العلوم ، والعلوم تتسارع بسرعة سنوياً وطريقة تعليم العلوم . المنظار الذي ندخل إليه إلى العلوم لكي نفهم العلم الحديث بعقلية العلم الحديث والتطورات الحرجية التي تطرأ .

هذه اشكاليه أخرى غير اللغة الإنجليزية ، أنا لا أتكلم عن كتب اللغة العربية ولا عن كتب التاريخ ، حتى الجغرافية يوجد لها منظار ادخال البقية فيها . ادخال العناصر الأخرى الجديدة التي تطرأ علينا فيها وقد لا تكون في كتابنا في ذلك الوقت ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : استفسار من دولة الرئيس ومن معالي وزير التربية هل يقصد عندما نترك الحرية للمدرسة بأن تختار كتاباً معيناً على أن

يوافق عليها مجلس التربية والتعليم على ذلك الكتاب ، هل المقصود حتى ولو كان ذلك الكتاب باللغة الأجنبية ؟

يعني هل يسمح بذلك ؟

أنا الحقيقة هنا تحفظي ، يعني لو قيل على أنه : ولها أن تدرس كتب أخرى على أن يوافق عليها مجلس التربية والتعليم وعلى أن تكون باللغة العربية .

أما تأتي بكتاب باللغة الإنجليزية للصف الثاني الابتدائي والثالث الابتدائي لكل المباحث التي تفضلت عنها السيد ليلي بالعلوم والرياضيات وغيرها ونأتي بكتب باللغة الأجنبية لطالب في الثاني الابتدائي والثالث الابتدائي والرابع الابتدائي . أنا أتصور بنكون وضعنا أسفين قاتل في لغته القومية وما تحتوي وتضمن هذه اللغة كوعاء لكل القيم التي نريدها لطلابنا على أن يدرسوها . يعني خيلنا تضع النقاط على الحروف ، نحن نريد أن ندرس كتب باللغة الأجنبية في هذه المرحلة ؟

لو قيل على أنه يترك للمدرسة الخيار في أن تؤول أو تختار الكتاب الذي يتفق مع المناهج على أن يكون في مرحلة التعليم الأساسي على أن يكون ذلك الكتاب باللغة العربية ربما فيها وجهة نظر بعد ، بعدين سندخل في متاهات كثيرة ، أما أنا أجيبي كتاب للثالث الابتدائي في الحساب باللغة الإنجليزية والعلوم باللغة الإنجليزية ، كيف ابني بدو يطلع كجزء من هذه الامة ، فالحقيقة ضنح فها هو المقصود بالكتب التي تختار هل هي بآية لغة أو باللغة العربية ؟

دولة رئيس المجلس : معالي الوزير .

والامر متروك للمجلس عند طرح هذه القضية عندما يطرح له ، إذا وجدوا أنه لا يوجد أذى في لغتنا العربية وفي قيمنا وراثتنا يجب هذا الامر ، وإذا وجد أن هناك اثره فني ، الآن حقيقة ويعرف معالي المقرر كوزير للتربية والتعليم في المرحلة السابقة بأننا احضرنا مختصاً في اساليب تدريس الاجتماعيات وهو امريكي من اصل عربي ليعد عرض المادة علينا ويضع الثمارين والتدريبات بالناحية الفنية ليحسن اخراج الكتاب وتصميمه بما يري الطلاب ويعزز تعلمهم ، ولكن لم يغير المحتوى ولم يغير القيم الموجودة عندنا وهو ضمن الاطار العام فهذا الأجابه .

دولة رئيس المجلس : الاستاذ كمال الشاعر .

الدكتور كمال الشاعر : ارد ان اطرح السؤال الآتي ، هل النص الحالي الذي يقول التقيد بالمناهج والكتب ، هل هذا يعني انه لا يمكن للمجلس (مجلس التعليم) ان يقرر أكثر من كتاب معتمد لموضوع معين ؟

دولة رئيس المجلس : معالي الوزير .

معالي وزير التربية : في الواقع هكذا فهم ، هكذا فهم انه لا يوجد الا في كتاب واحد مقرر .

لكن يمكن ان يفهم بروح هذا القانون ، الذي حصل ان كثير من الاخوان الممارسين حتى من المشرفين التربويين ومن المسؤولين عندنا فهموها بهذا النص وصار لي وجهة اختلاف بينها وبين المدارس الخاصة في تفسير هذا الباب .

معالي وزير التربية والتعليم : شكراً دولة الرئيس ، الحقيقة المجال واضح ومفتوح . هو كان القصد من تعددية الكتب هي حقيقة للكتب المحلية ، على سبيل المثال يمكن ان المدرسة الخاصة تكلف فريق من معلمي التاريخ يؤلفون كتاباً افضل من الكتاب المدرسي ، فلماذا نفلق الباب عليهم ، وهذا الامر للكتب طبيعة الكتب هو في حقيقة متروك للمجلس يعني في مرونة .

وجهة نظري الشخصي ان المجلس لن يتطرق الى الحديث حول كتب الاجتماعيات مثلاً او بالتربية الوطنية او باللغة العربية او بالتاريخ او بالتربية الاسلامية .

هذا امر غير مقبول اصلاً ، لانه لا يوجد كتب اجنبية جايه تؤول لنا على مناهجنا ، ما هي مصلحتهم ؟ لكن هنالك كتب معالي المقرر في اللغة الإنجليزية وهي مثريه ونحن جميعاً نعرف ان تعلم اللغة الفاعل لا يأتي الا باطار جزئي ثقافي في بعض الكتب بما لا يتعارض مع ثقافتنا الاساسية .

واضافة الى ذلك الكتب التي تفضلت بها معالي ليلي شرف ، كتب العلوم والرياضيات . أحياناً لا يوجد كتاب واحد حتى نقرره فقط ، كتاب واحد يشمل لكل مناهجنا ، ولكن من الممكن أن تكون هذه مراجع في بعض الوحدات يستفاد منها لماذا يعني نفلق الباب بان يستخدم أكثر من كتاب بالعلوم والرياضيات واللغة الإنجليزية او اللغة الأجنبية في هذا الاطار للثراء والمعرفة ، اما بقية الكتب اصلاً لن نجد هنالك كتب اجنبية تتفق باللغة العربية او بالتاريخ او بالاجتماعيات ، فهذا امر محلول .

هكذا عليه الامر

حتى شكى البعض أيضاً إلى مجلس النواب بأن الوزارة تخالف قانون التربية والتعليم وهي لذلك وضعناها للتفسير وللزيادة في التوضيح حتى يكون الأمر جلياً . وشكراً .

دولة رئيس المجلس : شكراً ، معالي الدكتور ناصر الدين الأسد .



الدكتور ناصر الدين الأسد : شكراً سيدي الرئيس احب ان أؤكد وان اوضح ما ذهب اليه سعادة المين كمال الشاعر .

فلنعد الى نص المادة (٣٤) :

على المدارس في المؤسسات التعليمية الخاصة ان تنفذ بالمناهج والكتب التي يقرها المجلس في مرحلة التعليم الاساسي ، بعد ذلك قال : حلاً أدنى ، ولها ان تزيد عليها بموافقة المجلس .

لا يوجد أي التباس في نص هذه المادة ولا يمكن لأي إنسان ان يفهم منها غير ما هو في منطوقها وحرفها ولذلك هي محققة لما يريده معالي وزير التربية والتعليم ، ومنحقة لمنوع الكتب المدرسية . تستطيع أي مدرسة خاصة ان تبذل من مالها لأي فريق لكي يولف

كتاباً آخر غير كتاب الوزارة . لكن كتاب الوزارة يكون هو القاعدة الاساسية التي تحقق ما ورد في اهداف مرحلة التعليم الاساسي ، من انها هي قاعدة للتعليم واساساً لبناء الوحدة الوطنية والقومية ، ولذلك كتاب الوزارة يجب ان يدرس ثم لكل مدرسه الحق في ان تؤولف اي عدد من الكتب الأخرى بالإضافة الى كتاب الوزارة .

فليس هناك اي تناقض بين الاتجاهات التربوية الحديثة وبين ما يطالب به معالي الوزير وبين نص هذه المادة التي تفضلتم وقلتم انها مطابقة منذ ست سنوات في القانون المؤقت ووافق عليها مجلس النواب ووافقت عليها لجنة التربية والتعليم .

دولة رئيس المجلس : شكراً معالي الدكتور ناصر ، يسر الله امرك ، يبدو ان الامور صارت قريبة .

إذا المادة (٣٤) بفقرتها معروضة على المجلس الكريم ، يبدو لي ان معالي وزير التربية والتعليم من الشروح التي ذكرت وجد ان لاختلاف بيننا .

فهل توافقون عليها كما اوصت اللجنة ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٣٥) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٥) هل لأحد عليها اعتراض ؟ لا أحد .

هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٣٦) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٦) ، لا اعتراض عليها .

هل يوافق المجلس الكريم عليها كما جاءت ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٣٧) ، ب .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٧) بفقراتها المختلفة .

هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٣٨) ، ب .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٨) بفقرتها .

هل يوافق المجلس الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٣٩) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٣٩) .

هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : الفصل الثامن : المادة (٤٠) .

دولة رئيس المجلس : الفصل الثامن

والأخير المادة (٤٠) ، معالي الوزير .

معالي وزير التربية والتعليم : شكراً

دولة الرئيس ، يعني اقتراح بسيط عملي من الميدان انه نصت هذه المادة على ان يكون عدد ايام الدراسة الفعلية خلال السنة الدراسية ما بين ميتين وخمسة عشر يوماً وميتين وعشرين يوماً للمدارس التي تعطّل يوماً واحداً في الاسبوع وما بين (هذه التي بدنا نجري عليها التغيير) ما بين مئة وخمسة وثمانين يوماً ومئة وتسعين يوماً للمدارس التي تعطّل يومين في الاسبوع ، عملياً استحالة تطبيق هذا الامر والاقتراح ان تعدل هذه الفقرة الأخيرة ما بين مئة وثمانين يوماً ومئة وخمسة وثمانين الى مئة وتسعين نجعله من مئة وثمانين الى مئة وخمسة وثمانين ، لانه عملياً ما يتحقق هذا الكلام وينسجم مع ايام السنة ومع الامتحانات ومع العطل الرسمية ، شكراً .

دولة رئيس المجلس : معالي المقرر .

السيد المقرر : وارد .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون على اقتراح معالي ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٤١) .

دولة رئيس المجلس : هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٤٢) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٤٢) هل لأحد عليها اعتراض ؟

هل توافقون عليها ؟

مكتبة عبد الحميد

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٤٣) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٤٤) .

دولة رئيس المجلس : المادة (٤٤) ،
هل توافقون عليها ؟

الجميع : موافقون .

السيد المقرر : المادة (٤٥) .

دولة رئيس المجلس : هل يوافق المجلس
الكريم عليها ؟

الجميع : موافقون .

دولة رئيس المجلس : القانون بمجموعه ،
هل توافقون عليه ؟

الجميع : موافقون .

« هذه هي نص التعديلات التي اجراها
مجلس الاعيان على القانون المؤقت رقم
(٢٧) لسنة ١٩٨٨ قانون التربية والتعليم »
التعديلات التي اجراها مجلس الاعيان على
القانون المؤقت رقم (٢٧) لسنة ١٩٨٨ قانون
التربية والتعليمالمادة (١) : تعريف (المعلم) : الموافقة على
التعريف الوارد في القانون المؤقت .

المادة (٢) :

الفقره -د- : اضافة عبارة

(والانتاجية) بعد عبارة (والاجتماعية) .

الفقره -ه- : اضافة عبارة
(الارشادية و) بعد عبارة (والاجتماعية) .الفقره -و- : اضافة عبارة (باقتناء
المصادر التربوية) بعد عبارة (النشاط الثقافي
والعلمي) .الفقره -ك- : اضافة كلمة (نوادي و)
بعد عبارة (وانشاء) .

اضافة فقره جديدة (ل) :

" تعزيز العلاقة بين المؤسسة التعليمية
ومجتمعها المحلي بانشاء مجالس محلية
للمدارس ومجالس للآباء والمعلمين وتفعيل
الانشطة الخاصة بخدمة المجتمع والعمل
التطوعي وغير ذلك من أعمال تصب في
تنمية المجتمع وتطوره " .المادة (١٣) : الموافقة عليها كما وردت في
القانون المؤقت .المادة (١٩) : اعادة صياغتها على النحو
التالي : -" يشترط في المرشد التربوي أن يكون
حاصلاً على الدرجة الجامعية الأولى أو أعلى
في مجالات علم النفس أو الاجتماع أو
الارشاد والتوجيه " .المادة (٢٠) : اضافة بند جديد تحت رقم
(٣) الى الفقره (أ) منها .(٣) - : " تجدد هذه الاجازة في ضوء النمو
المهني للمعلم والتزامه بمتطلبات العمل التربوي
بموجب تعليمات يصدرها الوزير بناءً على
الأسس التي يقررها المجلس " .السيد الامين العام : ٥ - تعيين موعد
وموضوع الجلسة القادمة .دولة رئيس المجلس : الله يعطيكم العافيه
وترفع الجلسة الى موعد اخر .

(انتهت الجلسة)

رئيس مجلس الاعيان

احمد اللوزي

امين عام مجلس الأمة

صالح الزعبي

هكذا صيغ الاصل